

# فلسفة الشيخ الأجل آية الله العظمى أبو المحاسن

محمد بن داود

بسم الله الرحمن الرحيم

لا نجد سوى جنابك محمداً بالخير وسؤلاً، ولا نرى غيرك بالمتبرع بالكرم  
فما من قاتلك أن تثبت الحق في سرائرنا، وتفتح تحجب الظنون عن صيانتنا  
وتبهرنا بالبرق ما تفتني، ونحب منك أن لا نملك وقتاً موصلنا على  
محف والداول الكرامة عليك، ومن أراد من جعله عليهم فلفه عندك وفربنا

لديك أقابعد، فيقول المفضل الذي ربه الودود ابن عبد الوهاب

الميرزا محمد المعروف بابن داود، استجاب أقرضنا عاشر، واجابنا

فصله ندائه، في مندرجت البسري من الحق، لراذل الفرق في اللفظ

من لب المحقق، وأطرق بدلا من أفكار نظري عن العقائد، وأخذت بالحقا

ظفري بالسؤال من جواب عال سالب الداماد، إن نخصت شار

بجمل البيان رأيت لي ما فيها من اللثال، أو تصب الغزلان المعاني

حب الخيال، صادة للصرف في الحال، وقد جرت بيني وبين أهل عصر

أشلة شريفة لم يجز أكرها على الخطير، ولا يترك في الدفاتر



وأخوية لطيفة لم يذكر أغلبها في كتاب : ولو نظر الألبال إلى الأبواب  
 وكانت تخرج إلى الأذهان ، وإنما ذاك ذلك لا بغير إيمان ، فكم من آية  
 أو رواية أو عبارة معروفة بالأغلاط بين علماء الأفاق ، أو فصحها  
 وكم من مسئلة من مشاكل العلوم ، عسرت على فخذلاء القري والروم ،  
 شرحها وقد سئلوا من استولى على سري وعرفوا سبلها ، وروى على يد  
 أن أجمع الجميع في كتاب : لنقتنع من أبواب الألبال : مستبها الرمل والكلأ  
واسئلة تعاليم برقوق للأتمام : فإنه المجمع للبرام : وقبل الشروع في القصود  
 أصدر الكتاب بمقدمة لا بد من بيانها وهي أن كل مسئلة هم مشغولون  
 عنها أكبر فصدورها مسئلة : بصيغة الجهر وكل مسئلة  
 أما سئلهم عنها الرسم في أولها سألت : لفظ للعلوم وأما الجواب فكان  
 ل عن سؤالهم أصدره بأجبت : بصيغة المعلوم وإن كان لهم من سؤالها  
أفتحه : بأجبت : بصيغة الجهر ولما كانت الصفتان متساويتين  
 حيث الكتابية وضعت لكل واحد علامة تميزها عن الأخرى فجعلت  
 علامة بصيغة المعلوم لهم وأية بصيغة الجهر للام أن قلت شأوي  
الصفتين كتابية إنما هو في الجواب دون السؤال لانه يمكن بالالف  
 أي هكذا سألت بصيغة المعلوم وإن كان بصورة الياء أي هكذا  
سألت بصيغة الجهر وذلك لما انفرد من أن الحركة المحركة للحركات



ما قبلها لك على نحو ما تخفف فكذلك في سأل وسأل ولو لم يجرى جريتها  
 فان تخفيفها كذلك فلا حاجة الى تعميم العلامة في قلت الامر كما ذكرت لكن  
 اصل الكتابة لا يخلوون الى القياس المذكور ولا يوافق في زماننا هذا فثبت  
 التماثل بالسؤل فلذلك تحت العلامة فاذا عرفت هذه المقدمة فاشروع في  
 المقصود بعون الله الملك للعبود فاقول سألت عن قول بعض المحققين  
 بعد في اوائل المك مبنى على العزم بخلاف ما ذهب اليه من ثبوت معناه  
 فقلت هذا القول ما معناه مع انه يحتمل ان يكون لفظه ايضا منقوبا ان قلتم  
 لا فائدة في ثبوت اللفظ قلت فلو ان له اربع حالات احدها ان يحذف  
 المضاف اليه ويؤى ثبوت لفظه واجب ومعنى الاول ان  
 بعض الفضلاء اسقط الحالة التي يؤى فيها لفظ المضاف اليه نظرا الى عدم  
 الفائدة في ثبوت اللفظ وقال بعد وامثاله ثلاث حالات لا فائدة في ثبوت  
 مع المضاف اليه ولا وعلى الثاني فاما ان يكون ثبوتها منقوبا  
 في الاولين معروف على الثالث مبنى على العزم انتهى فمكن ان يكون  
 هذا المحقق قد اخذ من هذا القول الشيء اتاسل ان يخالفه قول  
 الجمهور لكن نقول حكيمينا بعدد ما قيل بجمل الاعراب والبناء مع الله  
 بجمل ان يكون لفظ المضاف اليه منقوبا ايضا كما انه يحتمل ان يكون معناه

فقط من باب الان تية اللفظ لا فائدة فيها وقولهم ليس راجع حالاتها  
ان يحذف المضاف اليه وينوي ثبوت لفظه انما هو الاضطراب فانهم لما  
سألك بعدوا خواصة ودقت في الغراب وغيره بحفظة غير منوزة كقول  
الشاعر ومن قبل فادى كل منى فزائرة فاحطفت مولد على العوا<sup>ط</sup>  
وكفرانة المحمدى والعقيل لله الامر من قبل ومن بعد بالخضر من غير  
شوب ولم يمكنهم ان يقولوا انها مقطوعة عن الامانة لعدم وجود الشوب  
ولا ان معنى المضاف اليه منوزي لوجود الاراب وهو الخضر فالوا ان لفظ  
المضاف اليه منوزي وفي ادامل الكلب لما لم يروها احذا بالنصب حكم  
بينا ثم على الضم بناء على تية معنى المضاف اليه لعدم الفائدة في تية لفظه  
ما فهم وقد تبين من هذا الوجه بطلان قول بعض الافاضل فانهم انما  
من المنوزي في قوله على المثال منوز على الضم الا انهم من اللفظ والمعنى  
ففيه ان بعد و نظائرهما ليس منوز على الضم في الصورين وانما البناء  
في منوزي المعنوي ان اراد اللفظ فقط ففيه نظر من وجه الاول ان  
التحذير صرحا بان لها اربع حالات الاول انما هو ان يثبت بميزة الثاني  
ان كلامه لا يدل على ذلك وان المعنوي فيه نظر الاول والثالث انتهى  
كلام الجب الشاعر ان المراد ببعض الافاضل بعدا قهري فائدة



قال في تعليف العروضة على نمط المنطق ما نصه بعد ثلاث حالات لا بد  
اما ان يذكر معها الصفات اليه اولا وعلى التالف فاما ان يكون ذاتيا لشيء  
فعل الاولين مرة وعلى الثالث مبنية على الضم انتهى وهذا عرّف على بعض  
المعالم في تعليف النجاة بالفظا من التقيم بهذا الاعراض التقيم  
بعد نقل من اريد بعد تلك الحالات ما نصه بل اربع فاق الحال  
الثالثة وهي ما نوبت معها الصفات اليه اما ان يكون متوقفا لفظا بمعنى كونه  
مقدما في نظم الكلام وهو فيها معروفا بغير لوم في فقهنا انتهى ولكن لا يخفى  
على من لم يدب جنا في فهم العبارات ان ذلك لما ضل ذكر الحالات الاربع  
وحكمينا متوقفا المعنى لم يخالف النجاة الا انه اخرج حالة حذف المضاف اليه  
وهذه ثبوت لفظ في حالة ذكر المضاف اليه مع بعد نظر الى ان النوى لفظا  
كالمدكور في قوله اما ان يذكر معها الصفات اليه شامل لهما ان يذكر  
مع الصفات اليه ذكر الحقيقة اما هذا خرجت بعد المصدر الثاني ان يكون  
المضاف اليه نوى ثبوت لفظ فيكون كالمدكور فاذا اذبحت هذه الحالة  
في قوله يذكر معها الصفات اليه فيكون المراد من قوله متوقفا للنوى المعنى في قوله  
وعلى الثالث مبنية على الضم لان النوى المعنى في قوله على الضم فلو سئل  
من هو ما اشهر من العرب واليه من طلبة بدءا العالم الامم

مترجم ومن تفسيره على ما ذكره الجليلي بما فصلنا ان هذا الكلام  
مشهور بين الأئمة ومنه اول في التفسير العلماء الاعلام وقد سئل عن اعرابه  
وتفسيره جمع من اول الأئمة وكانوا يقولون انه حديث مروي عن جابر الا قام  
عليه وعلى الله السلام لكن لم يثبت ذلك عندي فاق تصحفت كتب الأخيار  
والأحاديث فلم يجد هذا الحديث وما يشهد على عدم صدقه عن رسول الله  
عليه وآله فخفاء معناه وعدم سلامته لفظه وكثرة كماله في الالفاظ مع ان جميع  
كلامه اختياره وكلامه من كلام غيره باذنه فظهر بجلاء ما سمعت من الشاه من ان  
كلام الملوك ملوك الكلام فكيف يكون مع ذلك هذا الكلام كلامه عليه الصلاة  
 والسلام وعلى آله حال تقول فاطمة بنت داود هي من كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خبره ونساءه من الاله والعال كذا قلت ومعنى هذا الالفاظ وما ينشأ عنها طلب  
من محل لغوي لا يكسر الحرف وتشديد اللام حرفا مستثاء وما انما في اولها  
فعل ما مضى والهاء الناقصة وهاء التثنية يرجع الى فاطمة ومريم فاعل وكنت  
والمنحى ان فاطمة فضيلة او شرفا ملوكا والعال فان تعذر ما بالسر والفضيلة  
وامتنان الانصاف الجميلة كالعبودية والسلطنة والعبادة وصدق العبودية والعدل  
والكرم والفضاء والعقل والحلم والحيا والرحمة والتعوى والعفو والرضا وغير  
ذلك من الصفات الحميدة العلية والأخلاق الزكية والأفعال الموصية بطلب كل

رغبة اعلو حجة منها وما من صفة كمال الا واصليها ثابت لها المحو ودية  
لتمام الصفات وجامعة لجميع الكالات الا لتولد لها مريم فلو كانت تلدها  
مريم لم تحصل الشرافة والفضل لولدها من جميع الجهات وكانت شريفة من طرف الأم  
ابنًا كما هي شريفة من طرف الأب الزوج والولد اي لو كانت مريم مريم التي  
هي شرف النساء كما ان اباعا الشرف وولد ادم وجعلها كذلك لكانت كاملة في  
الشرافة ان تلك لا تحصل من شرافة الابوين الشرافة للولد فكيف تحصل الشرافة  
لعاظم اذا كانت متولدة من مريم فليس يلحقه شرافة للولد من جهة شرافة  
ابويه الا ترى الاحاديث الواردة في عاقر الحيين ثم على حدة رسول الله  
حيث كان يقول له انا اشرف منكم لان لي عذرا مثلت وانا اكلو علي السلام  
وانما كفاكم الزهراء وانا كما نحن المحبون ليس حديثك وابوتك كحديثي وابي  
ولا امك واخوتك كما في ما حصل للابوين من جهة شرافة الولد كما  
اذا كان الولد عذرا ما كان منسقا من عذرا عالما فاضلا وكان ابواه  
من العوام فان لما حصل للشرافة بلا كلام قال ابن الرومي قالوا ابو الصغر  
من شهبان قلت لهم كذا لعمري ولكن من شهبان هو كذا اب  
قد على ياتين دمر عجب كما علت رسول الله عذرا فان ابو الصغر  
القائل وشهبان هي من بكر والذري بضم اللهمزة والنصر الا على جمع ذرية



بضم النون وكسر الهمزة بعد الألف من مغلغزاً بالواو المقصورة والفتح قال  
ابن عصفور من ذلك قول الشاعر إن من سادتم ساد أبوه ثم قد ساد قبل  
ذلك حذو أي أن الحذف هو السواد من قبل الألف والأب من قبل الألف انتهى  
من الموصولات اسم إن وخبرها في البيت الآخر وقد بعد ثم أن  
لا بد من إثباتها بضمير وزن البيت فإن سقطت عنها في بعض النسخ للخط  
وحذف يكون الحذف والشاهد في موضعين لأن سيادة الألف من  
قبل سيادة الألف وسيادة الحذف من قبل سيادة الألف وفي أمثلة  
به نظر لأن قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما يخالف هذا المعنى وذلك لأن  
مضمون الكلام على قولنا إن سواد الألف ساد الألف وسواد الألف  
ساد سواد الحذف السابق السابق السابق السابق فيكون سيادة  
الألف سابقة لكل من سيادة الألف وسيادة حذو الألف سابقة  
الحذف وقول الشاعر قبل ذلك مناف لحذف الألف فالحذف أن ثم يحتمل أن يكون  
بمعنى الولاية كما فعل يرون فربما مثلما استعمل المجازين ولا يشترط في أمثلة  
المجازين نقل ما هنا من أصل الشعر بل يكفي العلامة على المنهج المنصور  
والأهم أن يكون الجائز في أحدهما مخصصاً للمشاخرين وغيرهم فالإجماع  
أحد مخصصاً وغلطاً لا يقول به أحد والعلاقة المعقولة هنا التخيُّل



الاتصال الذي بين هذين الطرفين من جهة ان الواو يطلو العطف ثم  
لطف مفيد المطلوع داخل في المفيد فثبت بينهما اتصال معنوي فجاز  
استعمال ثم يحسن الواو مجازا لذلك فلا يكون البيت من قبل ان التقدم  
قد ابتداء الشرف من جهة الآخر ويجعل ان تكون للترتيب في الذكر والندرج  
في درج الاسرافاء او فكر ما هو الاول ثم الاول من دون اعتبار الترتيب  
والبعد من تلك المدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان يكون مقصود  
الشاعر ترتيب درجات معالي المدرج فابتداء بسلطنة ثم بسلطنة ثم  
بسلطنة لان سلطنة تفصيلية اختص ثم سلطنة الاب ثم سلطنة الحمد  
فلا يكون في الشعر اشعار بان التقدم قد ابتداء الشرف من جانب الشاعر قد  
ثم اعلم ان صحة ذلك لا يخفى موقوفة على كون مرهم افضل من غيره في الشرف  
اذ لو لم تكن افضل لم تحصل القاطعة شرافة شرافة على شرافة ما واما اخذ بها  
كما لا يخفى فان تم تمهيدا فلا وهناك ————— معنى لغير العطف وادق احسن  
واحق وهو على غير معلوم وهو ان قاطعة لها جميع الصفات الحميدة  
الا انهم تلوها مرهم اي ما اولد من دون مباشرة البشرى مع التعلق  
من المعلوم ان الولاية من دون مباشرة البشرى كماله بالنسبة الى  
الولاية مع مباشرة فهو على الله عليه وآله وان يقول ان قاطعة

لها الصفات النيرة جميعا الا الولادة من دون المباشرة ولما كانت الولادة  
من غير حمل مختصة بمرهم فانما المولد الا من دون المباشرة فلو كانت فاطمة  
لكانت ولدها من دون المباشرة قال صلى الله عليه وآله فاطمة سيدة نساء  
العالم الا ما ولدتها مريم والفرق بين هذا اللقب والقبلة السابق بين فان هناك  
قطعتا النظر عن ان مريم ولد بلا حمل او معه ولا حظنا اشرفتها من غير حمل  
الكبرى فقلنا لو كانت ولدها فاطمة لحصلت الشرافة لها من طرف الام ايضاً وهذا  
قطعتا النظر عن انهما اشرف من غير حمل ولا ولا حظنا ولادتها بلا حمل فقلنا  
لو كانت ولدها فاطمة لكانت ولدها بلا حمل فتكون فاطمة هذه الصفة أيضاً وفي هذا بين  
الوجهين شيوعاً وعنوان الجملة المستأنا وان كانت لا تحتاج الى التصدير باداة  
مصدرة فان وقوعها مستثناة بوجهها المفرد كقولنا ما جاء من هذا القبيل  
اي مناحك الا انها اذا كانت مغيرة لم تسع الا مصدرة بان الشبهة نحو زيد  
عمر الا انه لم يكن موقوفاً وما الكرمون على هذا فينبغي ان يكون فاطمة سيدة نساء  
العالم الا انه ما ولدتها مريم فانهم ويحمل ضعفاً ان تكون ما مصدرة  
مثل هذا وية لتمام الصفاً الا ما كسب اي الا الكتابة والمعنى ان فاطمة  
حاوية لتمام الصفاً الا ولادتها مريم فانها غير حاوية لهذه الصفة اقل ذلك  
مريم بل ولدتها بغير بناء على ان مريم افضل من غير حمل والاولاد من غير حمل



فهذا سر عبادة وجهه والجميع انما هو ان كان غير المفعول المتصل بولد  
ضمير اموتنا مرجعا الى فاطمة واما اذا كان ضمير هذا كلفها الواجب بعد الا  
موصولة وولدت حملها والضمير المذكور راجع اليها اي الى ما الموصولة  
التي هي كناية عن المدة والتعبير بما دون من على حد قوله تعالى فانكم ايمانكم  
لكم من النساء والمخضات فاطمة اشرف بنات ادم وسيدة نساء العالمين  
التي ولدتها لمریم فان فاطمة لا تكون الحصل واشرف منها ويكون الكل  
من باب تعليق الحكم على المحال كقولنا تعالى حتى يبلج الحمل في بطن الحيات من  
العلوم ان مریم لم تلد بنتا حتى تكون الحصل من فاطمة فتكون فاطمة  
الحصل من جميع النساء التي في العالم ومثله قولنا ربنا صل على نبيك في  
يوم عاشوراء اي الصلوة تصدق بها الى اليوم الذي الف الفية فتقطع  
ومن العلوم انه لا يوم للقائه اقدم تكون الصلوة مستدانة ويحتمل في هذا  
المثال ان تعدد مضامنا اي اليوم لقائنا ربك لكنه ضعيف لا يلائم  
فصل الصلوة عن الصلوة فان المصلي في حال الصلوة يرفع يديه  
اللهم الان هذا وجهه عما يختص بالآخرة فانهم ان قلت للفهم  
من هذا الوجه ان مریم لو كانت طالدة لبنت لمكانة تلك الشاوشة والحصل  
من فاطمة يعني ان الامر ليس كذلك قلت من المصلي ان المصلي في ذلك

الكلام تفصيل فاطمة عليهما السلام على جميع نساء العالم في تمام الجهادين  
جميع المحشيات فعلى هذا يندفع الاشتكاف بتفصيل الحال فذكر من يها إذا كانت  
والدة الميت لم تكن فاطمة اشرفك لفصل فيها في تمام الجهادين جميع المحشيات  
لم كانت تلك شرف من فاطمة من جهتين الأولى أنها مولدة من دون  
مباشرة الشر بخلاف فاطمة فأنها ولدت معها الثانية إذا أنما شرفه  
من أم فاطمة فإنما لكتها بالولد من فاطمة مستكة نساء العالم واقدا على  
ولا يخفى أن هذا التوجيه يجري في الحديث على كون التضمين من شأنه  
ما هو موله وجعل التضمين هذا إلهاماً باعتبار معناها الصوفية فذكر  
وهنا آخرين والجميع من جهة كل ذلك يرى لنا في أي الظهور على  
النظر التدبر فإن هناك منظاراً فائدة تلك الأولى ذكر الشهيد  
الثالث محمد بن أبي هذال البرقاني من المعاصرين والمجلس الأول من كتاب  
العقائد المتوخى بحال الثقاتين هذا الحديث بهذا اللفظ فاطمة  
نساء أمي الاموالدة مريم وذكر في توجيهه وجهين الأول أن  
الآية بفتح الهمزة وتخفيف اللام كلمة غيبه وما هو موله والتضمين ذكر  
لحاو ولا بد منه بشد هذا الكلام على أن يكون بمصغرة الغائبة من باب  
التفصيل والعينه فاطمة سبعة نساء أمي إلا أي غيبه مريم التي ولدتها



من انهم لم يسموا اي ان مريم مع جميع من الحوير العيون حقت من حين مولدها ولدها  
من امها الشك في ان الا اداة لستار وما تافيه وولدته تحفها اللام  
وما الثاني والثالث المذكور والاشياء منقطع والمعنون فاعلموا خبر  
نساء امته وجميع جهات الحسن والخير في جميع جهاتها الا انه لم يلد لها مريم  
ما تهي كلاً على مقامه وروى على وجه الاول وهو ان يكون

ولدته من الولد بقى ولدته القابلة لولدتها اي نولت ولادتها  
والولد فبكر اللام القابلة ومنه ما رويته العامة عن مسلم بن عبد الله  
سنة من بني سليم قالت انا ولدت عام اهل دارنا اي كنت اهل بلدة انتهى  
وما قول الله في الانجيل عيسى مات ميتة ما ولدته بالشرع  
فهو من الولد بمعنى التريفة اي مرقية وطرفه ففقه التفسير وتعلوه

له ولد امه بجانته وتعالى عما يقولون علواً كبيراً فلهذا انظار الاول  
ان الكلام مع يحتاج الى تعديل لعدم تمام خبره وانه قد كان  
للمسيح كان ما الموصولة بعد او خبراً وولدته مريم صلواتها في الدنيا  
بلا خبر او خبر بلا مبتدأ ونعم لو كان الحديث هكذا الا هو ولدته مريم  
لكان الوجه وجه الشك في ان جعل مريم مولوداً لم يجعل ان يكون  
موصوفته ويجعل صفاتها مع ان ذلك محتمل الثالث ان فيه شائناً

بين اللفظ والمعنى فان معنى الحديث يستفاد من قوله من ذوات العقول  
وليس بنا قصة العقل والتعجب منها بما الموضوعة لغير العقل من قوله من ذوات  
دون من الموضوعة للعقل لا غير فخرج اجماعا الى انما اعتبر له من غير العقل وان  
جعلنا ما جرت جعلنا ما موصولة كناية عن المراتبة النوعية لدورها بالتخفيف مريم  
لاخرى فاعلم قد برق على وجه الثاني وجهنا الاول ان فيه هو من غير  
الى اسم ثبوت وجوده في كل موضع الثاني ان في غير قصد من الجمل  
للمشاهدة بان في مخالفة منها وقد يقال يرد على وجه الاول معناه  
الى ما تقدم ان ظواهر الكتابات بحث يكون المرسوم محملا للفظين او العا  
ويكون بعضها الظاهر في الموعول عليها واما البواقي فيجوز احتمال لا ينبغي لاكتفاء  
التمثيل لا سيما في مثل الاحاديث مثل حديث الدنيا رايت كل خلق فيها فان النكاح  
ان الدنيا كلمة وليس كلمة اخرى وان احتل بجيد ان يكون الدنيا كلمة وليس  
كلمة جنم المنزلة وقد بدى السبب بمعنى الاساس ومثل حديثنا هذا فان الظاهر  
ان الآية يشهد بان الكلام اداة استثناء وكونه يتخفف على ان يعرف فيه كما حصل  
في الوجه الاول خلاف الظاهر الثاني في ذكر بعض ما روي في مريم  
وقد يجزى في كل ما روي من مكان من اجل التماسه كما في فضل فضي الخراب  
بنو حبان على ما روي عن الباقر في قوله صلوات الله على من اقبل من ربه



وطهرها من الأخلاق الذميمة وصقلت النفس بالأدب من الأقدار الواسعة  
لنشأ من الجبر والنفس من إرسل الملائكة إليها كل من شئها ما وجد ثوبها  
وتخذ ثوبهم ويختصمها بالكرامات النبوة كالولد من غير أب كجبر النواكيد بها  
في غير ما شئت فكانت ثوبها فأكبر الصنف الثاني والثالث والثالث في الثوب  
طوبى وقد ذلك على ما ذكرنا في الروايات ونطقت به إلا ياتى ما هو عليه  
وأيضا قال الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء  
العالمين يا مريم اقنوى واخضعي وأركبي مع الركين فلك أبو جعفر اصطفا  
من ذرية الأنبياء وطهرت عن الفجاء واصطفاك لولادة عيسى من غير حمل  
وخرج بهذا من أن يكون تكريرا أن يكون الاصطفا على معنيين مختلفين  
وكذا في قوله عبد هو خالص للعبادة والعبودية والركن على الطبري  
أن كما بعد الساجدين والركعون إلا أن يكون ذلك أمرا لها بان تعمل  
السجود والركوع في الجماعه وقال جار الله بجملة أن يكون في زمانها ما كان  
يقوم به السجود في صلواته ولا يركع وفيه من يركع فأمروا بان يركع مع الركين  
ولا تكون مع من لا يركع انتهى وقد تقدم السجود على الركوع لأن الأول لا واجب  
الغريب فاما في الأشياء للظاهر نظيرة الثوب في المقامات والما هو واجب الجمع  
والاشراك أو أن السجود على ذلك الذي تقدم على الركوع وعلى غيره

وهي ان الصلوة تسمى سجدة اذ قال صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام اذا دخل العبد  
للمسجد فليجد سجدة من اى فليصل ركعتين ركعتين وهما ركعتا التوبة للمسجد  
وايضاً المسجد يسمى بامر شوق من اليهود والمراد منه موضع للصلوة وايضاً الشرف  
اجزاء الصلوة السجدة لان وضع اليه على الارض اثم في الخضوع والعبادة لله تعالى  
وتسبب الشئ بامر اشرف اجزاء نوع مشهور في المجاز واذ انبت هذا فنقول قوله  
بامرهم انتهى معناه بامرهم قومي قوله لا يسجدى اى صلى وكان المراد من  
هذا السجود والصلوة وقوله لا ركعى مع الراكعين ايمان يكون امرها بالصلوة  
لجماعة فيكون قوله ويسجدى امرها بالصلوة تعالى الاغراء وقوله لا ركعى  
للكاعين امرها بالصلوة في الجماعة او يكون المراد من الركوع التواضع فيكون قوله  
واسجدى ليربطا بالصلوة وقوله لا ركعى مع الراكعين امر بالخضوع  
والخشوع بالقلب مثلاً عند سجدة قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فصلت خديج  
على نساء ائمتنا كما فصلت مريم على نساء العالمين وامانا فاطمة فلا يمكن انفسنا  
ماورد فيها عليها السلام فقد روى ان خديجة لما حملت فاطمة كانت تسمع  
في بطنها النبي والنجيد والتمليل بالحميد ثم كانت تعلم انها احكامها  
وهي في جوفها وكانت في الباطنة لعل الله من هذا نفسي وهو عندى عدل  
نفسي اللهم هذه نساء ائمتنا العالمين وقال اللهم هذه نساء ولداي \*



سبطای فانا عربی بن عارب و اوصل بن سالم و امان قلت کفیت التوفیق  
من قولہ تعالیٰ خطایا لم یریم واصطفاک علی نساء العالمین و من قوله ۴  
اصطفی نساء العالمین فاعلم ان طست بمعنی قوله تعالیٰ علی نساء العالمین علی  
نساء عالمی زیرا که نفی العدل من الصادق تم قال یقین فاعلم ان محدثه لان  
الملائکه كانت مضطرب من التواء فنادی بها کما نادى مریم بنت عمران فقول  
وا فاعلم ان الله اصطفاک و طهرک واصطفاک علی نساء العالمین فاعلم  
افتنی لربک و اجدی و ابرک مع الراضین فمحدثهم و محدثون من انفسنا  
فقال لهم ذات لیلۃ البیت المفضله علی نساء العالمین مریم بنت عمران  
فقالوا ان الله مریم کانت سیدة نساء عالمها و ان الله عز وجل جعلک سیدة  
نساء عالمک و عالمها و سیدة نساء الاولین و الاخرین الثالثه نظیر هذا  
الحديث و هو قوله فاعلم سیدة نساء العالمین قوله صلی الله علیه و آله الحسن  
و الحسن سید شباب اهل الجنة و الا ما کان من انی الخالة عیسی و یحیی و مریم  
ان حقته امراة عمران بن ماثان و ولدت بنین احدیهم هو الکبری و زوج  
مکره بانام یحیی اسمها ایشاع و انا بنتها و هو الصغری انام عیسی و اسمها مریم  
و هو طغیثم العابد و الخادمه فسللت یحیی و عیسی ابنا خالہ فانت ام احدی من  
لغت ام الاخر و قد صدق یحیی بن مکره یا عیسی بن مریم و ما یطویرهما

فمن تفسير الإمام ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أول تصديق محمد بن يحيى ثم  
ان ذكرنا ما كان لا يصعد إلى مريم و تلك الموضع غير مصعد إليها بل نزل  
نزل الفضل إليها ثم فتح لها من فوق الباب كوة يدخل عليها منها الریح فقلت  
وجد مريم قد عجلت سائر ذلك و قال في تفسير ما كان يصعد إليه من أحد  
غربي وقد عجلت ذلك الآن لتفتح لبي من اسرئيل لأب تكون أني أهلها تحيا  
لل امرئ فقال لها ذلك فقال انك تراه بالاضحى فان الله لا يضحك  
الا خيرا فانظر مريم انظر إليها واسلمها عن حالها تحيا بها تذكرا إلى امرئ  
فكفى أقدم مريم من غير الجواب عن السؤال ولما دخلت على نهار وهو الكبري و مريم  
الصغرى لما نغم إليها امرئ تذكرا فان ذلك أقدم ليحيى من في جنات فانهم همها و زاد  
و أنه دخل اليك سيدتنا العالمين شمله على سيد رجال العالمين فلا تنوت  
إليها فاترحمت وقامت إليها وسجد يحيى و في جنات اقرب من في جنة مريم  
فذلك أول صدق غير له من ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم همها مستدا  
سباب أهل الجنة إلا ما كان من أخى الخالة يسجد يحيى أمي إلا الذي كان  
من أخى الخالة تصديق أحدهما الآخر و هذا في جنات بينهما فان هذا الركن من  
الحزن والحزن أي لا يصدق أحدهما الآخر و هذا في جنات بينهما فان هذا الركن من  
و ليس أن أيقن فانهم و لو لم يكن الكلام على مثل هذا الحديث خارجا من بين

لأورد ما أحاديث عديدة مع ما التزم من التوجيهات بلا إطناب  
سُئِلَ عن اسم الكتاب الذي يكتبه مؤلفه في أول فكر ثم يغيره  
ويزيد عليه، ويبدله ويضعف فيه، ويؤيد به فيضرباً بقل على بعض ما فيه  
ويصلح ويملح بين سطوره وحواشيه ما جاد به فكره وإجادته ومع به نظره  
وأفاده قال: التامل على الاسم المطلق عليه المسودة بصيغة اسم المفعول من فعل  
أو بصيغة اسم الفاعل من افعل أجاب بأن كلامه من الوجهين صحيح  
رواية ودراسة أما رواية فلأن أهل العرف يطلقون الصفتين على ذلك  
من غير انحصار على أحدهما لو ورد معاً في اللفظ فلا يشك أنما الذي يروى  
وجودهم وفي الدعاء اللهم تجز وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود  
وجهي يوم تبيض فيه الوجوه فالأول من افعل والثاني من فعل وأما  
رواية قلو وجود المناسبة بين الاسم والمسمى على كلا التقديرين لأن تسمية  
بذلك اللفظ انما هو لوصف المحر وادراكه والملاحظ أن تعارفاً بين  
الثانين يدعوهما باضناً كالحق والشئ بين السطوره وقد يكون أن كبر بصيغة  
اسم الفاعل من افعل أولى الوجهين الأول ما في اصل من اليبالغة  
المناسبة لل مقام ضرورة أن مولد القطاس قد يولد في التفضيل وإن  
استعمل اليبالغة والكثرة كالنصف إلا أن في الشؤيد المتعدد في اليبالغة



أثافي أن سود من التفتيل متعدد الفعل المتعدى يحتاج إلى الفصل إلى الصدر  
والأخبار فيه مثل فرقة بخلاف سود فانه لا يزم الاحتياج إلى ذلك فلفظه  
لأن المؤلف لا يقصد هواد وجلة فطرطاس بل يفوق منه ذلك فلهذا لم يلد شيئا  
ثيبا فانه يركب المؤلف بغيره يبدل ويبدل ينقص من الأفعال لا يفيد بصفة  
أن وجلة الحقيقة ما را سود سئل عن عروق له لم يزد عبد  
ولد جارته زوجهما اختها ولد لسقفها اختها ساج لجبت  
بأن المجموع عشرة ميلادات وأخبار فرقة ميلاد أول وعبد ميلاد ثان  
وهكذا إلى قولهم غيبة وهو ميلاد عاشر وقوله ساج خبر المبدأ العاشر  
وهو مع خبر الخبر التاسع وهو مع خبر الخبر الثامن وهو مع خبر الخبر السابع  
وهكذا إلى المعنى غيبة سقف دأير قيم أخت زوج جارته ولد لعبد زيد ساج  
فعدل من هذا إلى ذلك التركيب فراراً عن تشابيح الأضافات  
سئل عن لفظ الزباني ومعناه أجبت بأن قوله  
الأول أنه منسوب إلى الرب بمعنى كونه عالماً ومولداً على طاعة الله تعالى  
كما يقال رجل الحق إذا كان مقبلاً على معرفة الألو طاعة وزيادة الألف التو  
نية للذلة على كمال هذه الصفة كما قالوا لشعري ولحياتي ورقابتي ذار صفة  
بكثرة الشعر حول الوجه وغلظ الرقبة فاذا نسب إلى الشعر والشعرى والرقبة

قالوا ربني والى الجهة نحوي هذا قول سيويوه عليه فليكون منى ما  
الى الرب على معنى التخصيص معرفة الرب وطلاعة الثاني وتفضل عن  
البرهان ان الرباين بين الرباين العلم واحد هم رباني وهو الذي يرب العلم  
ويرب الناس اى علمهم وصلحهم ويقوم بامرهم والالف التون الثاني  
كما قالوا ربان وعطشان وشعنا وعربان وهو ان ثم غفث المير يا  
النسبة الثالث ان الرباين انما هو والى الامة وسوى ربانيا لا تطلع  
كالرب تعالى فقله اراي وعربان عيشان عند ملكة الرب بعينه  
بل هي عربانية او سبطانية ومعناها الانسان الذي علم وعمل بما علم  
ثم اشغل بعلمهم طرق الخير سئل عن الفرق بين مكة ومكة  
اجبت بان في ذلك اثنان الاول ان مكة اسم للمدينة  
ومكة اسم لكل البلد القليل عليه ان اشتقاق مكة من البيت الذي  
هو عبارة عن دفع البعض مضائق مكة يكثر بكاء اذا دفعوا من مكة  
القوم اذا اردوا ولها معنى مكة فان الناس يتباكون في حال الحزن  
والدافعة انما يحصل في المسجد عند الطواف لا في سائر المواضع فيقولون  
لا مكان القول بان البلد سمي مكة باعطاء حصول الازدحام في مكة  
وقيل بالجمع اسم المسجد والمطاف ومكة اسم للبلد عكس القول السابق

لقولك أول بيت وضع للناس للذي ببكة فجعلت البيت حلالا في بكة  
ومطروقا لها فلو كان بكة بالباء اسما للبلد اسقام كونها مطروقا للبيت الذي  
هو بكة وقيل مما سمع المتروا حد فان الباء والهم حرفان مفاربان في التخرج  
بقام كل واحد منهما مع ما لاخر فوق هذا ضرورة لا نرمضه بل لا زب و بن  
هذا ثم و ط شحور انهم و راثب و بن محمد راس و سبد و و على كل حال  
فاشفاها اقام من البيت بمعنى الازدحام والمداخلة ومنه معنى الرقلاهما  
بلك عناق الجحارة لا يريد بها زب و الا اندفت عنف كهم  
سُئِلْتُ عن لفظ النجدة ومعناها اجبت بان النجدة  
تفعله وكان الاصل نجية مثل قوم من كتيب من العرب يؤثرون النجدة  
على التفصيل ثم نقلوا حركة اليا الاول الى الحاء وادغموها في اليا بعد ما  
فصار نجية وكان عادة العرب قبل الاسلام اذا فوج بعضهم بعضا قالوا  
حيالك الله واشفاكم من الحيوة فقولهم حيالك الله دعاء الخاطب بالحيوة  
فكان النجدة عندهم عبارة عن قول بعضهم حيالك الله فلما جاء الاسلام  
مثل ذلك بالسلام فجعلوا النجدة اسما للسلام و قال بعضهم يوم بلقونينك  
والاشعار فاطمة عما قلنا انك لا تحب من طلل بغداد ممد و فاك  
انا محمديك بالسلام فحياتك وبالجملة لكل قوم نجدة فنجدة لتصل الى موضع المبد





ظلاما ماسويج لبيا لغيره قال ابن مالك تعالى ويفعال او فعول نحو كثر عن  
فاعل بديل قيد ال على اتقاء الظلم منه على وجه الباء التثنية اصل الفعل فاعه  
تعا مشرونة فت أجبني **باب** يبين لذلك ان كل ما ثبت  
تعا من الأوصاف فتما يثبت له على وجه الكمال اي يند إليه كماله ذلك الوصف  
فاذا قيل تعا راعهم فالمقصود انهم صوف بالزحمة الكاملة او انه عا دل فالحسن انه  
في كمال العدا لغيره صوف على صغبات العدالة وهو الفرد الكامل للفظ العدل  
فالوصف من حيث هو وصف لا يند إليه تعا وان كان من اوصاف الدوح وكذا اذا  
سلب عنه تعا وصف فاما يند لكل لفظ الوصف منه لان الالب انما يترتب  
على الالب فكل البت في الالباب يسلط عليه الالب فاقيل ان اعدا على  
ليس بجاعل فالمراد ان كمال الجمل ينتف عنه ولا يلزم من انتفاء كمال وصفه  
ثبوت الصلة له اذ اصل الوصف مبدئيا ينتف عنه تعا والحال في قولنا لم يزل  
بظلام العبد بكت ولا يلزم منه ثبوت الظلم له لا على وجه الكمال واللبا لغيره فان  
الوصف لا على وجه الكمال واللبا لغيره لا يند إليه ومكسواء كان من الأوصاف المحمودة  
لما المذمومة وعكس الكلام ان ثبوت تعا يفرض ان كل وصف ثبت له تعالى  
ولو فرضنا بطل هذا الكمال فكل الصفات الكمالية ثابت له تعا وكما قال الأوصاف  
الناصرة ملو عنه تعا راعا الوصف لا على وجه الكمال فغير ثابت له على كل حال

[illegible]



فَقِيلَ وَقَدْ يَنْفَعُ هَذَا النَّسَبُ فِي السُّرُوحِ فَقَالَ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
الْحَيَّ كَتَمَ رَدَّهَا وَهِيَ تَنْفَعُ الْأَرْوَاحَ وَتَرْبِي فِي مَجْمَعِهَا  
وَلَيْتَ يَدِي تَلْبَسُ وَلَيْتَ يَدِي تَلْبَسُ الْأَرْوَاحَ بِأَيِّهَا تَلْبَسُ  
هَذَا الْأَرْوَاحُ بِمَعْنَى ذِي كَدٍّ وَحُلٍّ بِمَعْنَى مَرَّهِينَ كَمَا أَنَّ الْأَرْوَاحَ  
وَمَا زِلْتُ بِطَلَا بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
صِفَاتُهَا وَأَقْبَلْتُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
تَلْبَسُ بِطَلَا بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
وَلَيْتَ يَدِي تَلْبَسُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
كَتَمَ الْعَبْدُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
قُلْتُ أَتَلْبَسُ الْعَبْدُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
وَمَا أَتَلْبَسُ الْعَبْدُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
ضَرُورَةُ أَنْ تَلْبَسُ الْعَبْدُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
عَرَفَ كَمَا يَنْفَعُ نَفْسَ الْعَالَمِ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
فِي الْمَحَاطِلِ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ  
الْعَبْدُ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ بِمَعْنَى الْأَرْوَاحَ

لا يحقر العقل ان يجمع دقيقتان في التهيؤ فيها للوضع معاذرة  
 فكما ان العقل الصغير معانث + وصغار العقل الكبير كباشر  
 وقولهم كمن هو يفتي ودها + سواء من يباحث الضع  
 + فتكثرة البافوت مدعومة + ودها التي يتخذ في الجرح +  
 سئل عن وجه تحركه واو الجماعة وانقاع ما  
 فلهما في قوله تعالى اقاموا الصلوة واتوا الزكاة وسكنوا نسما  
 ما قبلها في قوله واقيموا الصلوة واتوا الزكاة مع ان الحال في الموضعين  
 سواء بحسب الظاهر اجبت بان ذلك انما هو لقاعدة نصيرية  
 وهي ان الصغير انما يصل بفعل النافس فان اتقوا ما قبلها بعد ذلك  
 لا يراونهم بقى على الفهم والخدمة اذا لا بقاء لصلواتهم لانهم منوان  
 وان كسرتهم لما سئلوا والخدمة لم يفتح في قرأوا وقرأوا لان ما قبل الواو  
 بعد حذف اللام ملغى لانها مضمومة العين فأتى على التحذير وعمل بها  
 لان مضموم العين وكذا في روى الا انه كان مكسورا العين بعد حذف  
 اللام فقلت لكسرة من روى الا وقال ابن عيسى منظومة لما قرأوا في الامر  
 عوا لما تحف في نحو قرأوا  
 + وان ضم في روى الا ان  
 لا يراونهم بحسب الظاهر اجبت بان ذلك انما هو لقاعدة نصيرية

٦ من قبل حذف لا يبر فان كُتِبَ ~~لها~~ قبله او ضم اليه يجمع ٦

٦ وضمه يتركب فيه قد كسر ~~لها~~ ما قبله <sup>الضم</sup> و لا يجوز ان يجمع ٦

٦ فتحة الياء قبل الصاد فيقول ~~لها~~ فلا يفتاء الساكنين الياء ٦

فعله هذا يندفع الاشكال وشرح الحال من قبل جواب السؤال اذ لا يوافق قوله

ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وانما من الصلوة وانما الزكاة لهم يوم

يقدرونهم فعل ما من غير يبر عملوا وانما من اصله آتوا كما آمنوا بعد فتحة

الياء لتقل ثم الياء لا لفتاء الساكنين وللتان تقول تلك الياء الفاعل كما

وانفتح ما قبلها ثم حذف الالف وهذا اول الوجهين الاول ان

حابر على فانهم الذي هو قلب الجاء والياء الفاعل مخزوما وانفتح

ما قبلها الساكنات املالا ثوا ونحو لو كان بحذف الضمة من الياء

لما جاز بعد ذلك حذف الياء فان اول الساكنين انما يحذف في كان

مدة فلكن المحاب في بعض الفتا الساكنين من شافيه فان كان اولها

مذ تحذف كقولهم والامر الاول انهم فبين ان الاملا الاول

غير صحيح وان قال بفتح الفاء في شرح قول الزنجاني ويحذف واو

يفعلون ويفعلون ويأفعلون الا اذا انفتح ما قبلها ما كلاً لا تخشون واما

تربوا انهم فقبلوا بفتح الياء ما قبل الواو على القصر ثم لا اتصل



بالزكوة الثوب كان وما واو الجماعة واللام من الزكوة فتحرك الواو  
بما بها نساو وهو الضمة فقبل آتوا الزكوة ولم يحدف الواو لانفساء  
التا كنهن لعدم ما يدل عليها بخلاف آتوا في قوله تعالى اقيموا الصلوة  
واتوا الزكوة واكرموا مع الرakers فانه ضل لمروا صلوا بواو اكسر التاء  
كما ينو انقلب ضمة الياء الى ما قبلها فالثوب كان وما الياء الواو  
فحدفت الياء واعني اللام فقبل آتوا بضم التاء ثم لما اتصل بالزكوة  
الثوب كان فحدفت الواو لدلالة الضمة ما قبلها عليها فقبل آتوا  
الزكوة ومثل الاول في جميع ما قلنا قوله تعالى فحق الموت فكذا  
فحق الناس ومثل الثاني قوله تعالى آتوا النساء صدقاتهن واصواتها  
الكيل وانقوا الله سئلنا عن معنى قوله ان تلفظ اليهم  
يحتمل ان يكون من انباء اى الخبر وان يكون من النباوة اى الرقعة  
مع ان لفظ النبوة بضم الباء وتشديد الواو وهو كون الانسان  
مبعوثا من الحق الى الخلق يدل على انه انما هو من النباوة لا حبس  
بان لفظ النبوة انما يدل على ذلك اذا كان الحرف المدغم فيه  
متصلا في الواو به ونصا فيها وبسكتها بل لكان النبي من النباوة  
فلفظ النبي على الاصل وواو اصلية وان كان من النباوة على ما

الهمزة واو اتم الاو فانها كالمرة فان اصلها مرق ثم قلبت الهمزة الواقعة  
 بعد الواو واو واو ادغم الواو في الواو لما انفردت في عمل التصريف من ان  
 الهمزة المحركة النحاة كان قبلها حرف ساكن وهو واو واو واو واو واو واو واو واو واو  
 قلبت الى ذلك الحرفيات كان واو ادغم ذلك الحرف في تلك الهمزة للتفخيم  
 مرق. وكذا الكلام في لغة النبوة سُئِلْتُ من توجبه  
 فو لهم لتركب الالف من بيم الله خطأ بالكثرة الاستعمال وطول الالف  
 هو مناعيتها وقد كتب الى السائل الذي لا يجد له حجة سبيل  
 سألني الله به واعانني معه طويلاً ما هذا نصه قال القائل  
 حذف الهمزة من بيم الله خطأ بالكثرة الاستعمال وطول الالف عروضا  
 عنها انتهى بما يحذف من العباد لا بد من تحريك المقام من تقديم  
 مقدمتين الاولى في بيان سبب التوجيه لحذف الهمزة مع ان الحذف  
 مدم وهو لا يصلح الى الدليل وانما يحتاج اليه هو الاشياء  
 فنقول الاصل كما انفردت في عمل الخط العربي الذي هو من افلاك الدنيا  
 في كتابة كل كلمة ان تكتب بصورة الابدان بها والوقف عليها ولذا  
 يكتب المنصوب بالمتون بالالف نحو رايت زيداً بخلاف المرفوع والجر  
 نحو جئتني زيداً ومررت بزيد وكذا اذن الشاخص فمن يلفظ عليها

بالألف من غير تفصيل وكذا الألف والها ايهي كيب كحلا فصيدها منزة  
وصل عند الاتصال بالهمزة نحو فاعل وكتب الفعل الباقي على حرف  
واحد بالها نحو فيه وليم فها وقع في بعض الكتب من كتابته ذلك الفعل  
بغيرها خارج عن القياس وكذا اكتب نحو يا زيدا يحل بالياء وان كان  
يختلف بالواو لاختلاف ما قبل الياء مع سكونها وامثلة ذلك كثيرة لا يحصى  
ولا تعد ولا تنتهي ولا الحمد الثانية في بيان ما ينبغي في الالهام  
على ذلك القائل لا ينبغي أن الخطوط انما كثيرة لا يحصى مختلفة  
باختلاف الالهام المقصود القائل بسرخة اليهود والنصارى واليهود  
او غيرها وانما المقصود هو الخط المداول بين اهل الاسلام وذلك ظاهر  
ويعتبر في رايه في بعض كتب بعض اجله وانما عليه الرخصة ما لعل  
حاصله ان الخط الذي كان يهدي لاهل الاسلام هو المكوفي ثم غيروه  
اسموا من قبل تلك التسمية الفسخ والتلك المعروف بين الان وعلم في النجوم  
ابن مغلة الذي قيل فيه وفي اخره بن ٦ فساله سبحانه وخط ابن مغلة  
وحكمة الغمان وزيد بن ادم ٦ وعلمه هو تليد بالثوب المستعملة  
كتب فاشهر وحكا كان الخطا دائما بالحروف المقطعة هكذا الخ ٢٢  
لذلك آه ثم ركبنا المبرمات من ١٠ وغيره من الائمة عليهم السلام

وكذا تمهد ذلك في هذه القول شكاً لأن الأول في قول الحق  
الها الآية لن اراد من المطول الخط المسطيل الى الميم هكذا بسم فيه  
وجان من النظر الأول انه ليس خطأ الها وانما هو خطأ الهمزة في ذلك  
الثاني انه انما يصور في الخط النسخ في بعض بخلاف غيره فانه كثير لما يكتب به  
مثل هذا بسم ونحو ذلك كما لا يخفى فامل وبخلاف الثالث فانه هكذا  
بسم وبخلاف الكوفي صار الخطوط وان اراد من الخط المطول ما هو ميم  
الها ايضاً لهذا في وجه وجان من النظر الأول انه ليس يخص بالباء  
وانما يكتب كل حرف قبل الهمزة من قبل الباء كالكاء والشاء والنون مثلاً  
كما هو معروف عند رباب الخط نحو فيهم مثلاً الثاني ما ورد على السابغ  
من انه انما يصور في النسخ والثالث مثلاً لا في الكوفي وغيره من الخطوط  
كالنوع فان اعترض بان الكوفي قد يقرأ النسخ والثالث على ما ظن مثلاً  
بلا خط الا مما فيه جوابان يفرقهما الفطن اذ ان فكر قلباً مثلاً  
الاشكال الثاني ان كثرة الاستعمال لا تدخلها في الكتابية وثبتت  
في الخط اجماعاً كثرة الاستعمال فاما مثل هذا ما ظهر في المقامان  
مأخوذ من القول في القول والا بما كانوا فيه ما لكم انهم كلام السائل مثلاً  
اجب بان اندفع الاشكال عواضع الحال



مبني على تقديم مقدته وهي ان الحروف المحيية على اقسام لانها  
اما ان تكون ذات التن والاول على الاول فاما ان يكون لها سن  
واحدة كالباء والشاء والشاء والنون والياء او اسنان متعددة  
كالسين والكسين فان لكل منها ثلث اسنان والحرف الذي له سن  
واحدة ان لم يقرب بحرف اخر له سن يرسم بين صغير ونحو به فان الباء  
في هذا المثال غير مقرون بحرف ذي سن فلذلك رسمت بين صغير  
وان قرن بحرف فان كان له سن واحدة ايضا يرسم كل واحد منهما  
بين صغيرا ايضا نحو به فان النون في هذا المثال دون بالباء  
ولكل منهما سن واحدة في رسم كل منها بين صغيرا كالسين وان كان  
له اسنان متعددة في رسم ذلك الحرف الذي له سن واحدة بين الجول  
من سنة الاولى وان كان في الاول نحو كسر فان الباء في هذا المثال  
قرن بالسين الذي له اسنان متعددة في رسم بين طوله في الجملة كما  
رأى والتسفي ذلك هو الحذر من نوال الاسنان للثبوت اللازم  
من الشكل المتكرر والفتن الفبيج فانه على من عدم رسمه كذلك يصير  
سبب وفهم غير متحقق على اننا نطرد ورسمها الطول من الحالة الاولى بل  
الفتح ووحيد الحسن وانما قلنا نرسم بين الطول من سنة الاولى وان كان

في الأول فانه اذا كان في الآخر يتفق على طول بل متوازي في انفسنا وفي  
بيننا سائر الذين يشترعوا سبيل ولا حاجة بنا الى التفصيل ما يتعلق  
بالحروف المجانية من الاحكام لا تأخذ ذكرنا عنها ما لم يدخلها المقام  
بعد تهديد ذلك بحتم ان يكون المراد من الخط المحل حتى  
الخط الذي قبل اسان الذين اعترضوا في وما اورد من ان هذا الخط  
ليس لاجل العوضيه عن الحزوه بل لما نظر عند راي الخط ان كل حرف  
من قبل الياء دخلت على الذين او الذين رسم هكذا فهو مندفع بالقر  
بين رسم ما هو كالياء ودخلت على الذين او الذين وبين رسم ما بالبسملة  
ان الاول رسم بين طوله في الجملة لزال التقعر المرفوع من الفصح للين  
الامتداد القليل وان كان رسم الحول عنها وهذا هو ترهما بالرسوم  
فالطول الزائد على طول ياء يسر عن من عن الحزوه ان قلت انما زى الكتاب  
يكتبون الياء في المقامين ملحذ سوا قلت لان هذا الكلام  
على الاطلاق وان القدماء كانوا يفرقون بين المقامين ويكتبون على  
وقد ما قلناه كالانحصر على الساكن في الكتب القديمة والذين بالعبثه  
واما الآخرون ومنهم من جعل هذا الزمان فجاءهم ايها يفرقون بين الذين  
ويكتبون ياء البسملة الحول من ياء نحو يسر واما بعضهم فكلنا بينهم

خارجة عن القياس ولا عبرة بها ولا يصبر من هم حجة علينا وذلك  
لكننا إنهم الفصل الباقي على حرف واحد نحو فيه بلاها أحكام في السؤل  
ثم أنه لو لم تكن ما البسطة مرسومة الحول من ما ونحو يسر لا حمل انما يكون  
المراد من الخط العوض عن الميزة هذا الخط للوجود قبل البين ويجاب  
فما أريد بأنه ليس لأجل العوض بل القاعدة الخطية بأنه لا مانع  
من أن يكون ذلك الخط الكلمة ما بمعنى أنه كان قبل حذف الميزة والكنا  
مرسوماً بسن صغيرة هذه صورتها ما سهر وبعد ذلك طول عوضنا  
عن الميزة وجرت على القاعدة الخطية وهذا كما قبل في عدة أن الشاء  
عوض مع انها كانت موجودة قبل الحذف ان قلت ان كان المراد  
من الخط المحصول عوضاً هذا الذي ظلم فالخط المنطوق الواقع بعد  
انسان البين لما إذا قلت ذلك لم يرضوا في تركيب نصيب الخط وذا  
النفس وكثير ما يترك كانهم من السؤل نحو قسم وبدل على ان الخط المحصول  
عوضاً ليس هذا الخط الممتد الى الميم أنه لو كان المراد منه ذلك لو رد  
عليهم أنه وقع فيها ضرب من ضرب فان حذف الميزة كتاباً به انما هو يحصل الخفة  
في الكتاب من التخفيف انما يحصل فيها اذا السقط حرف ورك كتاباً لا اذا  
أُسقط حرف ونحو من غيره فان أو أكثر وهذا الخط الممتد الى الميم الحول

من الهزة بمزاج فكيف تحصل الخفة في الكتابة بحذف الهزة وهو بهذا  
الخط عنها وانما يفهم من كلام عمر بن عبد العزيز ذلك الذي قلنا فانه قال  
لكاتبه عليه ما في الكشاف طويلا الباء واظهر الباءات ودور الميم اى طول  
الباء واظهر اسنان السين بعد طول الباء فيكون الباء المطول قبل  
اسنان السين وايسر قبل اسنان السين الا الذي قلنا هذا ولقد اتفق  
لي ان كنت فهمت زيد في بغداد وهناك مدة من القضاة وطلبة العلم  
فالتفتوا الى مسائل والقوم على اخطا للدلالة فسلطهم عن حديث طويل  
فما لوالا حاشين حول القال والقليل هو لربايت احد منهم بطا ئل  
يصح ان يتجرب به كلام الغامل الى ان حضر محمود بن عبد الله الى  
احد الائمة الخفية وقال رسم خط البسلة في مصحف عثمان هكذا رسم  
برسم الباء المركبة مع السين كالباء المفردة التي لا يكون معها حرف  
ومراد من قال طويلا الباء عوضا عن الهزة هذا الخط الطويل الذي بين  
اسنان السين ومن الباء فظهرها الكتاب الى هذه الاشكال المعروفة  
فكلام الغامل انما هو بالنظر الى مصحف عثمان لا هذا الخط البسلة  
والاشكال المعروفة للخرقة لو ثبت رسم البسلة في مصحف عثمان  
كذلك لزم من حذف الهزة وحلوت الباء عوضا عنها الا ان



فعليل الحذف بحصول النخبة لا يخلو من ضعف لأن في كتابة هذا الخط  
المطلوب من الثقلان الصعوبة والثقل على الكاتب مما يبرر في كتابة الهمزة  
لأنه في الطول بعد الطول منزهين فإبر الحذف المدعى القام إلا أن ين  
لأنه يحذف الهمزة لكان في كتابة باسم علمين منزهة أن يسمع بقلبين  
فإن كتابة الباء مع الهمزة على كتابة البين والميم على غير اختصاصهما  
من الباء والهمزة وإنما إذا حذف الهمزة فنقل الباء بالين والميم فبرم  
المجموع بقل واحد دفعة واحدة وهذا الخفض على الكاتب دفعة فمائل  
فهم أنه قد يكون الجواب عن الأشكال الثاني وهو أن كثرة الأفعال لا يخل  
لها بالكتابة فأنما المراد يرجع إلى اللفظ أي أن الناس يعملونها كثيرا فالواجب  
النخبة في اللفظ لأن الرسم ما لا يحصل من عدم كتابة الألف التخفيف في اللفظ  
لأنهم لم يفتقدوا الأفعال باللفظ بل قالوا على سبيل الإطلاقات أن هذه  
الكلمة يعمل كثيرا والأفعال أعم من أن يكون تخفيفا خطيا والمراد هنا  
من الأفعال الكتابة أي لما كثرت كتابتها لم يسم الله تعالى التخفيف بعدم كتابتها  
الهمزة قال شيخنا البها في رحمة الله في تفسيره للشيخ العلامة الوائلي لم يكنوا  
الألف على ما هو الرسم لكثرة كتابتها لم يسم الله تعالى التخفيف انتهى سيق  
في ذلك الكلام اشكالان لا يتعرض لهما التامم الأول أن كثرة

الأشغال والكتابة أما ان نوجب الحذف ولا وإيما كان فالوجه ان  
لفظ الجلالة يصنفان والجواب عنه من وجه الأول انه لو حذف الحز  
من لفظ الجلالة لكانت المكتوبة هكذا بسم الله الرحمن الرحيم  
منون في وصفات اللفظ الجلالة وان لفظ الجلالة يجوز مرة باللام الحارة  
فقط ديم فيه فلهذا التلحيز الحز من الجلالة وكذا الكلام في صنفها  
اذ لو ربيتا هكذا الرحمن الرحيم لوقم ان اللام للجر كما مر الثاني ان اللام  
في لفظ الجلالة لشدته اتصال بما بعدها وامرجه لانهما جعلت من  
منهزة الله على قول ولذلك لا تسقط القضا اليهم في يا الله مع انهما  
للواصل ولو حذف كتابه لزم حذف العوض والموض واما الرحمن الرحيم  
فان الهمزة فيها وان لم تكن موضعاً عن شيء الا انها مفيدة وعدوها  
او مع اللام التصريف عند بعضهم فحذفها كتابة يخل بجلال منواسم  
فانها للواصل ولا تغيب معنى الذراع على الأصل فلا يلزم من حذفها كتابتها  
اختلاف اللفظ الثالث انه قد حذف الف في الكتابة من لفظ الجلالة المصلي  
الأولى اذ الأصل فيها هكذا الله الرحمن الرحيم باللام المشددة في  
الجلالة وبعد الهمزة في صنفها ولو حذف الحز من الهمزة لزم الإحراق في ذلك  
لحذف عن الألف قلت اما من قولنا الله فذكر انهم اجتمع الحرف

المشابهة بالصورة عند الكتابة وهو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المتماثلة في اللفظ  
عند الخط ، ولما أخذوا من لفظة الله في الخط كبروا ما بدلا من كبروا اسم الموصول  
كقولك الذي بدلا واحدة مع سواها وان اللفظ في كثرة الدورات على الآلة  
وفي لزوم التعريف فانهم لو كتبوها بلام واحدة لا لبس يقولنا إله وهذه  
الآلة ليس غير حاصل في قولنا الذي أو نقول وجه حذف اللام في قولنا الذي  
وكتابها في قولنا اللهات فهم اسم اقدر واجب في اللفظ وكذلك في الخط  
والحذف هنا في التفخيم فانها قولنا الذي فلا تفخيم له في المنخفض كواهم تفخيم  
في الخط أو نقول ان قولنا الله اسم معرب تام منصرف فابقوا كتابته على الأصل  
واما قولنا الذي فبني لأجل انه ناقص لأنه لا يفيد إلا مع صلة فهو كمن  
الكلمة ومعلوم ان بعض الكلمة يكون مبتدأ فدخلوا فيه القصص لهذا السبب إلا  
نرى انهم كبروا ما يكتبون في لاهم اللذان بلامين لأن التثنية خرجت من حيث  
الحروف فان الحرف لا يثنى كالإمخى ولذلك وهو آخر بكل المراء من  
احصائها أو خرجت عن استقامتها أو اتمام قولنا الرحمن فالتخفيف لا يثنى ولا  
يحذف إلا الف من كل موطن وانما هو عند دخول لام التعريف عليه فان لم يثنى  
منها قولنا يا ربنا الذي لا اله الا هو ثبت لا فبقوله لا اله يربى الرابع أن  
الاسم لما كان في ابتداء الكلام أثر التخفيف فيه وحصل مطلوبه فانزله





وقال الرازي ١ لغات الاسم بلغة ما التحسرت في بيت شعري وهذا الشعر  
٢ انتم وعطف حمزة والفصحى لانك ثابت مع سماء عشر  
ويظهر من العاموس ان فيه غمافي لغات فاعتر قال اسم الشيء بالنظم والكسر  
وتسمى سماء مثلين علامته وقيل فيرث لغات الاول يسمى كرمي  
ويكتب النظم بحرف اللام الثانية ثمانية ثمانية ويكتب الفصحى بلام  
على اللغز قول محمد بن عالى التميمي العرب الاسماء ما قد ملكنا  
من شبه الحرف كاسم من وثمنا قال كاسم هو في شجرة ثمانية  
احدى لغات الاسم وعرف كون ثمانية من هذه اللغز دون سابقها من  
كونه مكتوبا في النظم بالالف كما هو مفضل النظم لا بالياء كما هو مفضل  
واما الفصحى مفعولا عما يقابل الارض من ضعف وان حصر اقرانه بالارض  
لان الاشارة الى قسم الاعراب هم من ذلك فافهم وقار تمام وهذا  
على كون ثمانية في الاسم قول بعضهم وقد مثل عزائم شخص ما ثمانية اي  
ما اسلمت حكما في الانسلاخ واورد عليه الزمري بان ما حكما انما بعد  
كونه مفعولا فثبت الالف مع الامثلة مثل عصاك واما ان يفيد هم  
الذين فلا اذ يجلل كسرهما وفيه لثام صرحا بان المجموع من قائل هذا القول  
النظم ولهذا السند ليعمل ابن هشام والافضل هذا الاحتمال لا ينجح

مثل ما ينزل من السماء من أن أمثال الكسرة في حكاية الألفاظ بل في حكاية  
مرهم المفعولة السمن لا بصورة الهمزة ما هو مرهم كسرة تها يدفعه في حكاية  
البن وكسرة تها في الكناية عند الأمانة في الصغير فإن الألف المفعولة  
بصورة الألف المفعولة والهمزة في حكاية عند حكاية حكاية  
ولا يكتب في حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
يقول أيضا الألف في حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
واقعا حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
يقال حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
ان حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
ادعوتها بالاسم الموصوف له والذي في البيت من الأول لا تنحى حكاية  
في البيت حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
وسعد حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
الاسم على حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
مضاف إلى المفعول والفاعل مفعول وفاعل من حكاية حكاية حكاية حكاية  
ان من حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية  
قصر حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية حكاية

وهو متجه اليهم لا مقدم ومرتبه بالالف لا تنصوب منون وهو يسم بمثل  
رايت هذا الثاني ان لغائه يسم كرمي بكسر الهمزة كما ترفعه فرض عليهم انه  
في البيت مقصور لا مفتوح لا دليل فيه على ان يسمه مضموم او مجمل كسرها  
بل قد نص الجوهري عليه فقال لم يثبت واقعا سمعنا من سائر كتاب الضم والكسر  
جميعا التمس الثالث والاربع اسم بضم الهمزة وكسرها انا كسرها فلا كسر الاصل  
في همزة الهمزة لانها جوف بها الدخول لا يبداء بالتاكن فاسم الكسر لما يبداء  
التكون من الثعلب وزاد لانها هي الحركة العادية الواسطة بين الضمة والفتحة  
في الثعلب والفتحة اولها زهد ساكنة والثغور كما ان فتحة الاول بالكر  
كما هو هكذا كين الحجاج الى حركة اولها واواخرها فاعلى القول بان اصله  
وسم ابداء الواو همزة فليدل على ان المبداء من الواو وعلى القول بان اصله  
كذلك ويمنوح حذف الواو وعوضت عنها الهمزة فليدل على ان المعوض  
عند الواو والتجسس الضميرين حيث انهم في باب الابداء بالتاكن  
فكروا حركة همزة الهمزة من كسرها وفتحة وضمه ومقام كل واحدة منهما  
وحصر ومقام الضم فيما كان بعد التاكن هتمزة اصلية في كل مثل مثل  
ولم يذكروا انها مفتوحة في احدى لغات اسم الهمزة مع انهم تعرضوا للغائه  
ان قلت هتمزة هذه اللفظة سماعية وهتمزة مثل قياسته قلت فتميزا هتمزة

معاجته مع انهم ذكروها فانهم والباقيان يسروا وسوخواهم اليهن  
وكسوها قال الشاعر لا واما انا فاجبتا مقدما ٢  
لا بد عني ابا التيج وفرضاب يميني ٢ مبتدأ بكل عظم يلحقه ٢  
بنت بعضهم اليهن وكسوها جميعا نعت على الجوهري وقال الاخر  
لا ارسل فيها بارلا يقرمه ٢ يميم الذي في كل سورة سورة  
اي ارسل الراعي في الابل جلا بارلا وهو ما انشأ فيه بقرى يراى بعضه  
من الركوب والحمل ويتركه عن الاستعمال ويحمل فهما ان يكون الاصل  
قسيما فحذف الواو وكسرت اليهن في لغة لان الساكن يحرك بالكسرة  
وغت في اخرى للدلالة على حذف الواو وهذه اللغات انظرها اليه  
ليبت ٢ اسم بضم لوب والكسر ٢ مع هنو وحذفها والقصر ٢  
فاذا عرفت ان في الاسم لغات فاعلم ان بعضهم انكر ان يكون الاصل في  
بعضها بالهمزة وقال ان اصلهم كسرتين او غنها على لغة من قال  
يسر او سو غنها كسرتين لان اولها لا يخرج عن كسرتين  
قال ابن هشام والاول قول الجماعة ان السكون اصل من لغة الاكثرين  
وهم الذين يبدلون اسماءهمزة الوصل انتهى ٢ وجه الاول ٢ ان  
جميع ما في التنزيل من لفظ اسم انما هو من لغة الاكثرين كقولهم افراسيم تلب



ويجوز لهم ترتيب الأصل بعرض الاسم الفوق قبل العزوفات من الأيات فجعل  
الاسم في الجملة أمه على تلك القصة فتمت الثانية للعرض في الجملة عند الفصاحة  
وأما غيرها من أناس من قول الزروق عمر في كلام الفخاء فلا يجعل الترتيب  
عليه ولذا تلك طبع الغشون وأصل العربية على أنه منها ونحوه والذكر  
وجرح حذف الحذف خطأ على الجمل أحد منهم أن يكون من يوم مكسور الهمزة  
أو مضمون ما وذلك الخطأ على ما نقل عن الزنبي في نفسه وجرح حذف الهمزة  
كناية أنها دخلت للأبد بالبين المتأخرة فلما تاب لها عنها سقطت  
في الخطأ بخلاف ما في باسم ترتيب الألف لا تنوب من بابها فيلزم بمكر حذفها  
مع بقاء الهمزة يقال المراد باسم ترتيب قيل عليه نظامه وإن الذي منع  
من الاستطاعة في الأية كان حذف الألف فصار مع مخالف لما ذكره  
الدعائين من أنه لا بد للحذف من أن يكون عدم ذكر المعلق وإضافة اللفظ  
اسم للجلالة وكلها متفق في الأيه وهل يشرع تمام الجملة فيه في رده  
ونظام كلام السبيل الشرايط انتهى ولنا فيه نظر من وجه آخر وهو أن  
المانع للاستطاعة لو كان إمكان حذف الألف والجواز له عدم إمكانه لزم  
استطاعة الألف كشأن مثل قوله عليه السلام باسمك رب وضعت جنتي  
من كل موضع ثابت عن الهمزة بأدنى ما يمكن استطاعتها الفساد المعنى في ألفها

كلمات مفيدة للإعلام، وتحقيقات جديدة لنا من بين الأعلام  
وتحقيقاتنا القليلة، ونرى بها أثرها على أجيالنا من الأعلام  
سُئِلْتُ من أعزب فوالدهم وكان رجل لا يورث كلاماً  
أَجَبْتُ وهذا لفظ ما كتبته لثامل  
هذا قد روي الجلال له لا يورث رجل كلاماً له ولا يورث على أبي كل  
ومن جرى على منواله فوجب الاستحسان للآلوان من نواله  
وبعد فالكلام في الآية الشريفة طويل الذي يكف عن كلامه  
لفسيفته، وفي يورث قرأتها ويجب ذلك بخلاف الأعزب  
وتنقصر على ما هو الصواب الكلام لا في الأصل منه  
بمعنى الكلام العرفي فغالب القوة من الأعيان تلك الشاعر  
فأليت لا أرى لها من كلامه في شعره للقرآن من غير حجة  
الولد والوالد لا يتألف إلا صفة إلى قرأتهما كما لا ضعفه وإذا جعل  
صفة للورث لو الوارث بمعنى ذي كلامه كما نقول فلان من  
فرايق ثوب من ذوقه فيقول فيها أعزب الأول أن يكون  
كان فالصنف ورجل الصنف يورث خبرها وكلامه حالاً من خبره  
ينقد برصنف كما أشرف إليه أو كان مخالفاً يورث خبره الخال

ان ذلك الرجل ذاك لا اى صاحب قرابة من غير جهة الوالد والولد  
 الثاني ان يكون كان نائباً بمعنى ثبت في رجل فاعلها و هو يرث صفته  
 رجل والكلالة حالاً اي من فاعل يرث الثالث ان يكون كان  
 نائباً عن رجل اسمها و يرث صفته رجل وكلالة خبر كان بتقديم الحذف  
 المتقدم الرابع ان يكون حالاً من غير يرث الخبر بلا تقديم مضاف  
 السادس ان يكون خبر الكان بلا تقديم مضاف وهذا اذا لم يفسر الكلالة  
 بمخلو الميت عن الوالد والولد كما في الوجه الثالث للتقديم بل بالميت الذي  
 لم يدع ولداً ولا والداً وانما التقديم للمضاف على هذا الخبر لان الكلالة  
 بهذا المعنى نفس الخبر في يورث ولحقه الاخبار بها ج من اسم الذي  
 السابع ان تفسر القرابة فتكون مفعولاً لأجله اى وان كان رجل  
 موروثاً لأجل قرابته الثامن ان يكون تمييزاً قاله من لا تميز له و هو  
 من لان الأصل وان كان رجل ترثه كلالة ثم حذف الفاعل الذي  
 هو كلالة وبقى الفعل المفعول فارتفع الضمير بعد ما كان منصوباً  
 على انه نائب الفاعل و هو المعاد من يورثه فاستثنى فعله ثم جوف  
 بكلالة تمييزاً وفيه نظرون فان الضمير في الفاعل بعد حذفه ففعل القران  
 الذي حذف لأجله كما لا يخفى فهذا ذكر ما كفاية لمن لم يدرها

المصنف بلا تقديم مضاف الخبر كما في قوله ان يكون حالاً من غير يرث

سُئِلْتُ عَنْ اسْتِغْنَاءِ الْأَسْمَاءِ عَنْ السُّمَةِ كَمَا يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ  
أَمْ مِنَ الصَّوْغِ كَمَا يَقُولُ الْبَصَرِيُّونَ وَعَنِ الْأَعْيَانِ كَمَا يَقُولُ الْفَرِيقَانِ وَتَرْجُحِ  
الرَّاحِ مِنَ الْعَوَالِمِ أَجَبْتُ بِمَا مَفْقُولُهُ أَنَّ فِي اسْتِغْنَاءِ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثَةَ  
أَقْوَالٍ الْأَوَّلُ — أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَوْدِ وَهُوَ الرُّفْدُ وَالْعُلُوُّ وَالْإِنْفَاءُ  
الْأَسْمَاءُ وَالْمُسْتَعْلَاةُ عَلَى أَخَوِيَّةِ الْفِعْلِ بِالحَرْفِ حَيْثُ يَرْكَبُ مِنْهُ الْكَلَامُ وَجَدَا  
دُونَ أَخَوِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ الْبَصَرِيِّينَ قَالُوا أَصْلُهُ يَمُوتُ كَيُخْبَرُ أَيْ يَمُوتُ كَقُعْلٍ قَالَكِ  
عَبْدُ الْحَكِيمِ فِي حَاشِيَةِ عَلَى نَفْسِ الْبَيْهَقَانِيِّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُومًا بِالْفَتْحِ لِأَنَّ  
جَمْعَ قُعْلٍ يَفْخُ الْفَاءُ فُعُلُولٌ كَقُلُوبٍ وَقَبِيلُهُ فَانْهَاجُ جَمْعٍ عَلَى أَعْيَالِ الْبَيْتِ نَحْوِ  
نَحْوِ الْأَنْعَامِ ثُمَّ مَا كُنْجَ مَرْغَبٍ وَأَضَالُ يَكُونُ جَمْعًا لِكُلِّ الْوَزْنِ كَيُخْبَرُ بِأَخْبَارِهِ  
وَأَفْعَالٌ وَلَا يَرْجِعُ لِأَحَدٍ الْأَصْلَيْنِ مَقَالٌ وَهَذَا لَا تَذَرِيهِ صَهْبَةُ الْأَبَا تَمِيمٍ  
أَقُولُ — وَقَدْ جَمَعَ الْأَصْلَانِ بِنَقْرِ مِنَ الْجَمْعِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ سَمٌّ وَسَمٌّ بِالْكَسْرِ  
لَا تَقْدَحُ كَأَمْرَانِ أَنَّ أَصْلَهُمَا يَمُوتُ وَيَمُوتُ فَحُذِفَ الْوَاوُ فَبَقِيَ سَمٌّ وَسَمٌّ وَهِيَ الْقُدْرَةُ  
حُذِفَ اللَّامُ وَهِيَ الْوَاوُ لِاسْتِغْنَاءِهِمْ عَنْ حُرَاكَةِ الْأَعْرَابِ عَلَيْهَا تَرْ  
سَكَتُ الْهَيْئَةِ تَبْلُغُ الْحَصْلَ فَتُخَفَّفُ مِنْ طَرَفَيْهِ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ فَانْهَاجُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَشْرَةُ  
الَّتِي كَرَّرْتُهَا لَهَا وَتَبْلُغُ الْعُضُوفَ مَسْقُطَةً مِنْ أَيْ مَقْلُوبَةً أَيْ مَقْلُوبَةً أَيْ مَقْلُوبَةً أَيْ مَقْلُوبَةً

احتاجوا الى زيادة حمزة الوصل فتكون حركات زيادة الحمزة وجعلها نحو  
وقيل نقل يكون الميم الى السين ومعلوم ان السكون ليس قابلا للنقل لكن  
لكونهما الغائلا ان التا كان ساكنا يكون موضعيا على الواو  
على الحركات الاعرابية لا ينسكون لانهم يكون الميم في ميم او ضم  
المحذوف منها الواو كانت فلا يعاتب عليه الأعراب مع انه بعد حذف  
الواو يجب ان ينقل الأعراب الى الميم حتى لا يبقى اللفظ بلا اعراب فلهذا  
نقل كونها الى السين اى اعطى هذا السكون اللازم الذى لا تقوم مقامه  
السين بعد ذلك بحصله فاجبة الحركة فتنقل اليه الأعراب فانهم  
وعلى اى حال فيعد سكون السين حيزا للوصل لان من واجبهم ان  
يبدؤوا بالحركة وينتقلوا على الساكن لئلا يتعطل من كل كلمة وشبهه  
ولو وضعها على غاية الأحكام والرصانة فصلا لهما ان نقلت ذكر النحاة  
انه لا ينقل في تعاتب الحركات على الواو والساكنين نحو ذكروا وقنوا  
لحصول النخبة بكون ما قبلها ساكنا لا نقله مكانا في القاصو فلذلك  
الواو من ينضم مع ان ما قبلها ساكن قلت الامر كما ذكر والكن ينضموا  
فذكر النحاة نقله بكون الاسماء والحق يقال يرتفع بكون



ما قبلها بل انما هو لأجل كثرة استعماله لاء ولذلك لم يوضعوا ما يقار الواد  
ويحذف الأعراب عليها فانما المحذوف وان حلت بذلك الا انها لا يمحى  
ما في حذف الواو فانهم الثانی انهم مشق من الهم وهو العلامة لان الأسم  
علامة على متما فحذف الفاء لكثرة الاستعمال وهو من عندهم هو الواصل  
فصار اسما وهو قول الكوفيين وعلمهم اقل من اصل البعوتين وهو حذف  
اللام واسكان الفاء الثالث انهم مشق من الهم وهو العلامة فاعل محذوف  
الالفان ائمة والعين والياء وهو من الحذف بعد ثكنين البين  
وهو من على القول الاول انهم محذوف اللام وعلى القول الثاني انهم محذوف  
الفاء وعلى القول الثالث انهم محذوف العين وفي المقام احوال اخرى كما  
في جفر نجر بر الشامع ما لها وعلها من راءها فليخرج اليها منها  
انهم لا حذف ولا موضع بل قلت داوهمز كما ما واشار فليخرجها  
فجعلت همزة حمزة وصل فوزية فعل لا اعل ومنها ما نقله الزاوي  
في تفسيره وهو ان اصل الاسم من سمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي وسمي  
او اسم كلهم ثم جعلوا هذا العيفار بها وادخلوا عليها وجوه الأعراب  
واخرجوها عن هذا الأفعال وهذا كما يتم البعير يمدل او قال الاخفش هذا  
مثل الآن فان اصله الآن فإنا واحضر ثم اصلوا ال على الماخر من وركوه

مفروحا الى غير ذلك من الأفعال الخبرية والعشرية والبيانية ونحوها  
اليهائي وجميع من الأفعال ما حاصله ان قول البصريين بافع لان ما حذف  
فأشبهوه بـ عـ و و وعد وصلة وقصل لا يدخل منه الوصل لانهم  
يقولون في تكبير واسماء مثل قوا وقنا وجنوا ولعنوا وليكفروا  
وعند الآلة الضمير المرفوع مذهب فلو كان مشتقا من الوهم لقيل في تكبير  
انسام وفي تصغير وتهم وعند الأستاذ الى الضمير المرفوع وتقتزى كما  
يغال في تكبير وقت اوقات وفي تصغير علة وعيد وعند اشبال الضمير  
ومدح لان التكبير والتصغير اتصال الضمير به ومثل هذه الاسماء  
الى اسمائها انتهى واختار ثعلبان ابنه قول اهل البصرة فقال في منقوليه  
و يؤمن السمو مشتق وفي هم تصغير والجمع برهان بقي  
ومثل الشيخ الرضوي رضي الله عنه في شرحه للشافعية في باب الأبداء  
مقوله بالقول الكوفية وما قالوا هو ان كان اقربهما قاله البصريون  
من حيث المعنى <sup>لأن</sup> الاسم بالعلامات شبه لكن تعرفت الاسم من التصغير <sup>والكسر</sup>  
كسر واسماء وفير ذلك ونحو قولهم ففتت وسمتت تدفع ذلك الا  
ان يقولوا انقلب الاسم بان جعل الفاء في موضع اللام هذا قصدوا  
للتصغير المحذف في موضع المحذف اللام ثم حذف نيا وروى منصرفا

في موضع اللام ان حذف عن ذلك المكان انتهى وقال الشيخ احمد بن  
الدين في شرحه في باب الحاشية عند شرح قوله عليه الصلوة والسلام عليكم  
والآلهاء وهو في اختيار الكوفيين اول المطابقة الاستغناء للصيغة لان  
الاسم انما وضع للتعبير <sup>لشيء</sup> فهو علامة له واد ليلام بالجمع والتصغير لا ينهض  
بالجهد لاحتمال ان يكون تلك الأمثلة مقلوبة فاصل اسما مثلا او سا  
فقلب صارا اسما ووقولهم للتصغير والتكبير وقان الاسماء الى اصولها  
محتمل عنه بان ذلك مما هو في الغالب بقوى غير الغالب وهذا منه  
لا يقال الحمل على الغالب اولى لا فاعول ذلك ذا لم يكن مانع من ذلك  
الحمل على غير الغالب مرشح واما اذا وجد المخرج للحمل على الغالب فلا تسد  
اولوية الحمل على الغالب وللمخرج من الحمل على غير الغالب مع المناسبة  
المستوية على ان السبب الموجب لكون الجمع والتصغيرية ان الاسماء الى  
اصولها غالبا هو عدم مجهولية اصل الكلمة فان كان اصله في الغالب  
مجهولا لولد يرد الى اصله في التصغير والتكبير فحمل اصله بالكلية فحمل  
منه ان ما كان اصله معلوما فانه لا يجب مع احدهما الرقود ذلك كما  
لشريك تصغير الشاك مقلوب شاك فان التصغير لم يرد الى اصله لجهالة  
ان شاك والاسم مجهول كان كثير الوردان في الكلام والاسماء الا

والمحاوالت وكان معلوم الأصل بهتادة معناه وانتهى العلامة على الحق  
التي لا تناسب معناه الا الاخذ والاشفاق من الوهم لامن الحق  
لم يقتره التصغير والكبر لان تغيير الما يعمل الا على هذه الحق خلاف  
الأصل وخلاف الاستعمال وخلاف المانوس ولو كان مجهول الأصل  
بحيث نولم ذلك الأصل في بعض الأحوال الجمل أصل وجبارة والاصل  
في التصغير والكبر حفظ الأصل والمثل للحد من جمل الأصل الاسم  
وحصل الحد من غير اصل سلا لا الاستعمال وخلاف المانوس ان  
على اصل استعماله لعلو قيمة اصل وضعه وهذا مع ظهوره ليدل  
موافق المعناه فوجب للصير اليه والشهرة لبيت في مثل في هذا الذي يحالف  
أصل معناه وليلا اذ رتب شهور لا اصل له وفي عيون الاخبار ومعنا  
الاخبار عن الرضا في تفسيره لم تصح تلك ايضا في تفسيره من جملة  
وهو العبادة قيل له ما التسمية قال العلامة قد بر هذا الحديث من جملة  
عليه السلام بقوله الحق للذي يرمي ما دأبوا به من سئل عليه السلام عن  
ما هو قال صفة الموصوف ولا ريب في العلامة صفة النبي والتمسك  
له اتمام الحق فظاهر اما في المنها بان الاسم من يقع على غيره الفصل  
والخوف كالمظهر في البطالة التي كرامة ياد في زيادة ونقصان لا

ولا تخفى ان العرب من نقل كلام النجاشي ليس بجمع القول بل اسما للاسم  
من الاسم بل كسر سوزة اسبعا والمصريين على انكاره وروى. وتكون صوابا  
المتعين على من قلبي. وذلك فان ومن الكلام مثل ذلك كوزة في مخفى على  
من اصل فيها انصاف وان شئت ان ظلم على ومنها فاصح لا سأل عليك  
واعلم ان قوله ان من زعم ان الدين ودليلهم بالجمع والتصغير لا يخفى  
بالجملة الاحتمال ان يكون تلك الاشارة مقلوبة ال قول لم يعل ان السبب الموجب  
الجمع والتصغير فان الاسماء ال اصولها غالبا في جمع من الايسر  
الاول ان القلب للكان مع كونه خلافا لاصل في مظهر فلا بد من  
الانصاف في على السماع ولا يجوز التحليل عند الاستحسان اذا حصل اللفظان  
يكون غير مقلوب فانه لا يجوز له كتاب القلب في قطعاً وبهذا في ما ذهب اليه  
التحليل فصحاء وهو انه مقلوب الهمزة لام الفتح وبالجمل اذا دل الهمزة  
املا اللفظ بما هو عليه على قياس كلامهم واملا له بما هو خارج عن ذلك  
فلا شك وارتباط ان الاول هو الصواب الثاني ان القلب اما  
ان يكون في جميع تلك الامثلة في الاسم كما فهم من كلام الرضوي ويكون  
في ما عداه كما هو المفهوم من كلام بعضهم لا يسبيل الى كل منهما اما الى الاول  
فلان للرجوع اسم يجعل فائرا كان اللام لا وجب له وجه الاول



ان قلبا ولم يقلب يحذف الواو منه فالتصو الى كفاء بالتحذف فلفظ  
التسا في ان الواو يجب للتخفيف الوهم يحذف الواو وان كان كثرة الاستعمال  
فالقلب لا يثبت ولم يعمد الى الان قلب الحرف الغائمه على حذفه بل  
ثم حذفه وقرى بالرضي جعل الغاء موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحاء  
الموضع المحذف اللام مردود بان ما قصدوا من تخفيف الوهم بالحاء  
ان كان للدليل كما يقولون عنهم انه كثرة الاستعمال فلا حاجة الى جعل الغاء  
موضع اللام فان حرفا اذا قام على حذفه دليل يحذف في اى مكان  
كان وان لم يكن للدليل فلا فائدة ايضا في القلب فان وقوع الغائمه في  
اللام لا يوجب المحذف الا المحذف كل لام وما اشهر من ان اللام محل  
فحذفها اذا مضى الى غير حرف من حروف الكلمة فالاولى تغيير ما في اللام  
فانه محل التغيير لا ان كل ما وقع في اللام فلا بد من تغييره وحذفه لو  
لم يهتم عليه دليل واما الى الشافعي وان يكون القلب ماعدا لفظ الا  
فلان لا يجب ان يقال في تصغيرهم لان الواو انما حذفت من الاول  
في المكبر فاذا عاد الحرف المحذوف في المصغر ليم بناء فصيل فانما يعود  
ويردونه الى مكانه الاصل نحو ولد فان المحذوف منها الفاء فاذا صغر وعاد  
قالوا وقيدة برء الواو الى مكانه الاصل هو الاول ومعهم لا يقولون

والتصغير وتسمي التثنية أن قوله المزعج هنا المحل على غير الغالب  
المناسبة للمعنوية غير صحيح إذ غاية ما يمكن أن يوق في توجيه المناسبة ما قلناه في  
أن الاسم بالعلامة أشهر والعلامة إنما هي معنى الوسم لا الحق والجواب عنه  
أنه لا نسلك أن العلامة إنما هي معنى الوسم أن سلكنا أن الاسم بالعلامة أشهر بل هي  
معنى الحق بلغة قال الفهروداودي في فصل الثين من باب إباء والواو اسم  
التي والكسر الضم وسمه وسماء مثلين علامة انتهى فثبت أن الاسم معناه  
العلامة سواء أجهل مشتقا من الوسم أو من الحق فعلى القائلين بالمناسبة  
المعنوية موجوده فأنشئ للمزعج المحل على غير الغالب فثبت أن المحل على الغالب  
ولو سلم عدم كون معنى الاسم العلامة على تقدير كونه مشتقا من الحق  
فنقول بالمناسبة المعنوية لا نعني اشتغال الاسم من الوسم بل من اللفظ  
الذي معناه العلامة فيجوز أن يكون ذلك التيماء الذي دعاه فائل  
القول الثالث فانه ابنه بمعنى العلامة فالتيماء من التيماء والتيماء  
والتيماء بكسر من العلامة انتهى وقوله ملوان السبب الموجب للقول  
والتصغير يرد أن الأسماء والأصول لها غالب هو عدم مجهولية أصل الكلمة  
التي قولنا الشهرة ليست مثل هذا الذي يخالفه أصله من دليل الكلام  
فجاء الأسماء وتفرع عن الطبائع فكأنه من في طبع سليم يوزن

• مستقيم فلهذا يفهم معناه ولا يعمل مؤذاهم كقولك في التثنية اسم كل من تحتها من  
العربية وعمالها للفنون الالهية وذلك فانه ان اراد بالاسماء التي يردها  
التصغير الى اصولها الاسماء العلمية بالحدف والمقلوبة بالقلب المحرفي فلا  
يتغير فان هذه الاسماء على قسمين قسم اول بالحدف قل من حروفها اصولها  
اللازمة ان او بالقلب المحرف الذي ليس باللازم ونعني بعدم لزوم القلب على  
بوت علمته في جميع الاحوال فالاول كعدة وسر وكل ومن اسمين ودم  
وخر فان كل واحد من هذه الاسماء حذف من حرف والثاني كباب  
وناب وميزان وموظف فان فيها القلب المحرف في الغير اللازم ونعني على الحدف  
وحروفه اكثر من حرفين او بالقلب اللازم فالاول كيث وناس والثاني  
كفانم وادد وراث والقسم الاول من قسم هذه الاسماء يرده الى الاصل عند  
التصغير يقال وقيد وشيه واكيل وشين ودعى وخرج برذا الحرف  
المحذوف وكوبت وكوبت ومويزين ويحفظ بالرد الى الاصل لزوال  
علم القلب لكن ليس السبب الموجب للرد عدم مجهولية اصل الكلمة كما قال ابن  
نحو اخر وهو ان كان زوالها بتأخير في نحو هذه ونحو ذلك سبب الاطلاق  
في نحو باب واما القسم الثاني من قسمها فلا يعبد بل يقال ثيب ونيس  
ونحوهم ونحوه وادب لا كان بناء فاعيد مع عدم رد المحذوف في نحو

مبت وزوم القلب ثبوت علت في الكبير والصغير في حقوق ثم فعل ان عدم  
الرد في مثله لانهم فاعمل وان اراد بطلت الاسماء والاسماء المقلوبة القلب  
للكان فلا يشغفهم ايضا فانها لا ترد الى اصولها الغير المقلوبة لا في الصغير  
لا مكان بناء فعمل مع عدم الرد ولا في الكبير الا كانه يستغشاها وفيه  
القلب على الامنع على اشتبا من دون رد الى الاصل وعوشتها ونجم  
قو مقلوب قوس على قوس من دون رد ايضا فرد الاسم المقلوب عند  
التكبير الى اصله ليس بمقبول كيف يجمع الاسم الغاري عن القلب ثم يقبل بعد  
الجمع كآرام وآدم وآراء فان مفرداتها خالية عن القلب هي الزيم والدار  
والراي وقد قلبن بعد ما جمع فانهم والحق اصل ان ما ذكره ليس بمقبول  
وعلو فرض قوله فلا تقبل معلومية اصل الاسم كيف قد اختلفوا فيه  
على ثلثة احوال ولو كان معلوم الاصل لما اختلفوا في ان اللفظ الجميل  
عنه وفعله معلوم الاصل يشهدة معناه وانما علامته على المعنى التي  
لا يتلب معناه الا الاخذ والاشفاق من الوسم لا من المعنى فدر  
ما فيه من ان كون الاسم علامة على المعنى لا يجتن الاشفاق من الوسم بل  
من اللفظ الذي يحسن العلامة والحق انهم معناه العلامة وفعله المعنى  
له الى قوله فان ظهر في البطلان خلاص البطلان لان المقصود منه في النهاية

بين المشتق والمشتق في المعنى على كون الاسم مشتقا من المعنى فان معناه العلو  
ولا معناه الارتفاع في المعنى لا في اللفظ والجواب عن ان الارتفاع معناه  
في المعنى اللفظي جميعا اما في المعنى فلان من المعلوم ان الاسم مرفوعة  
وشعاره من يرفع عن رتبة الجوانب على المعنى الاعلى والعرفان ومن يرفع  
الارتفاع الى اوج المعنى اما في اللفظ فلا ترفع المعنى مفعول فان المعنى  
كان ولا يلائم الاسم بالأمم فلما وضعوا له اسما فاعرفوه علامه وهذا كل هذا  
غير مخفى على من تأمل في ما قلناه وانما الاشكال في توجيه الحديث في  
الاسم سهل فان قوله عليه السلام اسم نفسي به من سمات الله نفس به  
لا بيان لشقاق فلا يفهم من ان الاسم مشتق من الوسم الا ترى انه لو قال  
مكة اجعل كل نفس علامه من علامات الله لم يكن المراد ان الاسم مشتق  
من العلامة لعدم المناسبة اللفظية بين لفظي العلامة والاسم فسم  
بفهم مشتق ما اشتق من الاسم لو كان لفظا معناه العلامة لكان الحق لكن  
لا يفهم من ان الوسم وليس غيره فيجوز ان يكون ذلك بالعلامة بحيث العلامة  
اسم وكذا قوله عليه السلام الاسم صفة للوصف ليس فيه شعارا يشق  
الاسم من الوسم بل مما معناه العلامة ومعنى اسم الله العلامة على انا  
لا تسمى الا على الاشفاق مما معناه العلامة غاية الامر انه بدل



على ان معنى الاسم العلامة وقد قلنا من الغاموس ان الاسم على كونه مشتقا  
الغريب عن العلامة اية هذا ما امكنا في المقام واحد الحادوي المجرى المرام  
فما ملأها التاخر في هذا البيان ولا نشهد بجزء قول الشيخ على ما  
لا نقدر الاذهان وبن جيب القول به فهو كثر من ضرورة ان القول على  
ما بان في بيانه قال بعضهم كونه الحزوة في الاسم عن ما يقتضيه كونها  
مقصودة لذاتها وكونها وصلا يقتضيه كونها مقصودة تبعاً والعوض كثر  
اصل دون الوصل فما جاز الا يجمع بين المتناهيين فلذا قيل لاحذف  
ولا نقول بين وانما قلت الواو من الوسم حمزة كاعاء ثم كثر لهما الرفع  
حمزة حمزة وصل وقد قطع القصور فانه في ذلك الأمر من  
وما انا بالمخسوس من جزم ما قلت ولا من لغوي بل يزم الالقاء  
ولو قيل انه حذف الحزوة حرك اللام كقولنا تعالى فيس لا نسم الفسوف  
لم يكن بعد الاية زحاما سئل وعلى التاخر  
مصون من التناهي عن لفظي الاول والثاني اهما معا الامر والتمويل  
وعلى الاول فارجع خروجيهما من الغياض وليس الغياض في جمع فصل  
فما ويل وعلى الثاني فامضوا لهما اجبت بأنهما  
لأنهما اي لان يكونا جمعاً من التوحيدي القول للخصوس ويخرج فان

في الامر والنهي بمعنى الطلب والمنع ولان لا يكونا معهما اما الاول فلما نهي  
عليه الجوهري قال امرته بكذا امر واجمع الامر انتهى والقول الثاني  
خارج عن خطة القانون اذ ليس القياس في جمع فعل فاعل ياتي من قسم  
القياس في باب التكسير وليس كذلك بل هو يحتاج الى التماثل نعم قد غلب  
بعض في بعض اوزان المفرد كقولوا وافعل في فعل المفروق لفاء التاكيد  
العين ومصدرها ما يكونها قياسا بين فيه فلما يقل به اعدا ان قلت ففعل  
الامر وما هو قلت مصدره فلما امرت بهذا الفعل والحال وحاصل المفعول  
ان الامر في اللفظ يطلق على الفعل والحال يقال امر فلان مستقيم اي فعله  
وحاله ومنه قول قدامهيد وما امرت عن برشد اي فعله وهو بهذا  
المعنى جامد وليس بمصدر ومصدر مور وعمل ما يقال النور هو بهذا  
المعنى مصدر فوالثا مرتبة بكذا تنقيض فينبغي ومصدره امر وهذا الذي قلنا  
هو المعلوم من كلام الجوهري فانه قال الامر واحد الامور يقال امر فلان  
مستقيم وامور مستقيمة وامرته بكذا امر واجمع توامر معلوم ان امره صلتها  
وامر الثاني فلما عكس في النهاية عن بعضهم وهو انكار مجهول وامرهما  
للامر بل جعل مور سواء كان بمعنى القول المخصوص او للفعل وقال ان هذا  
مجهول بدركوا الغفها ويرى ان يثبت ما في القاموس من حادثة ذكر جمع الامر على امر

بعد ان فسر بفتح النون الحاد وولد بكسر المعجمة على او امر وان كان امر  
 جمعا له على التفسير بان قلت فلهذا ما فسر امرنا قلت بحمل  
 ان يكونا جمعين لامرؤ وناحية رثا وبل كلمة امرؤ وناحية على سبيل المجاز  
 قبل اسناد الشئ الى الآلة كقولهم قضيه موجبة بالكسر وما البنية كقولهم  
 ملة النافية والآلة النافية فيكون الجمع ايضا على قول القاعدة والقياس  
 فان الوصف اذا كان على وزن فاعلة يجمع على فواعل كقائمه وقائمه  
 ويكون اطلاعا على الصيغة مجازا على ملة لفظ العلامه المذكورة الآلة  
 اشبه ذلك الى ان يبلغ حد الحقيقة فيكون اذن من المتقولات العربية  
 ويظهر من ذلك وجوب اختصاص الجمع المذكور بالامر بمعنى القول المخصوص  
 فانه بعضهم ويحمل ان يجعل الامر جمعا للأمور كما في الاحكام على ما نقل  
 فيكون جمع الجمع وكانه نقل فاعل وان كانه فاعل على الهم فليس بينهم  
 حرج في جمع ما فيه من التعقيد غير جار مجرى الأمور في الاستعمال  
 لاختصاصها بالأقوال واختصاصها بالأمور غير ما نقل كان جمعا له لكان بمنزلة  
 الا ان يجعل ذلك من طولى الاستعمال في القاموس ولا يخلو عن بعد  
 وان لم يكن كان جمع جمع لما كان صادقا على اقل من شئ مع انه ليس بكلمة  
 كما هو ظاهر من ملاحظة الاطلاقات انتهى وقد استأنفت الكلام

وروى صاحب المعجم  
 في قوله تعالى  
 فاعل على فواعل  
 فاعل على فواعل  
 فاعل على فواعل  
 فاعل على فواعل

على ما بين الصفتين في هذا الكتاب مع اني قد تعرضت لهما في كتابي <sup>الاول</sup>  
لعمل الصنع فاني اجعل الامر هناك على ان هذا الكتاب موضوع لجميع المعاني  
الحاصلة بيني وبين اهل زماننا في هذه المسئلة <sup>من غير</sup>  
العناية بالنسبة الى شيخنا اليها في ابحاثنا نروي قول الأعراب على الامة  
افسام لتعريفهم في محلي الاول للاول والثاني والثاني والثالث  
اجبت <sup>مفسر</sup> الكلام الشيخ وعبارته ومبتا المرام وشارحه  
بما استخرج من القول ووجد من جانبهم شرف القول واجبت ان  
امزج هنا جوابي بالعبارة المتعددة رجاء لان جعله الشاغل بمحجر النظر  
وبقائه فاقول الأعراب على ما هو المعروف بين الاصحاب منقسم الى  
تفصيلي وتقديرية وفلك بعضهم واخاها الشيخ من اني على ثلثة اقسام  
لغتي اي ملفوظا وبرهنة غير بالظا ايضا وتقديرية اي مقدر وجوده  
لما في محلي وتسمى هذه الالام المبني بمحلي كانت في كلمة معربة  
لتعريفها الأعراب فالغني بين الأعراب التقديرية والمحلي ان ما يقدر  
الأعراب في هو مستحق له وعدم ظهوره إنما هو لان مخالفا للذي عليه  
محلي هو المبني الواقع في محل العرب فانه لا يحق للأعراب بل لو كان  
في محل عرب بتغير اخره ثم لما بين الشيخ ان الأعراب على ثلثة اقسام

امراد ان يمثل لكل قسم فان المثال موضع الحال فقال الاول وهذا اللفظ  
المرتب عن الهزة والواو المشددة واللام الاول في القسم الاول من اقسام  
الأعراب وهو المنفصل عن ذلك ظاهر فان الاول كلمة معربة بالأعراب المنفصلة  
فان الصادقة في نهاية العاشوراء اللهم خسرنا اول ظلال العن  
منه وابنه برأول انتم الثاني ثم الثالث ثم الرابع في هذا اللفظ المركب  
من الشاء والالف والنون والياء الثاني اي القسم الثاني من الأعراب  
وهو المقدم ري وذلك معلوم فان الثاني كلمة اخرها الياء اللانوية الواو  
بعد كسرة فمقدرة فيها الزح والجر كسائر الاسماء المنفصلة لا متفالهامة  
الهاء مثال ذلك قول النح الثاني الثاني فان قولها الثاني مرفوع و  
علامة رفعه حنة مقدرة على الهاء وقولها الثاني مجرور مكان اللام  
وعلاية جز كسرة مقدرة على الياء وهما اي كلمة هما التي هي ضمير مشق  
لثالث اي القسم الثالث من اقسام الأعراب وهو المعلوم هو بحال  
هما اسم مثنى هو ارفع او جر او نصب لانه مثنى وكل ضمير له الياء  
فليس الغندرق وكل ضمير كل مرفوع وانها  
لما على الفساق واما اخوان لا ولا يخفون هذا البيت من المشكوك  
لفظا واعرابا ومعنى فلا يحتاج ان شرحناه فنقول قوله كل من



مرفقي تشية مرفقي حذف فونية للأضافة وكل رجل قال ابن هشام  
كل هذه زائدة وأعرض عليها أن كل هذه لو كانت زائدة لم يحصل الموضع  
في الرجل مع أن العموم مراد كما أنركت في الرفيقين أي كل رفيقين لكل رجل  
هذا شأنهما واجب فانه لو لم تكن زائدة لكانت للعموم واصله الرفيقين  
إليها تفيد فاعلموا بالعموم ما تفيد المعنى كل مراقبين في كل فرد من أفراد  
السفر اخوان وليس ذلك بمراد لعدم شأول المراقبين في سفر واحد  
وأكثر بل ليس بمفيد لعدم تحقق المراقبين في جميع الأسفار قول  
وفي الجواب نقل فان كلا إذا انصف إلى منكر كانت الاستغراق أفراد  
وهنا كذلك فكل الأولى الاستغراق أفراد الرفيقين وعمومها وكل الثانية  
لعموم أفراد الرجل واستغراقها للمعنى كل فرد من أفراد مرفقي كل فرد من أفراد  
السفر هذا شأنهما فعول الجيب صاندة الرفيقين إليها أي إلى كل تفيد  
فعلها أي فعل الرفيقين بعمومها أي بعموم كل فاعلموا بالمعنى كل مراقبين  
في كل فرد من أفراد السفر اخوان فلا بد من شأول المراقبين في سفر واحد  
في غير محله فان أضافة الرفيقين إلى كل لا تفيد أن العموم المفهوم من  
كل فعل الرفيقين بل الحال كما قلنا فليست كل زائدة لقوات تلك  
الفائدة ثم قل ابن هشام بعد قوله كل زائدة ومكة حذفها في

كل قلب متكرر غير متضاف انتهى كالتكثير لا عدلا يحتاج إليها فرق بها كلمة  
البيت لمنزلة كذلك وقد يحتاج إليها ولا يرقى بها كما في قوله غير ابراهيم  
واين ذكوان كذلك بطبع اعتدال كل قلب متكرر حجاب يترك ثوبين قلب  
وامتداده الى متكرر فانه يحيط هذه الصفة بتقدير كل بعد قلب ليعم افراد  
المتكرر الحجاب كما عم كل المتضافة الى قلب افراد القلب ولا كلام هذا ايضا  
نظرا اذا الحاجة الى تقدير كل لان قلب المتضاف الى متكرر متكرر اذا المتضاف الى  
النكرة لا يصير بالامتنان معرفة وامتنان كل الى النكرة تقدير اشغرا الى الافراد  
وعومها وللغنى على كل فرد من افراد قلب متكرر حجاب وهذا ظاهر على امل  
فقد جمع الى شرح البيت فذكر رجل بالراء والحاء الممثلين للفرد قوله وان  
هما فيه خلاف بسلطان في الكلام في مواضع من كتبنا واما ما فعل هذا  
يفسر تعاظم هو الذي كان اللفظ به لو ذكر الفصل العا لانه ضمير الباب  
للفصل والفصل الماضي كقوات تضاربا وتخاصما وكذلك تعاظم على اعداء  
الفصل بعد بالانصال فعد الى الفصل المرفوع لانه فاعل ضمير الفصل  
المرفوع للخاصة التي المذكورين لا يكون الا هما فوجب التبيان به موضع تلك  
الالف التي كانت عند ذكر الفصل فتبين وان هما على حد قول تعاظم لو  
انتم تملكون فانه لا بد هنا ايتم من تقدير الفصل لرفع حرف الشرط قبله

فانهم اذا فعلوا تلك المقدرة كان قولهم لو ذات سوابط الطي وقولهم  
لو غيرك قالها بالماضي وقولهم لو غيركم على الزمير محذوف  
اذى الجواز في المقام ولا يجوز على ضم رابعة نحو لو فعلت  
انها والبيت وانهم لا يأكيدا للصيرن المرفوعين وقولت  
فما لها وتلكون المحذوفين والعامل معهما محذوفان لم يكن  
بعدا وتوفيل ان التعدير وانما على فوهما على ثم حذف الفصل  
وفعله الذي هو قوم ومع المضارع اليه هو ضمير التثنية كان محذولا اهم  
ان يظن يصح ان يكون مما وانه اسم كان المحذوف من اي مكانا انما طبا  
ولو كنتم تملكون ذلك لان اليهود بعدان ولو حذف كان ومروءها  
معاملت محذوفينها وبقول الخبر هو بعدان ولو كنتم اذا اشتهر  
فهم يصح ان يكون الاصل تكا تملوا كنتم انهم محذوف كان ومروءها في  
المؤكد كان الوجه الثاني وما يقال في حذف الوجهين الجمع من الحذف  
والتركيب على ان لا يناسف حذف حارة املا على المرتبة يمينه والتحليل  
وفكر ما بين حشام في زعمه المحذوف في النسخة حيث قل حذف التوكيد  
اننا كبد قد زد قوله تعالى في اخنا لان الاول كان يكون متوقفا  
مفعولا للاصل تعالى المحذوف في قوله فمكة ثم لا بد من قوله



قلت لأن الرفيقين ليسا باثنين معنيين بل هما كثر كقولهم وإن طائفتان  
من المؤمنين اتفكوا فانه لو كان طائفتان اثنين معنيين لم يجز اتفكوا  
الجمع ثم حمل عليه للفظا اذ قل هما اخوان بضمير التثنية كما قيل فاصطوى ابنهما و  
لفظا طائفتين وجمله هما اخوان خبر كل و قوله قوما ملك ابن هشام اما  
بدل من الغت لأن قوما من بينهما اذ معناه تغاروا بالحدف الزوائد  
بدل قسما والما مفعول لأجله أي تعالينا اللفظا المقادير كل منهما الآخر  
مطلوب من باب منع اعتدال ان تعال على الفائد لعل تغاروا بها انتهى و قلت  
بغير من عاصرا و هم ابن هشام فعال في معنى اللبيب البيت من المشكلات  
لنظارة اعرابا و معنى واحطال في غرضها زيل الاشكال الذي ادعاء و من يلج  
اللفظة اطلع على ما ظنا و منشئة اثر فلان قوما مفرد متصرف في شكل الامر  
عليه فتكلف في تحريكه و ترجيح ما ارد عليه و بكل بما انجمل أن اصرح به  
او اشير اليه و التصويب ان قوما متفق من فروع يعطى مضادا لما في  
الذم ما هو قديس في نسخة من ديوان الغرزد في هذا البيت من قوماها  
بفتحة واحدة و ملك هذه النسخة و ضبط هذا البيت هو الذي كان اعراسا  
على شرائها انتهى و قلت لا الثمور و اصرح من هذه النسخة التي رأيتها ابن  
مصفور في كونه البيت شاملا على تشديد قوما انتهى و قلت لا تقبل



في شواهد على اللفظ قد استشهد ابن مالك بهذا البيت على أن اللفظ هو الذي  
هو جميع ما نقلناه من جميع ما نقلناه انتهى مقال المعاصر وكلاهما المعاصر والمعاصر  
ماله من ناصر والتحقيق أن قوله قوله ما هنا لو كان منتهى معناه كما اعتقد  
هو لا. لكان فاعلا للعامل في الفاعل فاعله في كل قول من قولها إذا لا يجوز  
أن يكون فاعلا على معاصم على حذفها ولا تأكيدها للفاعل على المحذوف مصدره والتقدير  
وإن ساطع الفاعل فاعله الزومها وجاب الضمير هو الالف من قولها الفاعل  
عند البيت بهما إلى ما أخرنا من حيث هو قوله قوله ما هنا فاعله هو الالف والسند  
إليه للعامل فيبقى أن قوله من باب حذف كان مع اسمها بعد أن تشبهت بغيرها  
تأكيد اسمها والتقدير وإكنا ما هنا فاعله الضمير كان وتأكيده  
مراجعا إلى كل رفقي أو أنه من باب حذف كان وإبقاء اسمها لو غيرها أو أنه  
من باب حذف الفعل والفاعل مع إبقاء المضاف إليه والتقدير والفاعل  
فإنها تعامل الفاعل ما هنا ولا يجوز أن في جميع الوجوه تستغنى وتكلفا لغيرها  
البيت تمام الظاهر وحملنا على الشاذ النادر لأن حذف كان يقع اسمها  
أما ما هنا بعد أن تشبهت بمكانة توجب في قولنا غير الخمر وأما ما بعد غير  
التوبيخ فمما تقدم ذكره حذف كان في قولنا التوبيخ بعد أن المصدرين  
فإنما كانت مطلقا انطلقت من قولنا فما مر إذا عرضت قلت

فأما كلام ابن عصفور وابن مالك ومن تبعهما في ذلك فهو على جواز  
ثبته اسم الجمع وقد ذهب بعضهم إلى النسخ فصح أن قلنا بعدم جواز ثبته فلما  
أن تركب ما التركيب من مقام في قولنا قوماً معاً من أن اسم مفرد معنوي وليس  
ثبته في م إلا أن ما قاله أن قلنا بجواز ثبته فلا ولتحقيق المقام محل التردد في  
تجديد حال شخصاً اليه في أي قدر شأنه وأهل مكانه في  
العدل والفضل والتعظيم والتدقيق وجلالة القدر وعظم الشأن وحسن  
ورشاقة العبارة وجميع المحاسن يظهر من هذا ذكره وفصاحة أكثر من يحضر  
وقد كان فاضلاً كاملاً ما لم يصر أبجراً شاعراً أحياناً عديم  
التعريف زمانه وقد كان ما نعتوه وعبدوا يرضون له نصائب بكل المرء  
من حصانها وتعلم من استغنائها منها الفوائد الصديرة وقد شاعها شاعراً  
بسطاً ومتمناً بجوامع الكل ومنها تفرق لفظ الكافية مع غير رؤس المطالب  
الغريبة وقد استخرجته وجمعت في جعل السائل الصرفية ثم فوّت كلاً لها  
وكتبت شرحاً لها لكنه وقع في نزوية العجز ولم يتم إلى الآن لا شفا  
بمنهج اجوبة الأسئلة التي ترد في على الدوام من الخوامس والعلوم  
فأمثل الله في الفضل الوسخ أن يوفقني لأداء حق الجميع بحمد وثناء  
ومن جدد على منواله فماذا عرف على الشيخ رحمه الله على لا بعد أن يكون

للكلمة المذكورة من عبارة فانه على ما يقول الشاعر كثيرا كان يعبر بمثل  
هذه العبارة والله اعلم بالسراي مستلكن من اعراب قوله  
وشاهدنا فلا يس الفى كتم عيبه ولا وذكر عيوب العالمين من العذل  
لجبت بان الاشكال في هذا البيت انما هو في قوله

من العذل من حيث التعلق وهو ظاهر الاندفاع فانه متعلق بقوله لا فلا س  
وهو مصدر للفعل والمعنى الذى يشهدنا فلا س الفى من العذل بان احكام  
كتم هو عيبه وشتره وانما بيان عيب العالمين وذكره مستلكن  
وهذه صورة ما كتبه السائل كعبه الآمال ومخاطبة الرجال قد اشبه

علينا معنى هذا الشعر مراد الشاعر فبتنوه لنا ببيان ظاهره فانه يكون  
لديكم هيدا وليس غيركم كذلك الشاعر قوله اذا نكرتكم من عيوبكم  
فقد نالها ما قد بقى من طعنها الجبت بان كذب

نور العين وصياها وفتن الحيرة وماها وركبنا من النبل  
بعضه فكون نوزلة آياله واما له من باب ضرب وعيد خلكا آية  
والتردية فصيلا بمعنى مفعولة يقال ردت الخبز فتته وكسرتة فهو  
ثرمد والفت المكسر الا صابغ في قوله قد نالها وجهان الاول  
وهو الذى يبادر الذهن اليه ان قد عرف تحقروا ل فعل ما من العا

مضمير مفعول راجع الى عوكل والموصول فاعل قال والمقصود على هذا  
الوجه الوجه الذم وبنا ان المذموم ثم حبره فصيح يتفق على التدرج  
وسيت من الجوع نفسه ويخزن قلته ويجمع المال الى المال ولا يأكل من  
طعامه و حال من الأحوال : إلا اذا قال احد من ثريدته وتبقى منها  
شيء فانه يخرج كله ويناله ما قد بقي منها فالجوع اذا نحن بلكنا واعبنا  
من ثريدته عوكل فقد ناله واصلاها ما بقي من الثريدته واذا لم يزل  
من ثريدته ناله سائلها شيء من طعامها فانها خيرة ولا تأكل من طعامها  
فقد برى هذا الوجه الوجه فاني لا ابر من سبقني اليه الشايع  
ان قداسم بمعنى حب وبنا ضمير المتكلم ولها خبار ومجرور غير مقدم ولو  
مبند ومؤخر قاله الحريري في صفة النور ونسبنا ~~رايها~~ ~~المراد~~ يقول  
فقد ما اي فحسبنا ثم انما فقال لها ما قد بقي من طعامها اي لا نزلها  
لاستغنائنا عنه واكتفائنا بما ملكتنا منه انتهى ولا يخفى ان ما قلناه  
اولا لموافقنا لظاهر اللفظ اللهم الا ان يكون فيما قبل البيت او فيما بعده  
ما يؤيد قول الحريري فانه سئل ~~عن~~ ~~قوله~~ الشاعر  
من قصر الليل اذا شئت بقي ~~اشكو~~ ~~وتكفين~~ من الطول  
قد وشانك وشانهم ~~اشجع~~ ~~مكفول~~ لا يشغول

الْأَجَبِيُّ **ب** بَانَ قَوْلُهُ مِنْ فَصْرٍ مُعَلَّقٍ يَقُولُهُ اشْكُو وَنَزَرْتُ  
مِنَ الزَّيَارَةِ وَاشْكُو وَتَشْكِبُ مِنَ الشَّكَايَةِ وَمِنَ الطُّولِ مُعَلَّقٌ بِتَشْكِبُ وَعَدَلُ  
مُبْدِءٌ وَالثَّانِي مِنْ شَيْءٍ شَفَا نَا أَبْغَضَهُ وَأَصْلُهُ الثَّانِي بِأَدَلِّ الْهَمْزِ  
بِالْبَاءِ لَكَسْرٍ مَا قَدْ لَمَّا وَقَوْلُهُ وَمَا نَهَمَا عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ شَانِيكَ وَغَيْرِ الثَّانِي  
الْوَاقِعُ مَضَامَا لِيَرْتَجِعَ إِلَى الْفَصْرِ وَالطُّولِ وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرَفِي لِصِيحٍ مَرَّةً لَعَدُ  
وَعَدُ وَعَدٌ وَالْمَجْرُوبُ الْمَحَبَّةُ وَعَدُ وَالْفَصْرُ وَالطُّولُ الرَّقِيبُ قَاتِرٌ لَا يَحِبُّ حُلُوسَ  
لِلْحَبِّ مَعَ الْمَجْرُوبِ سَوَاءٌ كَانَ اللَّيْلُ نَصِيحًا أَوْ طَوِيلًا فَهُوَ عَدُ وَالْفَصْرُ وَالطُّولُ  
وَعَدُ الرَّقِيبُ بِهَذَا الْحَبِّ يَقُولُ إِذَا نَزَرْتُ لَيْلَةَ الشُّكُو أَتَانِي فَصْرُ ذَلِكَ اللَّيْلَةِ  
وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ كُلُّهَا عَدً مِنْهَا شَرٌّ وَتَشْكِبُ أَنْتِ مِنْ طَوِيلِ الْخَوْفِ مِنَ الرُّقَا  
وَتَرْجِي أَنْ تَكُونَ تِلْكَ اللَّيْلَةُ قَصِيرَةً وَعَدُ قَدْ عَدَّوْكَ وَمَا مَعَ عَدُ  
عَدُ وَالْفَصْرُ وَالطُّولُ وَهُوَ بِضَامَا لِصِيحٍ مَشْعُورٍ بِمَشْعُورٍ وَالْمَعْنَى الْقَصِيرُ  
أَنْ لَمَّا رَأَيْتِ شُكُوَاكِ مِنْ طَوِيلِ اللَّيْلِ أَصْبَحْتَ وَأَنَا عَدَلْتُ لِي بِبَعْضِكَ وَمُغَيَّرَ  
لِي بِبَعْضٍ مَجَالِئًا وَمَعَانِشًا شَغُولًا عَنِّي وَتَحَرُّفًا مَرِيًّا وَمُفَكَّرًا فِي حَالِ  
فَاتِي عَرِيقٍ فِي بَحْرِ الْأَشْفَاقِ وَحَرِيقٍ بِمِثْلِ الْفَرْقِ وَلَا يَحْصُلُ لِي وَمَا لَ  
مَجُوزِي وَلَا أَرَى جَمَالَ مَطْلُوبِي وَإِذَا لَمْ تَزَفْ قَدْ تَعَرَّيْتُ لِي شَاهِدًا لَا  
وَجْهًا لِي تَلَا لَاءَ فِي لَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي فَلَا تَخْرُجُ أَمَّا أَنْ تَكُونَ تِلْكَ اللَّيْلَةُ



طويلة وقصيرة وعلى التقديرين لا تحصل لي لذة من المجانسة معها أم لا  
الأول فلا يمتنع كون طول الليلة وتخاف من الرقب وتخشى من أن يطالع  
الناس على حالها فربما يكون بعض أهل الطويل على سبيل التجهيل فلا  
تأثر في شريحة وأما على الثاني فليعدم حصول لذة كاملة من الجماع  
معها فإن من أهلك نفسه في فراغ واحد وقوم عمره في اشتباة يوم إذا حصل  
الوصال أن يدوم اليل شاء لقدر المتعالي موافق ذكر أصحابنا لهذا البيت  
وجهها مدبرة وثاوية لا يسر مدبرة تركناها غائبة الطويل بدل  
سُئِلْتُ من قول ابن مالك في الألفية والآلة للكلين الشرفاء  
وقد كتب المال السائل ما هذه صورة بحر الكذب من فخر الهمم والقرب  
ما تقول في قول ابن مالك حشره اقترع الخلفاء والآلة للكلين الشرفاء  
أهو يفتح للهم والثين من الشرفاء والمشكلين أم بكسر الأول وفيه الأخرى  
وعلى فرض جواز جميع الوجوه فإنها أخرى فيقول ما اردو منكم وأرجو  
وتوخص على أحسن الوجوه ومنهم من انتهى إلى جواب لا  
بأن في ذلك وجهين أربعة أحدهم الأول للكلين الشرفاء بكسر الهم  
للكلين على أنه اسم فاعل نعم لا لروفا على شرفهم وفيه الثاني من الشرفاء  
على أنه مصدر بمعنى العلو فمفعول للكلين بالفتح والطلاق الثاني

المستكملين الشرفاء بكسر الميم من المستكملين على اناسهم فاعل ايضا وضم الكين  
الشرفاء على اتر جمع شريف وقصر للضرورة فان قيل لا يجمع على فعلا وبالمذكور  
وكما ينبغي في نجاتهم وعلى هذا الوجه يجوز في الشرفاء الرفع والنصب والجر  
اما الرفع فعلى انه صفة مقطوعة الى الرفع اي هم الشرفاء واما النصب فعلى  
انه صفة مقطوعة الى النصب عليها تفعول المستكملين محذوف وانه مفعول  
للكملين واما الجر فعلى انه نعت ثان لانه الثالث للمستكملين الشرفاء  
بفتح الميم من المستكملين على اناسهم مفعول وباب الفاعل شرفه وضم الكين  
من الشرفاء على انه جمع قصر للضرورة كما قلنا ويجوز فيه على هذا الرفع  
والنصب والجر اما الرفع فعلى انه صفة مقطوعة الى الرفع اي هم الشرفاء  
واما النصب فعلى انه صفة مقطوعة الى النصب واما الجر فعلى انه نعت ثان  
لانه الرابع للمستكملين الشرفاء بفتح الميم من المستكملين على اناسهم مفعول  
وفتح الكين من الشرفاء على انه مصدر وفيه على هذا وجهان النصب والجر  
اما النصب فعلى انه مفعول المحذوف الجملة ما نفعه اي عازر الشرفاء و  
ثانية لانه على سبيل التماثل فيكون عدل ثابته لمحله البعد وهو النصب  
بعدها ونصوب بترع الخافض كنصب الطريق في قوله على الطريق الثعلب  
والخافضون في والتقدير المستكملين في الشرف واما الجر فعلى انه صفة بعد

صفة الآلة على قدر تلك فاعلم هذا بينا الوجه التجاري في كلام ابن مالك على  
 اوضح المسالك واما ما يرجع الرابع منها فنقول الوجه الاول من هذه الوجوه  
 احسن من غيره لوجهين احدهما ان الحال مما في الوجه الباقية من الحذف والتقدير  
 وقصر المدد ونحو ذلك من التكلفات المروية الثانية من الحذف والتقدير  
 هو الوارد من التاخير فينبغي الاقتصار عليه وعدم التعدد عنه والوجه الاخير  
 اخفف الوجه ولما فيها من التكلف والتخرج بالضعيف لانه كالتصديق في الحذف  
 والامتناع للمحل البعيد وتوصيف الذات بالمصدر لا رادة للمبالغة والوجهان  
 المتوسطان متوسطان في القوة والضعف فكل منهما جاز في حيث انما يميز  
 على تخرج بضعيف لانه جاز في حيث انما يميز على الحذف والتقدير  
 وقصر المدد ونحو ذلك كما لا يخفى فحصل ان الاول احسن والاخير اخفف وكل  
 من المتوسطين حسن وان شئت فقل هو المقام واما الاصل الى المرام  
 فانظر الى هذا الشكل الذي لا يهتد به

الضم	الفتح	الكسر
حَسَن	أَحْسَن	أَكْرَم
حَسَن	أَضْعَف	أَفْضَل

سُئِلْتُ لِمَ سَوَّاهُ  
 عليه السلام في تفسير قوله تعالى فَعَدِينَا  
 بلذبح عظيم بكبريا على ما كل في سواه  
 وبشر في سواه وبشر في سواه وبشر في سواه

لَجِبَتْ مُسْ بَانَ هَذَا الْحَدِيثُ ذِكْرُ سَائِلِ الصَّافِي فِي بَوْرَةِ  
الصَّاعَاتِ فَكَانَتْ سَلِيلٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
قَالَ يَسْنَى سَعِيدُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ الْخَلِيلُ وَعَبْدُ قَدَارِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ مَا سَعِيدٌ هُوَ  
الْعَلَامُ الْحَلِيمُ الَّذِي بَشَّرَ قَوْمَهُ بِرَافِعٍ فَلَمَّا بَلَغَ سَعِيدُ الْقَوْنَ هُوَ لَمْ يَعْمَلْ شَيْئًا عَلَيْهِ  
قَالَ لَا يَتَوَلَّى أَسْرَى فِي الْمَنَامِ أَنْ يَذْجَحَكَ فَانْظُرْ مَا تَرَى قَالَ يَا ابْنَ أَعْلَمَ مَا  
تُؤْمَرُ وَلَمْ يَقُلْ يَا ابْنَ أَعْلَمَ مَا رَأَيْتَ سَحَابًا لَمْ يَكُنْ مِنَ الصَّابِرِينَ فَلَمَّا عَزِمَ عَلَى  
ذُبْحِهِ قَدَّمَ لَهُ أَقْدَمِيْنِ يَحْمِلُ عَنَاقِيمَ بَكْبَشٍ مَلُوحٍ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ وَيَشْرَبُ فِي سَوَادٍ  
وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ وَغَيْثِي فِي سَوَادٍ وَيَسْجُلُ وَيَسْعُرُ فِي سَوَادٍ وَكَانَ يَرَى قَبْلَ ذَلِكَ  
فِي زِيَارَةِ الْجَنَّةِ أَرْبَعِينَ عَامًا وَمَا خَرَجَ مِنْ رَحْمَتِي وَأَنَا مَا لَقِيتُ شَيْئًا  
لَمْ يَكُنْ يَكُنْ لِي قَدِيرِي بِرَافِعٍ كُلُّ مَلَكٍ يَحْمِلُ عَنِّي نَفْسِي فَوَقَدِيَّةً لَأَسْمِعِلَهُمْ لِي بِرَافِعٍ  
الْقَمَرُ فَمِنْ ذَلِكَ الَّذِي يَحْمِلُ لَمْ يَذْكُرْ قِصَّةَ الذَّبْحِ الْأَخْرَجَ قَالُوا وَالْعَلَّةُ الْوَقْتُ مِنْ أَجْلِهَا  
فَنَعِيَ إِلَيْهِ غَزْوُ جَبَلِ الذَّبْحِ عَنْ رَافِعٍ سَعِيدٌ هُوَ الْعَلَّةُ الَّتِي دَفَعَتْ مِنْ أَجْلِهَا أَقْدَمَ الذَّبْحِ مِنْ  
عَبْدِ قَدَارٍ وَكَانَ النَّبِيُّ وَالْأَنْبِيَاءُ فِي صَلَاتِهِمَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ عَدَا الْأَنْبِيَاءُ دَفَعَتْ أَقْدَمَ الذَّبْحِ  
فَمَا تَطَّلَعَ تَجَرُّ السُّنْدُ النَّاسَ يُقْبَلُ أَوَّلُ الدَّهْمِ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ كُلِّ  
أَخِي الثَّغْرِيَّ إِلَى أَصْنَمِهِمْ ذَكَرَ يُقْبَلُ أَوَّلُ الدَّهْمِ كُلُّ مَا يَخْتَرِبُهُ النَّاسُ مِنْ أَجْلِهَا  
فَوَقَدَاءَ لَأَسْمِعِلَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَفِي وَجْهِهِ أَرْبَعَةُ لَوَجْهِ الْأَوَّلِ

ان المراد من السواد اللون المقابل للبياض والمعنى ان الاجزاء والاعضاء والاشياء  
التي تصدر منها هذه الاعمال وهي الغم والعين والقوائم والمبهر تكون سودا  
الثاني ان يكون المراد من الظل والمعنى انه ياكل ويشرب وينظر ويمشي  
ويجول ويعبر في ظله فعبارة عن الظل هواد بالسواد واما الى ذلك الكبر  
كان فاعل عظيم لعنوه وعظم حشره بحيث ياكل ويشرب في ظله ويمشي وينظر  
في ظله ويجول ويعبر في ظله فيكون قوله ياكل في هواد مجازا عن حشره  
الثالث ان يكون المراد من السواد الخضرة وعبر عنها به فاق الخضرة اذا كثرت  
وطالت تسمى بالسواد والمعنى انه رمي في الخضرة والمرعى بها ما طويلا  
فكان لكله وشربه في الخضرة ونظروا مشيه في الخضرة ويجول في الخضرة  
فمن اذنت والنوحيات الثلاثة مرقمة من اهل البيت عليهم السلام الراح  
ان يكون المراد من السواد الظل والفق والمعنى انه ياكل ويشرب في الفوق  
ويمشي وينظر في الفوق ويجول ويعبر في الفوق فعبارة عن الفوق هواد بالسواد  
ومعنى انه ياكل ويشرب بالبحر في الفوق انه ياكل في مكان لا تنفع فيه الشمس بكثرة  
ما فيه من الاشجار والقبابات فان الاغصان المورقة من كل شجرة ملتفة  
بالاغصان المورقة من الشجرة الاخرى فكان ذلك الملتصقا كان ذو سقف فلا  
تقع فيه الشمس فوق الاغصان والاوراق من الاشجار فما حصل من ذلك



ياكل ذنوبهم في الرضا الملقاة النبات والبان المجمع النحر  
ان يقال لم يكن في ذوق المكان اشجارا ثباتا وراقا وغصنا فينبغي عدم وقوع النحر  
ان فيمن النبات الكثرة الطول بحيث اذا مشى الكبر فيه تفرق في بحر النبات فيجب  
فيه ومعلوم ان المكافاة كان هكذا لا تقع الشمس على سطحه وظلاله وهذا كله  
كتابة من كون ذلك الكبر معنا اذ من الين انما عارضا في مثل هذا النبات الذي  
ومثنا ولا يزل ولا يزل هذا الوجه موحدا فافهم لكونه موحدا ولا ذكر قصة  
عبد الله بل لا الحباب وان كان خارجا عن وضع الكتاب فنقول كان عبد  
المطلب قد عاى في المنام انه يحفر ترابا ويضع له موضعاً فقام يحفر ويحفر ولد  
الا الحارث ففقد ابن ولد له عشرة ثم بلغوا النحر احد منهم عند الكعبة فظنوا  
ساروا اولادهم عشرة اخرهم يندو فاطا عوه وكتب كل منهم رسالة في قديم النحر  
على عبد الله فخذ عبد المطلب لشرف النحر فقامت فريش من انديها وقاتلوا  
لا تفعل حتى تنظر فيه فاطلقوا في قومه فقال قريبا عشق من الابل ثم اضربوا  
عليها وعلى الغداح فان خرجت على صاحبكم فزبدوا من الابل حتى يرضى منكم  
فقرىوا عشرة فخرجت على عبد الله ثم زلوا عشرة فخرجت اليهم على عبد الله  
فلما راحت ساروا ما فخرجت الغداح على الابل فخرجت ففقدت  
لكنهم اما الذي يحسن اللهم صل عليه والآفاق بين الصديق والمحبين

الذين لم يقتصروا طرفيها عن مسئلتهم من اعراب بيتهم  
من قولهم لا اضمحلت اقدم من الدهر وقد كان السؤل من في مجلسهم  
من القول وجماعه من اول السؤل اجبتهم بان في وجهين  
الاول من الدهر يفتح النون من السين على ان يكون مفعولا لامضحت  
وكسر الراء من الدهر على ان يكون مضافا اليه اليق الثاني من الدهر  
بالعكس اي يكسر النون من السين على ان يكون الاصل معنى ميا، التكل فحذف الجيم  
منها بالكسرة ونصب الدهر على الراء الطرفية اي لامضحت فدرى في الدهر  
ورفع الجيم الثاني على الاول بان في الاول يجوز الان الدهر على من السين ولا  
ضمحت له واجبتهم على حذف مكنيا اي من اصل الدهر كما ورد في  
السلام على من كبر السماء بالذما على الساء فان السماء لا بكاء لها وقلت  
واسئلوا القرية اي اعلمها فان القرية لا يسئل منها قلت القول بقدر  
المضاف ان كان صحيحا في ظاهر الآية لكنه لا يسمع في المثالين فان المقصود  
من قول السلام على من كبر السماء ابانة ان مصيبة محزنة اعظم للصائبين  
اعظم للرزاء بما يحب بكي عليه ما مري من لوازم البكاء فكيف من غير غاير من  
قلت قال شاعرهم : كرمهم ربحا ربحا وراوا فاشم كرميت  
عن مكنيت انزير بان كرملا : وليس القدر كرمهم اصل ربحا كان

كما لا يخفى على اولى الامكان ان قلت ان الوجة الشاف لا يسا عد رسم  
الخط فان سوا الرسم يرسم على ما هو المعروف بالياء ولو كان الاصل نحو بالياء  
لرسم بها فان الحرف المحذوف لا تغاير الساكنين من الحقلين لا يحذف خطا نحو  
قوله كان بل التام لما شقي فان بي يرسم بالياء فانه اذا كان الساكن  
في كلمة والقياس انفس المحذف يحذف لفظا وكتبا كقولهم مع فليس لما قل  
ان حذف الياء لا تغايرها ساكنة مع اللام الساكنة المغلوطة بالذال بحيث  
لو لم يلزم التغاير الساكنين لما حذف بل لأجل الاجزاء بالكره فان ياء  
المتكلم كثيرا ما يحذف ويغنى الكسر دليلا عليها نحو رب ارجعون لي يرفي  
ارجوني وبالب في ذلك احد عشر كوكبا على فرائض من قرأ بكسر الراء ثم ان  
في بعض الاشعار ما يشعر بترجيح الوجة الاول بل ينبغي قاله  
لا اتمعت الله من الذم ان كره قواعده عدت عن كل ميران  
سئل من قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله  
وهذه سورة كتاب التامل تيقن الا رب لا ورضي العرب لا  
لازلت ما جلتا مايت العل على كذا في الجمل يحوي بك النظم طالع  
قلت تعالى في سورة براءة وقالت اليهود عزير ابن الله قيل  
قرء ما هم ويعقوب والكسافي وسهل عزير منقوما والباقر عزير بن امة

بغير ثوبين والظاهر ان الجمع هو القراءة الثانية لان هناك امرين يقتضيان  
سقوط الثوبين من غير الاول الاول انه غير منصرف للعلية والجموع معلوم  
ان غير المنصرف لا يثوب الثاني انهم قالوا يحدف الثوبين من العمل الموصوف  
بما ينحصر في عمل واحد كقولك ومدينة عنيد ومو قية بان يقتضي العمل قاتا  
ظاهران فالوجه للقراءة الاولى المعروف بانها الاولى ثم انهم قالوا يحدف  
الهمزة من ان هذا كالكاتبين وقد ثبت انهم هم في الالبته فالوجه ولو ذكرتم  
طرائق معرفة الجموع واليهما عدت بكلا وسطرتم مواضع اثبات همزتين وحذف  
لاحيثاء والسلام اجبت بان كتب بعد ذكر ما لا  
يناسب في كره ان سؤلت هذا فخذ الى ثلثة اسئلة الاول تخبر بها حال  
همزير الثاني فذكر طرائق معرفة الجموع وما يتعلق بها الثالث بيان  
حال همزة ابن محنك والقديم القول في السؤل الثاني لتوقف القول في  
السؤل الاول عليه فنقول الجموع في اللغة عبارة عما في الالك من الالكنة  
وعدم فصاحته ذلك المصباح الجموع في اللسان هي جنم العين لكثرة عدم  
فصاحته يقال جهم بالضم جمعة فهو اعجم والمزيج هما انتهى من الاصطلاح  
عليه من كون اللفظ قاصداً لغير العرب بل لا غير العرب وهو العرب  
فان خالف الاضمر والمراد بالاعجمية ما نقل عنك لغير العرب ما في لغة

كانت أي فارسية كانت وغيرها فبرهيم وإبراهيم لفظان فيهما الهمزة لأنهما متا  
وضعه غير العرب ليسا موضوعين بوضع وإتباع لغة العرب وكذا الكلام انتهى فيه  
الهمزة لأنهما متا وضعه غير العرب غاية الأمر أن العرب تصرفت فيه بإبدال الكا  
جها إن قلت أن الحرف في الجهد لا يصدق عليه أنه متا وضعه غير العرب لأن  
غير العرب لم يصنع الحرف بالحجم التصاد بل كج بل يصدق عليه أنه متا وضعه العرب  
وعدا بخلاف الكلام فان العرب لم تصرف فيه بإبدال كل حرف منه بحرف آخر  
لجوه ظاهرة لأن كل من ينظر إلى الكلام والكلام يعمل بلا تماثل أن الكلام  
معرب لكلام بخلاف جوهرة يصدق عليه أنه لفظا وضعه العرب  
ومعناه بالفارسية كج فهو مثل حجر فكما لا يجوز أن يكون حجران معربا وكان  
في الهمزة منك فتصرف في العرب بإبدال كل حرف منه بحرف آخر كج  
أن في جوهرة معرب وكان في الهمزة كج فتصرف في العرب بما نرى  
أذا فرق بينهما فنرى أن ملوا أن في الهمزة فقلت للراغب فوننا كون اللفظا  
متا وضعه غير العرب أن يكون غير العرب واضعا للمادة ذلك اللفظا  
كان واضعا لهذا اللفظا أم بخلاف اللفظا العربي الذي ليس في الهمزة  
فانه عبارة عن اللفظا الذي وضع العرب ما قبله وبعثه معاقلة هذا  
حرف في الهمزة لأن غير العرب وضع ما قبل الهمزة كج لا العرب



فمن أن العرب صنعت ههنا وصورة ولا يصير في ذلك عربيا إلا ما لا يشترط  
في اللفظ الذي فيه الجوز أن يكون غير العرب واضعاً للمادة وههنا معاً بل  
المشروط في أن يكون غير العرب واضعاً للمادة سواء كان واضعاً للصورة  
وههنا أصناماً لا ما لا أول كما برهنا في كتابنا هذا ولا يخفى أن  
هذا لا يحصى معنى على جعل اللباس الثاني داخل في الهبة والصورة  
فما مل على أنه قد اجتمع فيه ما لا يجتمع في اللفظ العرفي بشهادة التثنية  
والاستغناء وهو الجهم والساد فلهذا حكموا أنه عربي بالآلة لم يكن له وجه  
إذا كان نعت الكلام في مجرى قول أن فيه الجوز مثل جبر لأن غير العرب  
وضع مادة التي هي نكت العرب وضعت ههنا وصورة ثم أنهم اختلفوا  
في أن أول من تكلم باللغة العربية من هو فعال بعضهم هو يرب ابن فحطان  
بن نوح وقال بعضهم هو اسمعيل بن إبراهيم عليهما السلام وعلى  
هذا فوضع اللفظ المكان من ولد يرب أو اسمعيل فغير الجوز والآلة فلا  
ولو كان في زمانها والآخرة ما فهمت وأحمد ومحمد الفاظ عربية لأن أصلها  
من ولد اسمعيل وآدم واسحق وعليه الفاظ مجترة لعدم كون أصلها  
من ولد الأول متقدماً على اسمعيل والثاني في زمانه والثالث متأخر  
عنه فنقولهم أن اللفظ الجبري من الموضع في زمان اسمعيل أو بعد يخرج

لان البعدية للطلقة لا تكفي في حجة اللفظ بل بشرط فيها مع ذلك ان يكون  
الواقع من ولد ولد لهذا كان اسحق ويعيسى بينهما الجوز ولو كان عيسى مثاقفا  
عنه واسحق في نهانه وكذلك يعقوب يوسف فان بينهما الجوز لعدم كونهما  
من ولد اسما عيل فان يعقوب من ولد اسحق ويوسف من ولد يعقوب ان  
قلت فما ذكرتم تبين ان نوحا وادريس ههنا لعدم كون واحد منهما من  
ولد اسما عيل وقولهم يتوفى نوحا لانه كان بنوح مل نفسه غير انما  
وسمى ادريس لانه كان بكر محكم اقدوس من الاسلام بشعرهما  
عريان فكيف التوفيق قلت ذلك خطأ منهم فان نوحا وادريس لفظا نوح  
مع ثلث المراتب نوح نوحا ونوحا لفظا وادريس ههنا ايضا لانه كان نوح  
على نفسه وقوله ان نوحا نوحا ظهري الى ظاهره فلهذا الاشتقاق ان يتحد  
بين اللفظين متساوية اللفظ واللفظ غير واحد ان المراد من اللفظين اللفظ  
من لفظ واحد قلت الشيخ ابو علي فعلا عنه بعد ذكر قولهم سمى ادريس  
ادريس الخ وفيه منظر لانه اسم مجموع لذلك امتنع من العوف ولو كان  
افضل من الدرر لم يكن غير مريب هو العلية وكان يجب ان ينصرف  
انتهى وكذا قولهم ايوب من آب يوب واليه من آب يوب ومنه  
ما ذاهم يلبسون اي الحسون من النجاة والرحمة كل ذلك غلط واضح

وهم فافصح كيف والمبسر كما ليس لا يعمل الا منوعا من الصرف فلو كان  
من المبسر لكان عربيا وبقيت فيه العلية وحدها وقولهم انهم انصرف  
استعلاء من حيث ان اسم لا يظفر له في الاسماء العربية فثبتت العربية بالاسماء  
البحرية التي لا تنصرف مودود لانهم يقولون يا زميل وبع من الرجال  
الشديد والضعيف ضد واخر من الطلح واخر من الصبح امرؤ من  
الضفر وذياب ضريح طبع الصبح وقالوا هو من الصفرة خامة ومثله  
كثير كالاعرجاء وحيوانات من الحشر والرجيل وهو الجحش ونحو ذلك  
كما لا يخفى على من له زجاء بعلى اللفظة واحاطة بالاوراق العربية وقد  
ذكر والقدم عمدة الاسم ومعرفة ان واضعه من ولد اسعافيل ام لا طر فاعيد  
رجع الجميع الى طريق واحد الاول التعليل ان فعل فاعل بعض ائمة  
اللفظة قال الشيخ عظام الدين وطريق معرفة اي الجملة الفعل واجتماع  
اعلا اللفظة على ما نقل صاحب المعصل من صاحب القواعد انتهى فان فعل  
احد ائمة اللفظة ان في هذا الاسم جملة فاعل فاعل وان فعل آخر ليس فيه جملة  
فعل من لبننا الثاني خروج فاعل عن اطلاق الاسماء العربية وذلك  
ان لو زانها محصورة والذي ذكره الزبيدي ان جملة ائمة الاسماء الجرد  
والزبدية قلت مشرباء وثمانية ائمة الثلاث مائتان وثمانية وثلاثون

بناء منها الجهر ومنه عشرة ابنة واحد عشر بناء بناء على ثوب وزن وثلث  
والبقية للزبد في غير منه والربا على واحد وستون بناء الجهر ومنه خمسة والبقية للزبد  
في غير منه والبقية للزبد في غير منه والربا على واحد وستون بناء الجهر ومنه خمسة والبقية للزبد  
وزن اسم عن هذه الألفين ففيه الجهر كما رسم وأربعهم فان مثل هذه بنو الزبد  
منقود في ابنة الاسماء في تلك العرب الثالث ان يكون في اوله وزن ثم  
راء نحو زجر فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون في لغوه زراء  
بعد دال نحو زجر فان ذلك لا يكون عربيا الخامس ان يجمع فيه الصاد  
والجيم كالصالحان والجمهر السادس ان يكون فيه الجيم والفاء فانها لا يجمعان  
في كلمة واحدة الا ان يكون معهما كالجهد وقلة للزبد فانها معربة كزبد والجهد  
الغصير وجوزق الفطن والجمو إلى كسر الجيم واللام هو بفتح الجيم وفتح اللام  
وكسرهما دما والجملا من كحل ابع البندق الذي يرمى به في جوف البعوضة  
وجوزق كجوزق واحدة قربة وغير ذلك من الأمثلة السابع ان يجمع فيه الكاف  
والجيم كالجيم كاسكوب الثامن ان يكون خماسيا او رباعيا على من حرف الذا لانه  
وهي ستة الفاء والراء والميم والتون واللام والباء يجمعها اولت فرميت  
والثاني يجمع في الذب يوجد في جزيرة الامدلس فان الاسم الخامس والربا  
العرب لا بد ان يكون غير شيء منها نحو جعفر ويخرج ويخرج من عمل

وقرطاس ومحورش واما نحو عجب الدجيب والقسطوس لشجرة قنبر النخيل ان  
تكون بالحزب والزهرة فذلك في الفصائل والدرجدة للكسوف والقطع فتاذ  
ذكر الاربعة ابو الفتح هذا ما جمعه برحمتنا في شرح النسيب وغيره انتهى ذكره  
من الطرق التي تعرف بها الهمزة الاسم وحاصلها انك اذا ريت امما  
فانظر الى حروفها فكان مصدران قبل مرءا كتر جسر فاحكم بوجود الهمزة  
فيه وبشرط في تصديره بالتون قبل الراء ان لا يكون ذلك بيب الفل  
من فصل حتى لا يشتغل قلام برفع علما فانه كلمة عربية اجما ما وقع  
غير الراء والتون وعدم انصرافه للمعلمة ووزن الفعل وان لم يكن كك  
فاما كان نحو ما زاد بعد دال نحو مصدر فاحكم ايضا بوجود الهمزة فيه فان  
مثل ذلك لا يكون عربيا وان لم يكن مكمل فان اجتمع فيه الهمزة مع الصاد  
المهملة نحو الصولجان والجسر ومع القاف نحو تخنق والكاف نحو الكرم  
فاحكم اين بوجود الهمزة فيه فان اجتمع الهمزة مع الصاد او مع القاف او مع  
الكاف في كلمة غير موجودة في كلام العرب وان لم يكن كذلك فاما كان  
خاتبا او رابعا وكان مائرا من حروف الزلافة فاحكم اين بوجود الهمزة  
فيه الا الاشارة الاربعة المذكورة الشاذة فان الهمزة فيها مغمودة وان  
لم يكن مكمل ولم يكن خاتبا ولا رابعا او كانا خاتبا او رابعا ولم يكن مائرا

من حروف اللام فانظر للمدونة فان لم يكن وزنه كوزن الاسماء العربية  
فاحكم بوجودها فيه كما يرسم واربهم وان كان وزنه كوزنها فيجب عليك ان  
تقل الهمزة اللغزة فان نقلوا ان فيه الهمزة فاقبل وان نقلوا ان ليس فيه الهمزة فاقبل  
اخبار ان خالف بعضهم بعضا وان قال بعضهم في إعطاء الهمزة بجميع قال الاخر انهم  
قالوا ان ترتب على خلافهم ثمرة اولها فان لم ترتب عليه ثمرة كما اذا اختلفوا  
في الهمزة لم يترك على خلاف حاجته هناك الى ذكر ما يترجح به قول بعض من الاخرين  
في خلافهم وانما كان الخلاف في الهمزة لم يترك على خلاف فائدة لان ذلك الاسم  
الذي اشتمل على العرب سواء كان عربيا او غير عربيا يقبل اللام والاعانة والتوا  
والجرح مع ما للشرقات من الانواع كالاسم القائم على عريضة الاجماع وان  
ترتب عليه ثمرة كما اذا اختلفوا في الهمزة على فائدة على القول بوجود الهمزة فيه  
يمنع من الصرف للعلمين لو ملل القول بفقد ما ينصف لفقد ما فالترجح  
للقول الموافق للاستعمال الغصوبا بمعنى ان الغصوبا وان اشملوه منصرفا  
مع وجود شرائط الهمزة فيه وفقد اللام والاعانة والتوا في الشرعة  
والثاني في نحو ما لا ينصف الاسم لاجله فالترجح للقول بانصرفه  
والا فليقول بمنع من الصرف وان كان الاستعمال مختلفا فالترجح للقول  
الموافق للاستعمال الاكثر وان وافق الاستعمالان فاما ان يعلى الغص



ام لا فان مل كان كان من الاسماء الانبياء المعلوم من لغتهم فواضح امره  
وان لم يعلموا لقول كان اي القول ان مستويان لا يرجع لاحدهما على الاخر  
وقيل الترجيح لقول جرير لان الاصل في كل لغة ان لا يتخالفان  
اخر ومن المعلوم ان هذا اللفظ المختلف فيه قد اشتهر في العرب فلو قيل بغيره  
لا يلزم مخالطة لسان بل كان لو قيل بالجملة يلزم ذلك فالتا في مرجح  
فانهم هذا بعض ما يتعلق بالجمعة الموقوف عليهم تحقيق حال عزير واما تخفيفها  
وشرح ما فيها فطلب من سائر كتبنا ولا تخبر بها الكبر فاما قد بد لنا  
هناك جمدا فيها بلطف من الله وعون منه هذا تحقيق حال عزير  
اعلم ان اسم الجعي كعازر وعيزار وعيزرايل اذ ليسوا من ولد  
اسماعيل فيما يذكر في تلك الجوهري عزير اسم الجعي مثل نوح ولوط وهو تصغير  
عزير انتهى وفي القاموس مثله فجاء يمنع من الصرف لجمعة وتعريفه  
فاسمه المنصرف فيحتاج الى الدليل فنقول في الجملة لا تمنع صرف الاسم  
على الاطلاق بل بشرط في ذلك الاسم الجعي عند من ذكر الخاء على ما نقله  
الروض شيطان الاول كون الجعي ملما في اول اسماء العربيه الثالث  
الزيادة على التثنية فلك صاحب الجوامع بشرط ان لا يكون بباء التصغير واكثر  
اي المحتاج تحريك الاو مساقا في ثاثير الجملة ايضا فقال لو كان الاسم لا يجي

على ثلثة احرف ووسطه متحركة لمنع من الصرف وهو بانحوائك فالتركي  
وقولهم ان الاسم الابهج متى كان على ثلثة احرف ينصرف وتحرك الاوسطا  
لانماثرله في الجمة اول وذلك لان تحرك الاوسط في الموشح متوقفا انما اثر  
لقيامه مقام السادم على لانه الثاني وهو الحرف الرابع واما الجمة فلا  
علامة لها حتى يثبت شي من هذا بل الابهج لمجرد كونه لا شي لا سكون وسطه  
او تحركه يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام الجمة لان  
التركيب لا مهم على الطول ولا براعون الا في الوزن الخفيفه بخلاف كلام العرب  
ينصرف فاذا عرفت هذا فاعلم ان عززي وان وجد في الشرط الاول  
الا ان الشرط الثاني مفقود في لانه وان كان نرا هذا على الثلثة الا ان  
الثالث لا التصغير ولا ماثرله الحاء فالاسم بما قبل التصغير قبل التصغير  
عززي يكون الاء وليس متحركا حتى يمنع من الصرف على ضعف القولين  
وهو قول ابن الحاجب فهو على القولين منصرف لفقد شرط الجمة فيه  
وهذا معنى قول الجوهري عززي اسم ينصرف الخفة وان كان اجهتا مثل  
نوح وابط لا انه تصغير عززي وانتهى اي ان سكون وسط اللفظ واجب  
وبما التصغير لا يؤثر في ثقله فيشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج  
عن وضع كلام الجمة لان اغلب كلامهم على الطول ولا براعون الوزن

الخصيف بخلاف كلام فلهذا لم يصرّف مع انما يحذف في العا موبس عزير يصرّف  
لخصفه ومعناه ما قلنا معدا ما لم يخطر من قرء عزير بالتووين فبجعله مبتدا  
وابن قد خبره مثله قال في التفسير الميسر ابن ابي عمير قال البيع مبتدا  
وابن الله خبره ويحمل انه جعل عزير مبتدا وابن الله صفة وجعل خبره  
محذوف اي عزير ابن الله لما مثله وبل يحذف التووين لان شوا عذبه  
ان يكون ابن مضافا الى عمل ولهم الجمل لا ليس ملأ بل كل عند ورح لا  
يحذف التووين كما في هذا بين التمس محبوبي فانهم وامام من قرئ خبره  
مع ان القياس للمعر فخصه ان يكون فوجهه فرائس مبقى على ذكر مقدمه  
وهي ان التووين يحذف لاحد سبع اشياء الاول دخول ال  
نحو الرجل الثالث الانضافة نحو فلام زيد لان الانضافة وال لا  
بجامعا التووين بحال ولج هذا اللغوي من قال كاتي ثوبين واطاعة  
فحيث تراني لا تحمل مكانيا ولو جعل نفسه مضافة ومخالفة ثوبيا  
لما بنى اللغوي الثالث شبه الانضافة نحو لا مال لزيد اذا التفتد باللام  
مفعول فان قدرت فهو مضافا الرابع ما نفع الصرف نحو فاعلم ان التووين  
من خصائص المنصرف والقول بان التووين محذوف عن غير المنصرف  
ينتهي على ان الاصل في الاسم المتكسر ان يكون منصوبا وان قلت

ان كلاما من التصريف والمنوع اصل في اسمها لكن القول به صحيحا اذا المنوع  
من الصرف كان بلا توين في ابتداء الومض لا ان كان متونا فمخفف منه  
التوين وتوضيح المسئلة يطلب عن كتابنا الموسوم بكتشف الاسماء اعرج  
مغني ابن هشام الخامس اتصال الغير نحو مناريت فمن قال انه غير مضاعف وانما  
على قول الاضافه لمخفف لها السادس كون الاسم على اسمها كان وكنهه  
او لقبه كصولة بما اتصل به واخفف الى علم من ابن اواينة فشرط الحد  
اربعه الاول ان يكون الاسم على فلو كان غير علم لا يحدف نحو  
رجل ابن زيد الثاني ان يكون موصوفا ببن اواينة فلو وصف بغيرهما  
لم يحدف الثالث ان يكون متصلا ببن اواينة فلو كانت الاتصال  
نحو زيد الفاضل ابن عمرو لم يحدف الرابع ان يكون ابن اواينة مصانفا  
الى علم فلو كان مصانفا الى غير علم لم يحدف والوجه في حذف التوين  
ان وما لهذا الامر من انما اكثر استعمال ابن بين علمين مصانفا للخصيه  
فجعلوا الوصف والموصوف بمنزلة اسم واحد كما جعلوا ما كات في الرجل  
طريف فحدفوا التوين ولم يحركوه بالكثر لان النقاء الساكنين كما يحرك في  
زيد الفاضل لان الساكنين كانهما النقيض في كل واحد فحدف الاول منهما  
التابع الثاني الساكنين فان التوين قد شابت حروف اللين في الآخر

في انها تزداد كايرون وفي انها تدغم فين كما يدغم كل واحد من الواو والياء  
في الآخر وفي انها قد ابدلت فيها الالف في الاسماء المنصوبة وفي الخفيفة  
فلما شابت حروف الكين اجريت مجازها في ان حذف ساكنة الالف  
ان الساكنين وقد وجبت فها من لاف ساكنة اذا كانت خفيفة بعد العلة  
وهم لولم ينظر واللاتر ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فصل على  
اللاحقة للفصل المحذوف من الاسم وجوباً اليهم لتلك العلة لكن هنا يتم  
النظر الى ذلك من وجوب المحذف فمحذوفه قليلاً وعلى قراءة من قرأ  
احداً قد الصمد غير تثوين وحذف جاء ذلك في التثنية كرا فله  
لا فالفته غير مستعبد ولا ذاكير الله الا قليلاً فمحذوف النون  
من ذكر الالف الساكنين وهو عطف على مستعبد وقد عمل النصب في  
اسم الجلالة لا اعتماداً على النون وقرء عمارة بن عقيل ولا الهل سابون  
بذلك تثوين سابون ونصب التمارين عرفش هذه المقدرة ما عمل  
ان سقوط التثوين من غير واحد وجهين من الوجوه المذكورة وهما  
كوجبان الآخر ان اى المحذف الالف الساكنين ولكون غير اسماء  
موصوفة بامر فحذف على فعل الاول غير انما مبداً وامن خبر  
وعلى الثاني الوصف الموصوف بمنزلة اسم مفعول والمفعول لا يكون جملة

منقلة بنفسها مفيدة فلا بد من اختصار من آخر بقدر انضمام اليه ليعم  
جملة ذلك التاجز والمضمر صاحب البيت او نحوهما ويحمل الكلام على  
من الاعراب الأولى ان ان يكون عزير بن اقدريد وذلك المضمرة  
الثاني عكس هذا والتقدير على الاول عزير بن اقدريد صاحبنا وعلى الثاني  
صاحبنا عزير بن اقدريد لا يؤم ثاوي الوجهين المذكورين بحذف  
التون فان الوجه الاول وهو ان يكون حذف لا لبقاء الساكنين اولى  
ولا كان حذف التون للساكنين قبل الوجهين الأولين ان قوله  
عزير بن اقدريد كقولهم والميم من اقدريد واعراب الثاني على المبدأ سبها  
والنخبة بلا اختصار فيبقى ان يكون الاول مثلاً معناه ان الأصل  
عدم الاختصار والثاني ان الكلام المؤلف من المبدأ الموصوفين بغير  
كقولنا يزيد بن عمرو صدقي ذاك كذباً ومصدقاً فالكذب والتصديق  
انما يرجعان الى خبر ذلك المبدأ وتعلقان به لا الى صفة فلو قال احد  
لمن قال يزيد بن عمرو صدقي كذبت فلكن به ثمازج الاخبار وعزير  
بانه صديقه لا الى توصيفه بزيادة بانه بن عمرو فالمقصود من قوله كذبت  
ان يزيد بن عمرو ليس صديقك لا انه صديقك ولكن ليس بن عمرو  
فبقى الوصف مسلماً عند الطرفين وعلى هذا فقولنا عزير بن اقدريد



لو كان وصفا وموصوفا باضمار المبدأ والخبر لزم ان يكون موصوفا غير  
بأنه ان اقدم سلمه عند الجميع لما قلنا ان الصدوق والكذب بائنان في  
الكلام الى الخبر لا الى الوصف فليزم ان يكون الكذب في الايز وهو ذلك  
قوله ما فوائدهم ما تدركون عز بر معبودا وصاحبنا وكوثر ابناء آتينا  
ومثاده ظاهر على الناظر وهذا هو الوجه لا مرنا والفهم عند ذكر هذا  
الاعراب على قراءة عز بر بالتووين فمحتمل ان عز بر اسم اعجمي منصوب  
عند أهل الفرائدين ويحمل احكاما ضعيفا ان يقال ان سقوط التووين  
عند من أنقطه لأجل منع الصرف لان فيه علقين الجهر والتعريف لكن  
لا مطلقا بل بناء على قول الزمخشري ان الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن  
الوسط جائز صرفه وذلك صرفه بمرجعية حيث يجوز متجاوزا عما ذكر  
اليه ان الحاجب من ان الجهر يؤثر مع تحريك الوسط فالتأثير يمنع الصرف  
مع سكونه فاقع عز بر الصغير عز بر هو ثلاثي في وسطه ساكن لكن لا يخفى  
ضعفه لانه لو كان للجهر تأثير مع سكون الوسط لمع تحريكه ونوع  
غيره صرف في شيء من الكلام وثمة رده مطلب من تحريرا ولما كان  
مذهبا ان الثلاثي الساكن الوسط يجوز ذلك صرفه قال في كشف الخفاء  
اسم اعجمي والجهر وتعرفه بامتناع صرفه انتهى فجعل وجه سقوط التووين مع

الصرف هنا على ما أثر العجمة في الثلاث في الساكن الوسط وقد عرفت ضعف  
هذا وعلى أن سقوط التويز ليس في غير منع الصرف ثم قال في  
تويز فعد جعله عربيا انتهى فحمله وجب من حيث كونه عربيا اذ لو قال  
بجيت لان يمنع من الصرف لما أثر العجمة في الثلاث في الساكن الوسط عند  
وقد عرفت من نص اهل اللغة انه اجماع وان كونه منو ما ليس اخلالا للبدل  
المحلى الذي ذكره شامل فاشد فاعلم ما ذكرناه ان في قوله  
عزير ابن ابي عمرو وهو من الاعراب الاولى ان عزيرا بالتويز مبتدا  
وابن ابي عمرو وجهه عدم سقوط التويز فعدا في شرط العجمة وهو الزيادة  
على الثلاث الشاذ في عزير بالتويز مبتدا وابن ابي عمرو وجهه  
محذوف والهاء عدم سقوط التويز من عزير لاجل ان ما اضيف اليه  
ابن ليس ملأ وهو لفظ الجلالة الثالث ان عزيرا بن ابي الله بالتويز  
خبر والهاء المحذوف مبتدا وعدم سقوط التويز لما ذكر في الوجه الثاني  
الرابع ان عزيرا بالتويز مبتدا وابن ابي عمرو وجهه التويز انرا اسم  
عربى كما زعم الرعشى الخامس ان ابن ابي الله خبر وعزير مبتدا محذوف  
تويز لانها الساكن السادس ان عزيرا بن ابي الله مبتدا وخبر الهاء  
المحذوف ومحذوف التويز لوقوع ابن ابي الله من العلين السابع ان عزيرا

این قدر غیر حذف منزه التوین لما هو الحنا ببدل الشامن ان عزیر میتد  
حذف توین من الصوف کما نزع الزنجری وابن الله خبر هذا ما ورد  
بیانه في هذا المقام وانما بسطنا في الكلام فانما لم يصل الي اكثر كثير  
من الاعلام وختم غیر من اولی الافهام وترجمنا نکت فی اقدامهم  
وكلت فی اقدامهم فمحمدا قد المعال علی اصناف الحال بنما موضع  
انما من طراز بحسب الخط وحذفنا اعلات هذا ايضا مما قل من نعتن له  
ونقصید ان لحذف من نعت بحسب الخط شروطا اذا اجتمعت في موضع تحذف  
والا فلا الأول ان يكون قبله علم فلا يحذف من الفاضل ابن زید  
لان ما قبل ابن اسم فاعل لا علم الثاني ان يكون متصلا بالعلم  
الذي قبله فلو انفصل عنه كما في زید الجلیل ابن عمرو قائم لا يحذف الثاني  
ان يكون ابن وصفا للعلم الذي قبله فلا يحذف من زید ابن عمرو لان  
ابن خبر زید الرابع ان يكون بعد علم فلا يحذف من زید ابن العالم  
حسن الخامس ان يكون العلم بعد لذكر فلا يحذف من علی بن مریم  
نوع لامن عبد قدر بن محوف کسور محدث قال في الآی وکانها امه  
واما ابوه فاسحاق السادس ان لا يكون ذلك بعد العلم قبله ایا  
فلا يحذف من محمد بن خالد بن محمد لان ما كانا جده محمد ولا من جده

ابن الخطيب شاعر لأن الخطيب ليس بالأقرب بحسب هذا من عظمته من حذفه  
 وهو الملقب بالخطيب ثالث الترتيب كجوزي يلعب منه جدير بالشاعر فلا  
 من اشياء الممنوع خطأ والتوطين لفظا في المثال ولفظا من مقام في ذلك  
 في شرح ضمير الفصل من غير التاخير ان لا يكون اجنبيا فلا يحذف من  
 مقدما ابن الأسود صحابي لأن ابا عمرو بن العلاء والأسود قرأه  
 وكتبه فكتب اليه وهو في قراءة الحديث خطأ انزعت الشا من ان لا  
 يكون الا بن مشي ولا يجوز ما ولا مستغرا فلا يحذف من جاء من يد وعمر  
 ابنا بكر ولا من ذهب يد وعمر وكبر ابنا خالد وبنو خالد ولا من  
 حاتم بن بني عمرو التاسع ان لا يكون العمل الموصوف واقعا في اخر

سطر وابن الصفة في اول سطر اخر كما في هذا الشكل حاء نون  
 الا بن الواقع صفة لعلم واقعا في اخر سطر والعمل الذي خيف اليه  
 في اول سطر اخر كما في هذا الشكل عائذ بالله العائذون لا يعدل به  
 عن الصفة الى الاستفهام فلا يحذف من عمل تيمم ابن غير فمذا عشرة  
 شروط الحذف منها ابن اذا جمعت في موضع الحذف كما في محمد بن  
 عبد الله بن قيس بن ابي اسود والاولا والوجه في حذف المنة  
 من ابن عند اجتماع هذا الشرط هو الوجه المذكور في حذف التوطين

من العمل الموصوف. وهو انما اكثر استعمالا بين علمين وصفنا مع  
الشروط طلبوا تخفيفه فحذفوه لفظا بحذف الثوبين من العمل الذي قبله  
ونحذف بحذف الهمزة من رفاذا عرف هذا فاعلم ان عزير ابن ابي  
فلذكريا له وجوه من الاعراب وابست شروط حذف الهمزة خطأ موجودة  
الا في الوجه السادس والسابع كما لا يخفى فحينئذ فيها على الوجهين لا مط  
فعدم الحذف على الاطلاق دليل على ضعف هذين الوجهين وقد قلنا مرارا  
ان ظاهرا قوله عزير ابن ابي قد كثر المصحح ابن ابي قد وهو كلام مركب من  
المبني والغير فذلك مثله فباقي الاوجه ضعيفات ونقول بحتم ان يكون  
الاثنان من عزير ابن ابي قد وافعا في قران في اخر سطر واقد في اول سطر اخر  
او يكون عزير وافعا في اخر سطر واين اقد في اول سطر اخر فيكون قد اشقى  
الشرط التاسع من ذلك الحذف من ثم استكتبوا الفرائدين الاخرين من هذا القرا  
او من القرآن المكتوب منه فحذفوا الهمزة من الجميع لعدم صراحتهم بالقوا عد  
فانهم غائبة المراد من العمل الذي شرطنا ان يكونان وصفنا الراعي  
من ان يكون اسما اوليا او كنية وقد كتبنا في الدين ثلثا لابي عبد  
المطلب ابن الشيخ جمال الدين الصافي ما تالا من هذه المسئلة  
ما نايقول لعالم العصر بتنا + ومن لديه يرى التحقيق طالبه ٨٨

فالدار على جوار تلك برعائدها      من قولنا مثلاً في الدار مناصبه  
 ومن امانته همز ان اراد فعله      يكون موصوفه اسم انطالبه  
 ام كونه على كانه ولو اصابه      ما وكنيه ان اراد المحذو وكما بعد  
 اغدنا ان راينا الحق مخفنا      الا وانت على الخير ناصبه  
 فاجاب السؤل بقوله      يا معنلا لم يزل يهدى القدر  
 علويه وروينا سحابه      فانبتك الدار رحم السبيل الى  
 التذكير فامنع اذا في الدار      والاسم من موصوفه غير ان انبا  
 او كنية فان تركب المحذو في خبره      هذا جوابي ما عذر ان يجد خلا  
 فصدر العجز والتقصير كانه      لانك ما جالحت على ملأ

### فالعمل بحوى بيت الخطير طالبه

سُئِلْتُ      من وجه تجوزي الغم والكفر في الدار على الغلو  
 والتل في الزايرة الجامعة وكر في رجعتكم وهذا صورة كتاب  
 التامل بمرآة من الرحمة الحمد لله الذي بحسبنا الله ومكة نكر  
 والصلوة على ولاؤا أمر الذين برقتهم الميوت لغيركم ثم التلام  
 على من الأعداء بفضلهم لغيرهم وفتاح كنوز البر وكشاف الرموز  
 والبر مؤنس قوام الجود والجليل      من صير مقامه الفضل العلم  
 الذي قيل في شانه لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم



بل ما هذا بشران هذا الامتياز كرههم وبعد فقد بلغني بامولاي  
ان جنابكم تجردت في قول الامام عليه السلام والتد في الزيارت  
وبكر في جعلكم كسر الكاف ضمها بل زخمون الضم على الكسر وما الذي  
لم ذلك مع ان الموجود في كتب الادعية والزيارت المصحح للمعربة كلتا  
بالكسر ولا يكاد يوجد موضع بالضم فان كان ذلك للالفاظ التي  
العربية والصواب الصرفية فهي تفتحه الكسرة قد تفرقت المضاعف  
للعدتي بحب ضم منه واللازم يحكي كسر منه اذا كان ماضيا ما على فعل  
بالفتح وتكرار لازم فلهذا الامر ما يمتنع بهما ويطغى على التقديرين  
يعدى الى على الاول وعلى الثاني فهو كسر الى الدنيا وتكرار على فلان  
وما فيه فعل بالفتح لا فعل بالكسر لعدم قيل يفعل ولا فعل بالضم لعدم  
يجوز المضاعف وان كان بالنظر الى الامور المعنوية والمناشاة الخارجية  
فأعلم بذلك حق الاملام لتفوز من كانكم في فهم المرام والسلام عليكم  
ما بقيت دقيقت الليالي والالام انتهى **حبيب** بان توضيح  
وتشجيع المرام يستدعي تقديم مقدمة وهي ان الفعل الماضى اذا  
كان ثلاثيا مجردا فاما ان يكون على وزن فعل يفتح العين او على وزن  
فعل بكسر العين او على وزن فعل يفتح العين او على وزن فعل يفتح العين  
ايضا فعل يفتح العين فان يكرر يكرر هو في الاصل على وزن فعل بالفتح

لكن يمكن حصره للأدغام فنقول ما ينقسم إلى ما هو قياس مضارع  
الكسر وما تناسل مضارعه الضم وما قياس مضارعه الفتح وما يجوز فيه الأول  
وهو الكسر والضم فهذا لرابعة فقام القسم الأول ما قياس مضارعه الكسر  
وهو أربعة أنواع الأول ما فاعلة واو كعد وولود وعطا ووقف  
فإن كسر العين يجب بمضارعه من غير استثنا والمحمول المحذوف بحذف  
الواو كعد وولد وعطا ووقف وثالث بعض الضلالة في شرح قصيدة  
ابن مالك التسماء ما بينة الأفعال القول بوجوب كسر مضارع هذا النوع  
موجب فانه قد جاءت أفعال منه بالفتح بل أنا أقول بالشرط كون لا يفرق  
خلق فاقى ثبعت موارد فوجدت خلق اللام منه مفتوحا كوجها التيسر بحاء  
وقى مرد وخصير من مجرى ولد يخرج ما ورد منه بدو زكرو وزعزعه  
كقوله انتوى في كلامه فظن من وجهين الأول ان هذه الأمثلة  
وغيرها في الأصل بكسر العين ومن ثم حذف الواو من الجميع إلا أني أنا  
لا أحذف إلا إذا وقعت بين الباء المفتوحة والكسرة اللازمة وفتح العين  
بعد حذف الواو لحرف الخلق واما بدو فغير محض بدع فالفتح في خلقه  
من هذا النوع غار عن معنى أصل الكسر قال ابن مالك في بعض نزهة الأبد  
لحذف الواو من مضارع نحو وضع من يدقها ان يكون الواو وحدها  
او مع الفتح الموحدة او مع الضم الموحدة او مع الكسرة المقترنة

منع من الأول والثاني ثبوت الواو في جمل نحو من ذلك انما  
مع الضمة المجرودة في نحو مع ان الوجود لنوى من المنوي فتعين  
الرابع وهو ان يكون سبب جملتها الياء والكسرة للنوية فكان وضع منع  
في الاصل من باب ضرب بضرب فتحت بحذف نون كسرهما انتهى هذا هو الذي  
اجمع عليه ائمة العربية كالزحشي وابن الخياط الرضي رضي الله عنهما وان  
مالك وابن هشام نعم هذا ان هذا السادس لعل هذا الوقوع  
ذكره مثلاً بلزم من قاعدة نعم والافق يتم بهذا مع ان كسر العين مع  
حرف الحلق كسر في الكلام انتهى ويقال عليه شعر الكلامهم لعل العبد ان الحذف  
على الكسرة فان الضرب هو العمل بالواعد والاحكام الخاصة المستنبطة من  
كلام العرب الثاني انه اشعل ما لا يشعل العرب وهو ما هو بدع فانهم انما  
وتركوا استعماله ولو ترك قوله في تفسيره من كان له رجة كان يقال بدع  
المراد ما خسر بمعنى برك وهذا من الوداع في ودعه كوضعه ووقعه بمعنى  
هذا وجاء في الشعر وقعه وهو مودع وفرض اذا ما قد قلت تزلت  
وهو فرض انه هو بالجملة قياس مضارع هذا النوع الكسر واما الجدل في ضم  
الجهم في قوله لو شئت قد تقع القواد بشرية بدع في السواد في الجدل  
ضعيف قال الجوهري لا نظير له في باب المثال واما هو جبر ويجعل ضم الجهم  
ونحوها فلا يرد ان نقصنا اذا الكلاهما من ما خسر معقول

التنوع الثاني ما عبرا نحو ما، وما، اي مرجع وان اى ظهرا  
اي قرب وما، اي كذب وحا، اي يسر غاب طاب، صاد وصاد  
وساد وطاد وزاد و باع و ذاع و شاع انشرب ضاق ولاق فانحجب  
كسر بين مضارع كجوى يعنى ويبعد بين ال آخر الاشارة وانما الزموا  
فكسريا ذكر مرعا على ان يكون الفعل بانثاء او بانثاء اذ لو قالوا فطرح طبع  
لوجب طلب الباء وادانثاء البنية مكان طلبس الياء والواو في الماخذ  
والمضارع ان قلت ليس الكسرة في حيث تفرق في الماخذ بين الواو والياء  
قلت قلت في حال التركيب نحو زيد الفري بينهما حال الافراد ان قلت  
ليس طلبثا في الماخذ والمضارع في خاتمة مخاف من الخوف ما بها من البنية  
قلت بل كنتم لما كسروا في هذا الباب لان قيل لكسروا طرفي الا  
فتح بين مضارعين لم يكثر الا في لغات قليلة فليقلبه حرف العلة من حاله  
بمخلاف فعل الفتح فان مضارعين مضموم العين وكسروا ما ترفعه حرف  
العلة واللام غير حركة ثنائيتها تلك الحروف في الراءون لهذا مضارع الزموا  
الكسرة في النوع الثالث ومن ما لا يراء والتزموا الضم في الآخر وفي الثاني  
الراء من كتابا في ان النوع الثالث ما لا ياء نحو في البيت وفي  
اللام وشوى في التزم على القول ودوى الحديث ويكون ان ودعى وشوى

وسمى بعضه ومنه وسمى ما تتركب من من مضارع غير ملوك من حلق  
كما في التسهيل نحو يفرح ويحز ويشتوي الى اخر الامثلة واما معنى  
مكسر العين في المضافه ونحو في المضارع فليس مما نحن فيه واما ان ياتي  
مشاذا واما اذا كان عترة من حروف الحلق فاما ان يكون فاعلا واما  
اولا فاعلا فمضارع من الكسر نحو اى باي وسمى بعضه وسمى به  
والا فاعلا فمضارع من اى وسمى به وسمى به وسمى به  
ونهى به واما بناء بغير اى فليس مشاذا واما الم لازم كسر العين  
في حلق العين لان مراعاة السات في نفس الكلمة يفتح العين للحلق سواء  
للاختلاف من التاثير الباني بالواو في النوع الرابع للمضارع  
الفاعل نحو ثبت يد وفتح اى صرخ وقرأى مررب وحق الامر اى وجب  
ومثل من الطرق اى طغى وان العليل ومثل الشئ فان عين المضارع  
منه يجب ان يكون مكسرا نحو تيب ويضج ويغزو ويحق ويصل وان يغزل  
والوجه في وجوب الكسر في هذا النوع هو حصول الفرق بين المضارع  
اللازم والمعتدى فان المضارع اذا كان معذبا يجب ان يفتح عينه مضارعا  
كما مباني وما جاء من هذا النوع على غير ما ذكرنا فشاذا وذلك على  
قسمين قسم الاول في خلاف القياس نحو مرتب يرمو عن الفعل

بعم طال وملك في الأمر ثلث تركه فيه وثق عليه الأمر بشئ مما صلب  
وحشر في الباب بخش دخل وفيه من الأفعال المضاعفة اللازمة  
اللازمة على يفعل بضم العين ملك مري الغم لا وان في مضاعف اللازم  
اللازمة العدد بانهى أي فكان المضاعف متعدد فبضم كما يصح للمضاعف  
المعدي بنفسه وقد ينضم على ذلك في الأمثلة حيث ذكرنا مع حرف  
الجر وقسم فيروجهما القياس وخلافه نحو شذبتك وتشتك  
وتشبتك وتشش وتشتت الأفعى أفعى وأفعى إذا تحفت بفهما وصوت  
والأبينة فيمنحصر فيها ذكرنا إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا خلاف بين  
أهل العربية في أن كرا لا يزم فالقياس في فتحه كسر عينه وجواكهم جمعوا  
على أنه من الأمثلة الخارجة عن القياس المخالفة له وأهل هو من القسم الأول  
من الأمثلة الشاذة لللزم فيها خلافا للقياس وأهل هو من القسم الثاني الخارج  
فيلقياس وخلافه قولان فلو قلنا ابن مالك في لامية وفلده  
شراحها جمع آخر على ما اطلعنا عليه الشيخ عز الدين بن جماعة في شأنه  
على الخارج يرد على القياس في المضاعف اللازم الكسر وقد جاءت منافعنا  
كثيرا خارجة عن هذا القياس بعضها التزم ختم عين مضاعفه وبعضها  
جاء مضاعفه بالجرين فالضرب الأول كسبعة عشر وعشر وعمل



وكتب الرجوع وفقدت النسر واجتازت ركن الرجوع وهو مبرور ومشد  
وذكر الباقي والضرب الثاني ثمانية عشر وذكروا فقد ذكر من القسم  
لللزم فيه خلاف القياس وملك الشيخ أحمد بن الدين في شرحه على  
الزيارة الحاشية بذكر بعض الكاف كهداية وملك الثاني جمع كثير من  
أهل العربية منهم ابن مالك في النسب فانه قال كرفية الضم والكسر حاصل  
ان يجوز الكسر والضم كلما اتما هو بالنظر الى القول الثاني ووجه الضم  
على الكسر بالنظر الى القول الاول قال فانه يوجب الضم فانه ومن جازوا  
بعضا العلامة الشيخ مرتضى الانصاري مع اقتداء المسلمين بحلول بقائه  
القسم الثاني ما قياسي من ضارعه الضم وهو اربعة اواخر  
الاول المضاعف المعدي نحو ضياء وهذا الشيء وقد وزف  
المرور من المزود هما وانه وفك فانه لم يوافق بين مضارعه كسب  
وبعد وبعد وزف ويدل وبذلك ملك الحار بوي لما علموا ان  
المضاعف المعدي يلحق بهاء الضم نحو يشد لزموا الضم في غير لانهم  
لو كسروا لزم القتل من المكسر الى الضم ومن شغل بالفتح غير ان لا شرا  
بحرف الحلق في العين لو اللام لانها ما لو نقول انما انتمو يحصل نوع من  
الحقة كبرى تلك على من واحد انتهى اقول لانا في الوجه الاول

نظر من وجوه الأول ان النقل من الكسر الى الغم يلزم في كل مضاعف  
مكون العين كيصير به ويحذف قبله يلزم من الغم هنا ان يثبت في المضاعف انما  
انها الضمير اعم من ان يكون المذكور او الموث والمحدود المذكور انما  
هو في الاول فقط فلا وجه للاطلاق في القول والثالث ان مضاعف من بان  
وجوه الضمير الثالث بعد ما وادى للفظ الغم من كسر قبل ضم الزا  
ان لا يلزم النقل من الكسر الى الغم لحلول الحرف المدغم بينهما الخامس ان  
تخصيص لزوم المحدود والمذكور بحال الاتصال الضمير لا وجه له فان يلزم لو  
كسر العين مواب اتصل بالفعل بالضمير نحو هبت او لا يتصل نحو هبت فاذا  
ثبت ان ذلك يلزم على الاطلاق فيرد ان المضاعف اللازم ايضا  
يلزم فيه ذلك مع انهم يلزم من الكسرية السادس ان المضاعف اللازم  
ايضا يلحقه ما الضمير فيلزم فيه المذكور بخلافه مع انهم يلزم من كسرية  
غايرة الامر ان الضمير المتصل بالمتعدى فهو مفعول والمتصل باللازم فهو  
مصدر نحو هبت اي الغرير الساريع ان قوله الفتح مشروط بحرف الحل  
في العين واللام لانهما في الصحيح لان حرف الحل اذا استدعى الفتح وان  
في احدهما ما استدعاه له هو فيما يكون بالطريق الاول فان المعلقة  
في الفتح متصل بحرف الحل فاذا تعدد كان ادعى الى الفتح لا لزوم بالنقل

و يحكم بان محاب عن هذه الاطوار اما من الاول فان الضامات  
كان في اجتماع المتجانسين وهو وقوع من النفل لذلك لم يمتو و صحيح ان  
الرفع للكسر من اجل ان مثل ضرب ياد هو لصحة قد يحمل ما لا يحمله غيره  
واما من الثاني فان المحذوف المذكور لما تم في المذكور حمل التوت عليه واما  
من الثالث فان ثلث الضامات فيه من الحذف يجب ان لا يغير على سبيل  
واحد ما ليس في النفل من الكسر الى الضم كما في الضمة صوت التلقين بالضم صوت  
التلقين بالكسر قبلها واما من الرابع فان الحرف ان كان من جهة اخرى  
غير حصين لم يبعد و اير مع ظهوره فعدم اعتدادهم به مع خفاء  
او غايه فيما بعده او لولا ما عن الخامس فلا بد ان يعلم ان النفل  
من الكسر الى الضمة يجوز ان كانت احدى الحركتين غير الازمة نحو ضرب  
لكن الجار يرد في الرضى في شرح قول ابن الحاجب سقط من ذلك الام  
التلا في الجرد لعل و فعل استقالا وهو ضرب بلعيا و اير وان كانا  
من الكسر الى الضم لان الضم في معرض الزوال بالجازم والنائب انتهى  
فعول نظام الذين التبا يورى في شرح ذلك القول الخروج من الكسر  
الضم ثقل على الاطلاق غير صحيح فاذا علم ان النفل المذكور معقودا  
كانت احدى الحركتين عارضين ولا يجنب منه فقول

المصاعف المتعدية قبل اتصال الضمير - يلزم فيه النقل المذكور لو كسر  
مينة الآنة من جهة عدم لزوم ضمته لانه لا بأس بربو لا يجلب الا جناب منه  
ولما اتصل به الضمير وهو مضموم فتقوى ضمته اللام بضمته الضمير والضمير لا  
منزلة ضمته اصلية لانها زائدة - فيقتل اللفظ وبهذا يظهر الجواب عن  
الاراد المتولد من النظر الخامس - هو ان المصاعف اللازمة يلزم فيه ذلك  
مع عدم اتصال الضمير به فتأمل وأما عن التامر في ان اتصالها  
المصدر باللام قليل لا يبلغ مبلغ اتصالها بالمفعول بالمتعدي  
فلا يناسب الا جناب يلزم النقل المذكور على الوجه المنوع في حاله الواحد  
فائدة وأما عن التامر في القياس ومنه ظاهري في بعض عنان  
العلم فان جميع ما ملو له الاحكام الصرفية والفورية تكسب بعد الوقوع في  
طائفة الكلام عليها ما اذا علم ان القياس في المصاعف المتعدية للضم  
فاجاب على خلاف ذلك فهو شاذ وهو على قسمين قسم التزم فيه  
خلاف القياس وهو فعل واحد ووجهه قال في اللسان اجتهادته  
من باب ضرب والقياس للضم لكنه فر من فعل انتهى وفي الصحاح حبيبه  
بالكسر شاذ لا لا ياتي من المصاعف المتعدية بفعل بالكسر الا ويشركه  
بفعل بالضم هذا الحرف وقسمها غير الوجه القياس من خلافه

وهو خمسة افعال على ما انحصر عليه ابن مالك في شرح الشهاب في لامية  
الاولى مربوق مرفولان الشيء يقوم ويكره ومرته القوم المركب الذي  
الثاني يشد ويشد او ثقة الثالث يشد يبت ويبت يثا الطعم  
ومنه قوله افعل كذا البتر اي فعلعا فك بعض الفصل اي انها مصدر بمعنى الطع  
واللام زائدة لا ترمز والثاني المتر ولا يمكن ان يدخل التويز للام وقد  
بعض من كلمة واحدة غير منصرف في الثاني ثالث طالعية فانها عمل للقطع خامس في اي  
كان يقع الرابع على الشرب يعلم ويعلم بقاء على الاجد نهار والشبه الآخر  
الشرب بالاول والعمل الثاني خامس ثم يقال ثم الحديث بمعنى لنفس  
وافشاء فهي الذي انحصر عليه ابن مالك في كتابه وتعقبه شارح لامية  
وقد كلام الناظم بوجه المحصر في هذا المحصر وقد ظفرت في العالم بالمعنى  
افعال بعضها في المصالح اي الاولى نقبت من الخبر بالنون بمعنى  
افشاء لثاني بمعنى ثقة ولثقة اجرم الثالث اعتر باعتبر واقتصر  
الحاء وهذه الثالثة في القاموس الرابع رغم رقم بمعنى اصح وهذا  
في المصالح ثم ورد على صاحب المصالح بان قوله في مادة رغم انه من ذوات  
الوجهين باني قوله في مادة بت ان ذوات الوجهين لم يعد انتهى اقول  
وقد ظفرت باعتبار بوجهين ويجوز وجوز وفي الكتاب الذي ترجمه

ابن عباس ضمن من البيت جزم الصادوكسها ونشد يدالرا المنصور جزم  
الله امر من جزم اذا جتمت ثالثا في الا حرف الواو في نحو ساء وركب ما ركب  
وفات ومات وماج وماد ومسا وقال ونزال وخال فحصل غلط  
الماء دخله حقه غاب وتلط على وطاف فان القياس ختم بين مضارع  
كسوه وهوب وهوب وهوب الى اخر الامثلة الثالث الناقص الواو  
نحو بدى ظهر وخلا للكانوسا ارفع ونشأ الخليل وشجاء شفه  
بشعر فان ختم بين مضارع لا ازم كبذرو ويخلو ويسمو ويهجو وانما  
لزموا ذلك حرصا على بيان كون الفعل واو بالانسان وكذا الوجه في  
التراهم ختم بين نحو يقول اذ لو قالوا في قال وغري يقول ويغزو ولوب  
قلب واوى المضارع بين باء لبيان البنية وهو عندهم اتم من القوي بين  
الواوى والباقي فكما يبين اذن الواوى بالياتي في الماضي والمضارع  
اذا لم يكن بين فعله حرف على واما اذا كان فلا يبين ختم بين المضارع بل  
على باقي الختم نحو دعى يدعى ويحيى الحيى ويقرى القرى ويغنى الغنى  
يدعى ويغنى ويقرى ويحيى بالفتح نحو على ويغنى ويقرى ويغنى بالوجهين  
نحو يغنى ويغنى ويقرى ويقرى ويغنى ويغنى الرابع باب  
المخالفة وهو الفصل الجوز المنديلان الغلبة الى الغالب من قول القائل



بعدها التحد معها في الماضي بغيرها وذلك ان المقابلة تأتي على صورة  
الفعل من كل من معموليها ووقوعه على الآخر من دون اشعار بالغالب  
منهما فاذا اردنا ان بين صريحا ما هو الغالب من معموليها ذكر بعد هذا الفعل  
المجرود منها التحد معها في الماضي بغيرها وذلك ان الغالب منهما مفتوح متاخر  
زيدا فضرته او مضربا وعلية في الضرب او غلبت فيه فالتحارب يردى وقد  
يقال متاربى فلان فضرته اذا متاربا غيرهما او كانت الغلبة في ضربه  
من الشكل وفيه ان وضع فاعل النسبة اصله من حيث اعربت مشاركة  
امر بين فيه الى الامر الاول بالفاعلية متعلقا من ملك المجتهد بالآخر على  
جهة المفعولية وبالعكس من نسبة الى الامر الآخر متعلقا بالاول فاذا قيل  
متاربى فلان فمتاربى دل على صدور الضرب من فلان ووقوعه على  
ضمير الشكل صريحا وصدور منه ووقوعه على فلان ضمنا فليكن مفتح قوله  
ويجوز ان لا يكون ضرته ولا ضربه ولكن كما ضربتكمها اتمون ثم ان  
هذا الفعل الذي ذكره هذا المفاعل لا يكون الا متعديا من باب نصر وان لم  
يكن بحسب الأصل كذلك بل كان لازما من باب نصر او متعديا او لازما  
من غير فيقال كما رمى فلان فكم تشترى العين متعديا وان كان كرم لازما  
بضم العين وكذا يضاربى فاضربه بضم العين وان كان ضرب بكسر العين

والمصادر فهذا كتاب مما يحب ضم من مصادر عدة مطروحة الأولى المثال  
وأولها كان أوانياً وأعيد بالواو في بعض حواشي البحيرة المصنوعة من الأ  
والثاني الثانيين وأطلقها بها من قبل الناس فأن كل واحد منها  
بينه عند ثبوت الغلبة فيها على غيره بالكسرة في المصادر دون الضمة لذلك لم  
حذف الضمة الأولى في شيء منها فعمل مضموم العين بل الجمع مكملاً لها  
نحو أول عد في دير أميني وبها يعني يد وارسية وأبعد واستثنى الكسرة  
من تلك الفائدة ما عدا أولها أحد حروف الحلق أيضاً عما منه أنه لم يرد في  
كل ما عدا ولا أنه أحدها أن يكون مفتوح العين في الملتصق بالمصادر فهو  
شاعراً في شعره يفتح العين فيهما وفي نظر من وجهين الأول  
أن ما فيه أحد حروف الحلق لم يفتح فيه الفتح لورود خلافته في اللغة نحو  
ير ودخل يدخل الثاني أن أبان به حكم في باب المغالبة شاعر شعره  
بالضم وكذا فخرية فخر ثم عمل بحوزة الألف في هذا الباب على مجرد  
بيان الغلبة من غير سبب الغالبة لفظاً كما سبق لأحد المتخصصين فحصل أن  
أي غلبت في الخمسة كان قبل خاصتك فحصلت قبل نعم وجعلت قولاً جريماً  
في رثية عمر بن عبد العزيز الشمس طالعة لبست كاسفة تنكح عليك نجوم الليل  
كانت قال الشمس ياكي النجوم والشمس عليك فغلبها في البكاء فافهمنا

من المكدر لذلك لا لأنها كاسفة فيكون النجوم تبك وتقبل ليس تبك من باب  
المغالبة نصب النجوم بكاسفة أي أنها المكسف النجوم والقر في حال الملوحة  
لعدم ضرورتها لبك كما أنها عليك وتحقق القول في البك بغيره إذا أراد الكمال  
والخروج عن المقام ثم إن جميع ذلك إذا الريدان يتبين صحتها ما هو الغالب  
كما أنك تفعل ما هو المغلوب فيها وما إذا الريد العكس هو أن يتبين صحتها  
ما هو المغلوب فيه من ما هو الغالب فيها بذكر المقابلة وهو في بعدها  
بالعمل المجرد بلفظ المجهول وينسب إلى المغلوب نحو منارة في ضربة بضم  
الفاء وكسر العين وهذا وإن لم أعشر على من ذكره إلا أن القول قد لا يراه  
العلم الثالث ما قياس مضارمة الفخ وهو نوع واحد وذلك كل ما  
يسند أو لا يند من حروف الحلق وهي الهززة والهاء والعين والحاء والغين  
والخاء ولذلك من باب المغالبة ولكن لا مطلقا بل ببلغة شروط الأول  
أن لا يكون معناه غافا كان فهو على قياس السابق من ضم عين معداء نحو  
قد رددت وكسر عين لأنه نحو متوجه صحيح الثاني أن لا يشتر فيه الكسر  
نحو شغل شغل شغل بالعين صوت من حلقه لا تفرد ويرجع يرجع ونزع  
نزع الثالث أن لا يشتر فيه الضم كيد عمل المتصرف من دخل وخرج يصح  
ويخرج ونزع بقعد وافتد باخذ وبلغ وبلغ وتخل الدفون وتخلد

قال ابن مالك في نصيبته وكان عليه ان يشترط ان يكون حرف المحل مؤنثا  
لئلا يرد نحو وعد بعد و وضع وضع وراع مع وضع على يد عوا و فاح المسك  
يفوح فان القياس في هذه الامثلة ليس يفوح بين المضارع بل كسرهما في بعضها  
وضمها في بعضها الآخر لان حرف المحل لا يماثر له اذا كان عين او لاما لما  
قائما وكوعد و وضع وكذا اذا كان لاما للاجوف الهائي نحو راع  
يسمع او الواوي نحو فاح يفوح وكذا اذا كان عين او لاما وادعى يدعي  
و انما كان القياس في هذا النوع الفتح ليعارضه خفة الحركة فاعل الحرف  
المحلق ويل يفتح العين اذا كان الفاء حرف حلق لان ما المضارع المجرد  
الثلاثي ساكنة فهو ضعيفة بالتكون فلا حاجة الى فتح العين الفم الرابع  
ما قياس مضارعة الكسر والضم ويؤكل كل ضل خلا من شرط الفتح وهي  
حرف المحلق في عينه ولا يروان يتبعين في الضم والكسر نهرة اوواع من  
الدواعي المذكورة نحو نكت المهد فقصره ينكت وينكت وفتح الثوب  
وجزوه قطعه ونشر الخبز افشاء وجز بين الشين حال ورفس برحله  
وعطل عليه الامر النسر فمدت الامثلة ونحوها يجوز في عين مضارعة  
الوجه المحلق ما ذكرنا فاذ يروا غنم فتحصل بما ذكرنا ان الماخضة اذا  
كان على وزن فعل يفتح العين فثارة يتبعين في عين مضارعة الضم

وذلك اذا اشتهر الضم فيه لو كان فيه مقتضى من المقتضيات المذكورة واخرى  
يشتق في الكسر وذلك اذا اشتهر فيه الكسر كضرب بضرب او كان فيه داع  
من الداعي المسطورة واخرى يشتق فيه الفتح وذلك اذا لم يكن مما يشتق  
فيه الضم او الكسر شهرة او داع وكان غير او كاسه حرفا من حروف الحلق  
كذل يثل ومنع يمنع واخرى يجوز فيه الضم والكسر وذلك في غير ما ذكر  
كالامثلة المزبورة ونوضح هذه الافهام بما لا مزيد عليه يطلب من سائر  
تخاطيرنا **سئل** عن قول جرير **وكان بالاباطح من صدق**  
**براني لو احييت هو المصابا اجبت** بانه لا اشكال في  
الاول قوله هو المصابا فان الضمير المرفوع ضمير فصل ويشترط له ان يطلب  
ما قبله غيبة وخطا با وتكلم كما يطلب بغير فزاد او غيبة وجمعا ونذكر  
وانايتنا وهنا غير مطالب والقياس ان يقول براني انا يطلب ضمير الفصل  
ما قبله وهو ضمير المتكلم وحده كقوله تعالى ان نرى انا اقل الجواب عن وجود  
الاول **ان في البيت** مرادنا يا اولي برآه لو احييت هو المصابا بالغيبة  
اي لو احييت ما يرى ذلك الصديق نعم محاسب الخلو من هذا فانه يكون  
ضمير الفاعل في يرى والفعول في الاولين واحدا وهو الصديق وهذا  
من خصائص صرف فعال القلوب ولا يجوز ذلك في غير ما بين ملحق اديبا

والأبو ضرب ينفى جذرا من الألف ليس ضرب ينفى خطا بما إذا انفرد بينهما مع أنما  
هو بحركة الشاء وهو قد لا يرتفع الألف ليس لاحتمال الذمول عنهما مع أن الألف  
في الأفعال العلامية لغاير العامل والمفعول وهذا التعليل مثل ما قيل في  
المضارع الذي كان أول ما ضربه ما من زائدة كنعلى ونجامل وندهرج حيث  
لا يكسر وب ما قبله لغاير المضارع كما كانوا يكسرون في غير هذه الأبواب الثانية  
نراء لو أصبت هو المصاب بالخطأ أي لو أصبت أماري أن تصدق هو  
المصاب بخلو من صدقة فصواب هو إذا أصبت أماري ما ضربه الفصل الثالث  
ما قبله الثالثة براني لو أصيب من المصاب بالساد الفعل المنه للفعول إلى  
غير الصدوق فهو تأكيد للضمير للشر في أصيب العائد إلى الصدوق أو لفا عل  
بري العائد إلى الضمير المعنى أن صدوقي لخلو من صدقة معي لو أصيب  
براني مصابا بالان مصيبة مصيبة وهذا عز ابن الحاجب فلك قالوا إنه  
للمشهور وهو لو أصبت فلفظ إذا لا يقول عاقل إذا أصابني مصيبة براني  
براني الصدوق مصابا بالان ذلك لغو في منظر فان اللغوية مسجلة  
لو كان مصابا بالكرة كافي عبارة ابن الحاجب ليس كذلك فانه في البيت  
معرف باللام فيفيد المحرر مصيبة المعنى أن صدوقي كذا صدقة معي لو  
أصبت براني المصاب أي لا يرى المصاب إلا آياتي دون غيري



فصاحب غريب في نظر مدعي عدم بالنسبة الى مصانف عند لان مصنفه محو  
في نظر عظمه وان كان في الواقع حقيرة وهذا معنى صحيح وجمله القول في  
الجواب الاول ان البيت لا يتعين حمله على تلك الرواية فان فيه رويان الجواب  
الثاني سلكنا ان الرواية كذلك لكن لا سلكنا ان الضمير للفصل وانما هو  
تأكيد لفاعل بران وهو ضمير الصديق الثالث سلكنا انه ضمير فصل وضول  
ان مطابقا قبله في المعنى فان الشاعر لما كان عند صديقه بمنزلة نفس الصد  
حتى كان بحيث ان الضمير به قد اُصيب بتحقيق الدعوى الاتحاد جعل  
ضمير الصد هو هو هو بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وهذا لطيف  
فانما من افعوى ومن افعوى فانه لا تخبر روحان حلتا امرنا  
ونبيهه قوله بكيت فنادتني فنادتني ما لي بالاولاد ان يقول  
مالك لان المعنى ان بكيت فنادتني فنادتني عندي كما في بقولها  
مالك لكن لما كان الباكي عند عند بمنزلة نفسها بحيث اذا اُصيب بها  
واذا بكيت كانها بكيت قال المصنف بالضمير المتكلم اي اى شئ لنفسه فقامت  
الياء مقام الكاف كذلك في البيت اقيم بمقام اما الرابع ان المتكلا  
على تقدير مضاف الى الياء والمصاب مصدر ميمي لا اسم مفعول والمعنى  
ان صدقني اذا اُصبت انا برى مصابي لكثرة صدقته معي والمصاب

وكان في الواقع حقيرا وما تقدم بالوصف فكثير منه فوارثا  
جنت الحق او الواضع والالهيتم القول لانه قبل ذلك ايجابا بالحق  
لكن لم يكن واجبا على من علمهم وانما قوله تعالى فلا تخيم لهم يوم القيمة  
معدا تخيل بغير من يدعي الفصل انه من ذلك الباب ايضا لان الابهة  
الاخرى مطلقا فانه الموانرين للأعمال فهو على تقدم بالوصف اي وزنا  
ناقصا وليس كذلك لان المراد واقدا على من يري بهم ولا يكون لهم  
عدا وزن ومقدار ومثله في الاستعمال اكثر من ان يحصى يقال فلا لا يقيم  
لخلان وزنا اي لا يحاسبوا لا يفتل ليهو من قبل الكتابة وطلوعها  
فلا حذف في الآية هذا ما ذكره ذهني من التحارب لو اخذت ادنى من  
من التحارب مع فوائد وزنا دخلت بيالى البالي من الجود قد يدي  
الايام والليالى سُئِلْتُ عن مثل السوط في شرح قوله  
هو ما من التوكيد لغضبي مكرر القولت درجى امرجى  
لنا كيد المفرد بقوله امرجى امرجى مع ان الظاهر انه من تأكيد الجمل  
اجب بيان الفعلين اما ان يكونا مذكرين او مؤنسين وفيه  
الاول فالجهم من القول مضموم لما تقدم من ان ما بعد التاكن الثاني  
اذا كان حرفا مضموما بالضمرة الأصلية في كلمة نحو فالتاكن اخرج بضم التا

الأول لئلا يلزم النفل وهو النفل من الكسرة إلى الضمة فإن التاكيد خارج عن  
حسبها والياء في المنان لا شاع وعلمى هذا فلا يرد عليه أنه من تأكيد  
الجملة وقد مثل به تأكيد المفعول لأن المفعول تأكيد الفعل وإن سلم فيه  
فإن تأكيد الفاعل المستر وجوباً وبياناً لا يبرهن هذا من التأكيد اللفظي <sup>المستعمل</sup>  
الذي هو تكرير اللفظ فإن المستر ليس من مفعولة اللفظ حقيقة فلا يبرهن قال  
ثم ثم انه كسر الضمير نعم تأكيد المستر هو تكرير بيان من فصل بعد نحو اخرج  
أنت وعلى الثاني فالجيم من الأول كسر ليناسبة الياء المحذوف فلا لغاء  
الساكنين وفي الياء وجهان بل قوله لا كونهما حرف ثابت والفاعل ضمير مستر  
وكونهما ضمير الفاعل وعلى الأول فلا اشكال ايضاً في كون المثال لتأكيد  
المفعول لتكرير تقدم في نقد التأكيد التذكير وأما إعادة الياء فلا يفعل  
المؤنث إذا أكد تأكيداً فيعاد العلامة في المؤنث بالكسر فيؤنث ضربت  
ضربت هند وعلى الثاني فهو كونه الياء ضمير الفاعل فيشعر الاشكال  
لأنه يوجب في الكلام الاقتصار على قول الحاجة فإن كان الغرض متعلقاً بتأكيد  
الفعل فقط فأما إعادة الياء زائدة أو تأكيد الفاعل فقط فأما إعادة الفعل فلا  
قاعدة عليه بل هو إلا أن يكون الغرض تأكيداً معاً من الغرضين فصح  
مثلاً لتأكيد الجملة وحده من وجهين الأول ما أعاده الرفع

من أن التكرار في التكرار اللفظي الخاربي في الأسماء والأفعال والحروف أمّا  
مستقل وهو ما يجوز الأبداء به مع الوضوح ولا كلام لنا فيه ولا غير مستقل  
وهو ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير النحل وبعض الحروف وهو محل الكلام  
عندما كان على حرف واحد كواو العلف وفاء ولام الأبداء لو كان مثلاً  
بحسب اتصاله بأول نوع من الكل بحروفها لجرها لئلا تنفك عن مجرى غيرها  
أو آخر نوع منها كالضمار للنحلة فلا يكثر من واحد بل يكثر مع عماده نحو  
مررت ببيتك وأنت قلت وضربت ضربت وإمكان العماد في الأول  
معولاً لظاهره فالتحذير الثاني بضمير الأفعال من نحو زيد قائم في الدنيا  
بها وقد جاز في تكرير الضمير النحل وجهاً آخر غير تكرير العماد وهو أن  
يكثر منفصلاً فهو مثلاً ضربت أنت وهو من باب تكرير اللفظ بمرادفه  
والتأويل فلا والله لا يلقى لمّا ب لا ولا لسانهم لئلا يشغوا  
وقوله لا وصايات كما يؤمنين لا لربوبي من آتي بها بحلها  
فضرورة ضرورة كون اللام والكاف على حرف واحد مع وجوب اتصالهما  
بجور واحد لا يمكن غير المستقل على حرف واحد ولا واجباً لئلا يشغوا  
تكرير واحد بخلاف أن زيد قائم وخامس الجواب قوله أنه محلي  
مثال لتأكيد المفرد وهو ما لا الضمير إلا أنها لما كانت غير مستقلة على حرف

واحد يجب تذكروها مع مما دها وهو الفعل كما هو أحد الوجهين فانه يجب  
كضرب ضرب في كلام الرضا الوجه الثاني ان التأكيد للفعل هو تكرار  
اللفظ الثبوتية سخر ذلك للفظ المكرر وان المراد منه هو ظاهر مدلوله  
سواء تكرره بلفظ اخر ايجب او لا تفوق ذلك المثال نقول المراد منه تكرار  
الفعل لصون المخاطب من ان يشبه عليه لفظ ادرج بلفظ اخر او بتوهم التكرار  
فيه او بقوله من فوائد التأكيد ولما كان فاعل ادرج ضمير متصلا  
وجب ان يعاد مع الفعل الاول بعد قليل ادرج ادرج لان معلق الفعل  
للسد الى المؤنث من علامة الثانية فثبت فعل المؤنث بفعل المذكور  
لا يقال قد فرضتم كون الياء ضمير الفاعل لعلامة الثانية اذا نقول  
الفعل للسد الى المؤنث محتاج الى العلامة لانه متيان من السد الى المؤنث  
وهنا لما كان تقرر الفاعل ضمير متصلا افترس من العلامة فحصل بها  
القائدان ونحتاج الى ان المقران علامة الثانية في الفعل للمضارع الياء  
الساكنة في الآخر وفي المضارع للتوضيح في الاول وفي الامر الجاهز الياء  
الساكنة على المذهبين على مقتضى اطلاق كلام من رايه كافهم في الجملة  
الوجه الثاني الياء كونها المحض الثانية وكونها ضمير الفاعل وعلامة الثانية  
معاً فانه الوجه الثاني في الكلام من الوجه الاول لعلامة على المضارع

طرق تأكيد الفعل المنسب إلى الضمير المتصل في تكرير مع ضمير المتصل كما إذا  
كرر تأكيد الفعل في وقت فائدة مضمرة في تكرير مع التاء بخلاف الوجه الأول  
فإنه لا يدل على انحصار طرق تأكيد الضمير المتصل في تكرير مع حماد، لذلك  
أن نقول في تأكيد الياء وتكرير مع حركات بالياء الضمير المتصل مردود  
تكرير الفعل كما تقدم بنسب جعل يدركه من ابن مالك المثال  
للتذكير من تأكيد الجملة نظر إلى أن الضمير تكرر بالفعل وفاعله هو منظر  
مجموع الاختلافات المثلثة باختلاف أفعال الضمير كتر قال في تأكيد المفرد كما  
تأكيد الفعل فأكثرا ما يحسن مؤكده فعلا مع فاعله ظاهرا كان نحو قام زيد  
فام زيد أو ضمير نحو قم قم إلى زيد وقد يحسن مؤكدا الفعل هنا يا أعرابي  
وقد اجتمع الأمران في قولنا أياك أياك اللاحقون أحسن أحسن انتهى  
ولا يلزم أحسن يجعل نحو قام زيد قام زيد من تأكيد المفرد وأما  
جعل نحو قم قم واحسن واحسن من تأكيد المفرد فهو وجه الأول  
أن الفصل إنما يتعلق بتأكيد الفعل وحده ولا كثر لفظا الفصل لزم منه  
تكرير الفاعل ضمنا وتبعاً ضرورة عدم إمكان تجرير ما من الجانب من الضمير  
فائدة مستتر فيه وجوباً وهذا بخلاف نحو قام زيد قام زيد فإنا الفصل  
فيهما كان متعلقاً بتأكيد الفعل وحده كان تكرر الفاعل لغواً



ولا ضرورة تدعو لتكرير الفاعل لأن كان ذكره راسا كما يقال قام قام فقام  
فزيد فاعل قام الأول والثاني تأكيد وكذا الجزم المفعول به ان كان الفاعل  
متعلقا بتأكيد الفاعل فإن تكرير الفعل مملو ولا ضرورة تبعث على  
تكريره لأن كان هو قام زيد زيدوا بجملة الفرق بين قام زيد قام زيد  
وقم قم واحبس واحبس وانفج جدا ولا يستلزم محنة كون الثاني من تأكيد  
المفرد أن يكون الأول إضمار من تأكيد المفرد كما لا يخفى الثاني من وجهين  
جعل قم من تأكيد المفرد أن يدعى أن قم الثاني حال من الضمير لأنه تأكيد  
للفعل فقط وليس هناك ما يقضي باحوائه على الضمير وليس هذا كما ادعاه  
التمويه قوله تعالى إن امرأ هلك ليس له ولد من أن هلك لا ضمير فيه  
لأنه تفسير للفظ الفصل فقط انتهى فانه غير صحيح والصحيح أن الضمير مستتر فيه  
بدليل ظهوره فيما إذا كان الاسم السابق مشفيا ومجموعا كقولك إن  
رجلا إن غاب ماقت وكقوله إن عاملا إن قضيا في اسم عمل أو عمل وجه  
ما إذا ما من خلا الفصل المفسر من الضمير الغير من لزوم الفصل من الموقوف  
وعلى ما من والصفة وهي جملة ليس له ولد بالجملة المقترنة وهي اجنبية فقد  
هلك خاليا من الضمير لا يلزم محذوف الفصل وبمثل هذا ضعف ابن النحاشي  
قوله قال في قوله لا إلا جملة اجزاء أخر غير أنه يدل على محالة ثبت لا

ان رجلا مقول فعل محذوف على شريطة التفسير في الاخرى اقدر رجلا جزاء  
خبر فان بدل حصة رجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفترضة على اجنية القول  
وفي نظر الاحتمال ان يكون ليس له ولد حال الامر الضمير المنزوي قلت كما صرح به  
بعض المحدثين ولا يكون حصة حتى يلزم الفصل وبالجملة نظام زبدها مريد  
ليس من تأكيد المفرد في شيء فقد برر سئلست عن قوله  
وَأَمَّا عَنْ هَوَىٰ لَيْلَىٰ وَزَكَىٰ مَرَّ بِمَرَّتَيْنِ فَاَنَّى لَا آتُوبُ  
قال السائل الظاهر ان ترك زيارتها مطوف على هوى فيكون كلا  
الامرين دخلا في جهة لا اتوب ففيل الكلام انه لا يتوب عن هوى  
ليلة ولا يتوب بعضهم عن ترك زيارتها مع ان اللانقوء بحال العاشق  
ان لا يتوب عن زيارة معشوقه ولا ينبغي له ان لا يتوب عن ترك زيارتها  
بان يصر على تركها فكان الظاهر ترك ترك بان يقول وامّا عن هوى  
ليلة وزيارة فاني لا اتوب احببت  
ان الترك يراد به هنا الابقاء اي لا اتوب عن هوى ليلة ومحبته  
ولا اتوب عن ابقاء زيارتها واستداعها حاصلها في مصر على هوائها  
وعلى ابقائها زيارتها على ما هو عليه الآن فلا اغتر بها كان من الامر  
عما كان الثاني ان الواو الغم والغم بترك الزمارة المزملة كالغفم

عند العامة بالطلاق الا ان المراد ثبت بترك الزايرة ان ثبت عن هو  
الثبات انها للميتة على معنى لا اؤب عن مولى ابيه مع ترك زيارتها  
والمراد بقربة الحال اني اترك زيارتها ولا اترك هو احافان قلت  
ما معنى تفيد القسم بالطلاق في الوجه الثاني بقولك عند العامة قلت  
لان القسم بالطلاق والعاق والبرائة حرام عندنا بل لا يجوز الحلف الا  
بما هو تعالى لان القسم يشي بئس من عظيم الله ولا معنى للشعير المطلق  
وبالذات سوى الله تعالى وعن ابي جعفر في قوله تعالى والليل اذا  
يغشى والنجم اذا هوى وما اشبه ذلك ثم قال ان الله عز وجل ان يقسم  
من خلقه بما شاء وليس يخلق ان يقسم الا به والاختيار في ذلك متكرر  
كما لا يخفى **مسألة** عن معنى ما رواه مجابر بن عبد الله  
الاختصاري عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه بن ابي طالب من احبب فاعلموا ان الله رثته ومن ابغضه فاعلموا ان الله ابغضه  
انتهى **اجبت** بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم اقولوا امر من امره  
اذا الصخرة والخبر وجوبه وقوله يغيب مجاور مجرور بوقول الله يغيب  
وولد يغيبه منقوعة الغيب للجهل وكسوتها والقبح اصح ومثددة  
الباء الشامة من تحت اذن المكن لنكاح صحيح وكذلك ولد من زينة

ولزنية يفتح قراء المعجمة فكسر ها وبي في صند ولذيد ولرشد  
يفتح قراء المملة وكسر ها والفتح لفتح اذا كان لتكاف معج وفراش شري  
لذا الفتح خلاف الرشد كما في صريح القرن الكريم و مشر مليخا مع الكا  
باسناد عن سالم بن قيس عن امير المؤمنين علي عليه السلام في قوله  
ان الله عز وجل على كل فحاش من ذى قليل الحياء الا بالى بما مله ولا  
بما قيل له فانك ان فتنك لم تجد الا لغية او شر لشيطان ومنهم  
من توهم ان اللام من جوهر الكلمة وان اللفظة تحمل ان يكون لغية  
معتم اللام وكون الغين المعجمة وفتح الياء والخفيفة لكثرة من تحت  
من اللغوى يفتح وكسرة العين المملة المفتوحة لولا كانت ثم النون من  
اللمن اى من دابة ان لمع الناس اذ يلغون او لمع اما كور اللفظ  
من اللغوى في اللغوى مكان واما كونه من اللمن ففتح عن الطعن كيف و  
قد صرح اللغويون بما ذكرناه فحق الجمع بين هو لغية يفتح الغين وكسر ها  
وتشديد اليا وتقبض لرشد وفي كسر لغية بالفتح والكسرة بين في  
الكتم كما بين هو لزنية وفي القاموس ولدغية وكسر زنية وكسرة  
الولد لغية لا يورث سئل قال انما اختلفت القوم  
في النكاح والفسق المعولين من ذريرة ما كوال اللحم من حيث هو الصلوة

فما ذهب الأكابر إلى النفع وهو الشيخ في المبسوط بالكرامة واجتاز الشيخ  
في المختلف لأنه قد بحث المنفعة والعقلية حكمها في الحكم الثوب من جود  
الصلوة فيها وان كانا نجسين أو من غير محض فكذا يجوز لو كانا من  
غير المأكول وبأن الملزوم المدعى جودا وعدما ان كان ثابتا  
المطلوب كذا ان كان متفيا انتهى فليس ما يريد العلامة اعلا صريحا  
بالدليل الثاني فعدنا التصراط المستقيم واضح اليقين فاما  
ما تزل تملل فعند الدليل تملل اليقين اجبت بالصلوة  
ان الملزوم الخ اشاعوا إلى الشبهة الجارية للشهور في الكتب العقلية و  
تفريفا ان ما يلزم وجوده هو عدمه جارية تزييد فليس هو موجود  
او معدوم وعلى التقديرين يلزم للحال ضرورة لزوم كون زيد حمارا  
على كل من تقديره وجود ما يلزم هو عدمه وهو محال وهو ابها  
ان لزوم المحال انما هو على تقدير ان يتصف شيء في نفس الامر بالزام  
وجوده هو عدمه بجارية تزييد ثم يكون موجودا او معدوما اما اذا  
لم يتصف شيء بذلك فلا يلزم محاله فانما خيار ان الشيء الملزم لها  
كذلك معدوم وعدمه بعدم الأستلزام لا بالعدم مع الإضافات  
بالأستلزام فلا يلزم المحال ولو ما ذكرنا ذلك ان الشيء الذي يلزم

وجوده مما رتبته وكذا عدمه بما رتبته كان ولو بعدم الاستلزام فهل هو  
موجود او معدوم لعدمنا ايضا وثقلنا ان المحال انما يلزم بعد ان تصاف شي  
في نفس الامر بهذا الاستلزام لان ذلك يلزم المحال على التقادير واما اذا لم يلزم  
بشيء في نفس الامر فلا يلزم من عدمه بعدم الاستلزام محال وهكذا  
كلما عادنا لتأمل نعود ايضا بمثله ولا يخفى ان هذا شبهة يمكن اجوابها في  
جميع المحال وفي الزام ائني محال الوجود وكذا في اثبات كل حكم شرعي وغيره  
وكذا في نقيضة فكما نقول ما يستلزم وجوده وعدمه مما رتبته نزيد الى اخر  
الشبهة كذا للتبصيح ان نقول ما يستلزم وجوده وعدمه خلافا لابي بكر فلو  
هو موجود او معدوم وعلى التقديرين يلزم كونه خليفة وهو خلف  
والجواب الجواب حرفا بحرف فاذا عرفت ثبوت الشبهة وجوابها فاعلم ان  
قول العلامة رحمه الله بان الملزوم للمدعى المحال اشارة الى الشبهة المذكورة  
قد تمت بها الاثبات حكيم شرعي وهو جواز الصلوة في النكاح والقلنسوة  
للمذكورين وحاصلها ان ما يستلزم وجوده وعدمه جواز الصلوة  
فيها امكان ثابتا وموجودا لثبوت المطلوب كذلك امكان معدوما  
والجواب انما يمنع من استلزام نفى الملزوم حالتي وجوده وعدمه  
للمطلوب فيكون النفي راجعا الى الذات لا الى وجودها مع فرض



استلزمها وجودا وعدمها المطلوب الخاصصل ان ثبوت المطلوبين  
هو اذا كانت دلالة الملزوم في الواقع على الوجود وعدمه مستلزما  
للمطلوب ثم يفرض وجود ما وعدمه والاستلزام منوع بمعنى انما منع  
ثبوت ذات تكون ملزومة في الحالتين المطلوب فانتم يرجع الى الذين  
لا في وجودها مع فرض كونها ملزومة في الحالتين لفهم ثم على انكارنا  
من امكان جريان هذه البنية في اثبات كل محال ظهر للتقدم  
ملاحظتها للاستدلال واما العلامة ملعله او وجودها بل في مناسبة  
تصديقا للافتعان الشاخر من عند ولا الجواب عن الدليل الاول  
فما ملكت احكام شرع مما لا يجيل للعقل اليه فمثلثا مع الا يتم  
من مطلق ثبوت والحق كذا في المحرر واولى الدليل قام عليه الاستلزام  
استثانة في المعنى من غير الماكول منع عدم الدليل عليه بل قيام  
الدليل على خلافه من رواية احمد بن اسحق الا بهري على كتب ابيك  
فذلك عندنا حواشي ونحكت عمل من غير الا مراتب فمثل تجوز التسوية  
في غير الا مراتب من غير ضرورة ولا نافية فلك لا تجوز التسوية فيها بمنزلة  
عدم القول الفصل من غير الا مراتب ونحوها من غير الماكول التحق  
القول للمعلم كذا **سُئِلَ** من التوفيق بين كلام

هل العربية الكنية ما صدر ما باب واء واللفظ ما انصر مدح او دم  
ومن كلام صاحب الفاسي والعيانية ككراية لفبا ولسن  
ان في الفاسي من سؤدد لا كنية ودم الجومري ان هو من جعل ما  
يقو نة كنية لفسا وانكر على الغافل ما بنة كنية لفسا بل التوفيق  
بينهما يتوقف على بيان الفرق بين الفاسي والاملا ثم هو ما هو على الاملا  
اللفظ الذي يظهر من اسفها كلام الفاضل كما لا يخفى على من عاينها  
هو الشتران والفرق بين الفاسي والاملا هو الاسم والكنية واللفظ هو الاول  
الاول ان بينهما شيئا وهو الذي يظهر من ابن الحاجب فانه  
قال في اصله شرح لفصل العمل بقسم الى ثلثة اقسام الاسم والكنية  
واللفظ الدليل على حصرها انه لا يخلو هذا العمل اقلان يكون مفصلا  
اليه اب و ام لولا ما كان هو الكنية والاملا يخلو العا لن يكون فيه  
دلالة على مدح لو دم لولا ما كان هو اللقب والاملا هو الاسم انتهى  
وقال الحاجي في شرح كافيه حله ومعنى هذا انما نظر اوله في لفظ العلم  
ونظير النظر من معناه فان مرينا ان لفظه مصدر باب او ام ففسه  
بالكثير سواء كان غير دلالة على مدح كما في المبتدئ او في المبتدئ  
وابن الحسن لو دم كما في جعل اوله لكان في لفظه دلالة على شئ منهما

كان عمرو وابي بكر وادم عمرو فالكبة عندنا هو العمل بمصدر باب ا و ا م  
ومعنى الاطلاق ما على ما نقلوا من اننا ان لفظه غير مصدر واحد  
فتطرق اليه بحسب لا لانه فان رجا ان في هذا لا يخلو من كل المسوق  
منه من العاديين وفاق له وادوم كقصة ويطنر وانما انما في  
بالكبة فهو عندنا ما اشعر بالمدح لو اذم ولا يمكن مصدر باب ا و ا م  
وان لم يأت له لا يترك على احد ما كزبد وعمر وكر قسمة بالاسم فهو عندنا  
العمل الذي لا يكون مصدر باب ا و ا م ولا مشعر بمدح او ذم وهذا  
معنى كلاهما كما ترى **الكسان** ان من اللفظ والكبة عموم  
من وجوه منها لو من الاسم باب ا و ا م المستفاد من عبارة البورق  
في شرح خلاصة ابن مالك الاسم مالمركبة ولا لفظا والكبة ما مصدر  
او ا م واللفظ ما اشعر بمدح او ذم انتهى ولا يخفى ان كلا من تفسير  
اللفظ والكبة صادق على نحو اللفظ باب الفتح باب جمل فلزم ان  
يكون بينهما ما هو من وجوه اجتماعهما في ذلك وانما زاد اللفظ عن الكبة  
في نحو من العاديين وفاق التامة والكبة من الاسم في نحو ا و ا م  
عمرو ويونقصة ما نقل من بعض حواشي المطول وعودت الفرق بينهما  
المحسنة فاشعر بعض اللفظ بالمدح لو اذم لا يضر انتهى والفرق بين الا

وجن فكنته واللقب تباين الصريحه بان ما ليس كنية ولا لقب الثالث  
ما عطل عن اللقب من ان الاسم ما وضعه الا بان لو نحو ما بالبد كاتا  
ما كان ولا شغل في المتن بعد ذلك كنية ان بدو ولقب ان اشعر فكنت  
وانما ظنا ذلك لا يلزم ما ذكره ان لا يكون نحو محمد ومحمد واحد ومحمد  
اسما بل القاب بالدلالة لها على المدح والذم من شغل القاب انتهى وكما  
من هذا ان الفرق بين الاسم وبين اللقب والكنية تباين لان الاسم  
على ما قال ما وضع للتميز ابتداء سواء كان في اوله لربا واما لولا وعلى  
القدرين انهم من ان يشعر بمدح او ذم او لا وعاما لشغل في المتن بعد  
ذلك وجن اللقب فكنته هو من وجهه للوجه الرابع ما الخاضع  
وعائنه يجب ان لا للقب اى ونسبتين ما وضع او لا اسم مطم ثم ما عطل  
باب واما كنية مطم ثم نغيب الاشعار وعليه فكون الافان متباينه  
انتهى ضرورة عدم حذف حد احد الافان على الاخر كما لا يخفى على من  
تدبر هذا العارضية من الاقوال في المقام وما شاعنا نحو عندى في الفرق  
بين هذه الافان فهو ان الاسم هو العمل الذي قصد به الدلالة  
على المستعمل في الذات المنقضية وتعيينها ولا يقصد به التعظيم والمدح ولا  
التحقير والذم سواء كل يجوز من خصوص ما ذكره على ذلك لولا

صديقا باواة اولاهو وضع اولاهو ولا فريلو محذو محذو  
واو الفضل اسما ان وضع كل شيئا اولاهو قصد به الدلالة على ذلك  
مطابقا كذا للتعهد ان يسمي باسم لقب بزين العابدين لو لا رجاء  
لا يصبر فاما هذا الاصل هذا التعريف ليس جامع مع ضرورة كون العمل  
الذي يدخل عليه اللام المحل الاصل كالحسن اسما مع انه قصد به الدلالة  
على المعنى الاصل لان قولهم دخل اللام المحل الاصل صريح في ذلك لاننا  
نقول ليس قولهم المحل الاصل معناه المحل المعنى الاصل معني يكون دخول اللام  
لكونه نكرة بل معناه المحل هذا العمل وان اصله كان قابلا للام ابتداء  
وهو الآن وان لم يكن قابلا للما عليه الا انها تدخل عليه بمراتبه على ما  
كان عليه فظهر هذا قولهم يحور بدون معنى به يخص به بمراتبه في المحل  
الاصل فظهر معناه المحل الجمعية التابضة وهذا الحظ معناه الان بل  
معناه معانها من ان ذلك المحل الحركة الاصل ان اجراءه على ما كان عليه بل  
التفسير ان كان مفرد الان ثم ولو سلمنا ان قولهم المحل الاصل معناه المحل  
المعنى الاصل اعلمنا ان المراد من هذا الضد الثالث والقصد من هذا التمايز  
بالعرض فلا ينافي هذا العرض فانه انما انما هذا التعريف يتحقق  
بما سألوا الاجابة والائمة عليهم السلام وجود قصد التعليل بالمعنى

قلت لا نسل وجود القصد بل نقول ان قصد تعالى قد اهتم اعلمهم ان  
يستوعبهم بهذه الاشياء فيستوعبهم بها من غير قصد منهم الى التخصيص وانهم  
بما فيها من نقص الالفاظ ومن دون الالفاظ الى مدايلها وما  
وموادها ويؤيد ما علمنا ما لا الطريق في فتح م د قبل اليقين به اي  
بهذا احد قبل قيام العلم انما علمنا ان يستوعبهم انتهى واللفظ هو العلم  
الذي قصد به لتخصيص الذات بما فيها من نقص اللفظ من مدح او ذم سواء  
صدر بابا وام لو لا فري العابد بين وعاطف الكلوك كذا ابو الحسن  
وابو جمل القلب ان قصد بكل منها ذلك والكنية هو العمل الصديق  
لو ان المتصور بهنر الاسم مع طبع التلويح بما فيها من نقص اللفظ من مدح  
لو ذم وعدم الزيادة انما هي من كنية اي من حيث ما هو معروف  
كل يوم وابو الحسن ابو جمل ان التوحيين كل ما كنية ان قصد بها ما  
مع ذلك الشرط الذي هو طبع النظر الى مكان قلت للتعويل من  
فهم انما قصدوا بالكنية التعليل كما علمنا من اللفظ والفرق بين  
الفرق بين ما احسن اللفظ بمدح والتعويل او ذم بمحض ذلك اللفظ  
بخلاف الكنية انه لا يستلزم الكنية بمضاهاة بل بعدم التصرح بالاسم فان  
من التقرير انما ان الخطاب بها الا لا يخفى فيلعل ما ذكرنا من تعريف



الاسماء محتمل ان يكون محمدا و اسما و لقباً و نحواً في العنصر و ابي جمل  
اسماً و لقباً و كهنواً و اما محمداً فاسم لا غير و بدل من كون ابي القصد  
محتمل للاسبغية ما فعله الطبرسي و كثر محمداً من كون ابي القصد اسم  
عبد المطلب ثم النبي فهو صاحب كل ما ينزله من امر من علي من كثرة اعداء  
بابي القاسم مع التوسعة فاجابته اسم لا كنية فان القاصد و ابا  
القاسم مصدق لاسمك فوجدنا اسماً غير وانه و محتمل الفرق بين  
الاسم و ان الاسم يقصد به لانه الذات المعينة خطأ و اللقب يقصد  
به الذات مع الوصف فوجدنا للخص و اما الكنية فوجهها الى اللقب و ان  
اشهرت باللقب فمما يظهر لك بعد الاعطاف بما قلناه ما في تلك  
الاقوال من الاحتلال اذ هو على قولنا ان القاصد الاسم مالم يكن  
مصدراً باب و ام و لا شعراً يمدح لوزم ابو القاسم و ابي القاصد فانهما  
اسما كما عرفت فالحكمة و قلنا مع صدقهما بابي كذا لك نحو  
احمد و محمد و محمد و منصور فانهما لشعر المدح اشعار اقرباً من انها  
اسماء بالانفاق فمخلة هذه الاسماء جمعاً و تعدد للكثرة و اللقب منعا  
و الغلو بان مراد ابي القاصد من قولنا الاسم ما لا يشترط ان لا يكون  
المقصود من وضعه للدلالة على المدح او الذم و ان كان هو مراد الكلمة

بدل على احد مما اخلاف القلب في التصحيح من قلب الحق بل شعروا بما  
يشعر من مدح لودهم ضعيف لا يخفى على قلوب البطل الكثرة وسلك  
بابا وام ابوالقاسم وابولعب على قول القلب ما اشعر مدح لودهم فهو احمد  
ومحمد محمود وصورة في التمثل وادب جميل وامل ان اذ اسفر رجل  
بزيد مثلا لم اشهر صفته كالقصر هذا الاسم كالتشهر وحق خانم  
بالمجود في ضمير لقطا خانم كان لا يطلق ذلك الاسم على شريف ذلك الوصف  
فلما سمع انه اسم يرد هذا على فرفعها القلب المصنف الا ان يدفع  
ان المراد من اشعار القلب بالمدح اشعاره بغير معنى الوضع والملاشع  
عن الوضع فليس بقلب وان اشعر بغيره فليس بالاشعار فخرج من ذلك  
الاسم صفة تفتخ المدح وعلى قول اللغزان وليس الاسم ما وضع  
مطما فرضاه سابقا فاقبل اذا عرف جميع ملاكرا فاعلم ان بالاشع  
كثرة نظر الى القول الاول والرابع فانه اشمل في التسوية من وضع الاسم  
له وهو اسم جميل مستد بار الى هذا نظر الجوهري وقلب على الخشفا  
فان التصحيح به اتصال الذات بما يفهم من قول لقطا الخشفا من الذا  
فان الخشفا يحسن الجوز والبخارة والبه نظر صاحب القاموس من ان ذلك  
من ابن جيل ان التصحيح اتصال الذات بالتح دون من الاسم وهو اسم جميل

مع قطع النظر عما بعدهم من نفس اللفظ قلت فلماذا التزم حصول اشتراك  
باليسموي فاشتركت فيه فان قلت ما العارض من ان يكون التصديق  
كلها ما شر الاسم فيكون ان كنهين قلت هو لزوم تعدد اللفظ الواحد  
الى لغوية بخلاف ما اذا كان التصديق وضع او بالمعانيه وصف اذ  
الوضع وضع اليسموي شر الاسم فمثلا لمزم معا يؤول الى لغوية فهو  
الصواب ان قلت لم جعلت بالاسموي كنهين وبالعامليين كنهين دون  
العكس قلت لعدم دلالة الاول على المدح او الذم بخلاف الثاني فم  
وقد قرأ السويون الخلاف هو مورد اجتماع التكني واللفظ لصدق  
حدهما عليه فان قوله كنهين بن بن واللفظ ان اشعر لا زير ان بن  
واشعر هو كنهين ولفظا قباير بن هذا فتر ان في التفرع فاشتركت  
ابدي منها لكنا بملها عليتنا من المتأخرون وعلها ان يلفظ في الخلو  
للمضافة الاولى من دل العرب المضافة الالين والاخ والاب  
الى ما يختص به الالابيه من جهة وبين المضاف اليه دلوي جبه ما ضرورة  
لنسخة المضافة بكيفية الالابيه ما الكنهين راعون في هذه الامثلة مع  
الاسما للمضافة في الجملة فمن كان بينه وبين الشيء من حيث فير مالا ليه  
بحيث سؤل على ذلك اني استلوا لا يعمل ان يعل على الالابيه معانا

في ذلك النسخ كان المحاسن لم يكن بينه وبين الخامس ملائمة وكان له  
استدلالا ونسبا عليها كانها واحدة ونسخا طاعتا كذا أبو الفصائل  
وأبو المكارم وأبو الفضل ومنه أبو زلاب وكثير من بني جبال السيل  
لأنه استولى على الأرض كلها فهو مناجمنا ونحوه قد عدل عليها وأبى كونها  
وغيرها منها ومن كان له منسبة مع من يحسب استولى ذلك الحق عليه  
وجعله كالدليل من بني هاشم عليه السلام وابن ربيعة إلى ذلك فهو كابن  
السبيل للجنار النسخ من في غير بلد العاصم من من له ذلك في نفسه  
كان السبيل استولى عليه استلاء الأب على ابنه وأبو الماء الطير الماء بأفاد  
لأنه شامك كان للمام استولى عليه بحسبه ومن كان جسد من شيء من  
ملائمة على نحو المساواة للمساواة فإن لا يكون لأحد الطرفين استلاء  
واستعلاء على الطرف الآخر أطلق عليه الأخ المصنف إلى ما بينا وفيه كقول  
أخونا أخونا كاشرة وضحت كمن بينه وبين القيس ملائمة من  
مؤدنان يكون هذا الاستعلاء أي ما استلحقا ومنه أخوان المكارمة  
من كاشرة إذا اجتمع في وجه واحد فبطا ومنه أخوان الصفاء في قوله تعالى  
أخا مادد من يود قوله أخا ممد من يود لأنهم يجتمعون إلى واحد ومنه  
العرب في كونه وصحة الأمانة ومنه الملائمة ولأنه يختلف في وضعها

شأنه يكون الملازمة موجبة للائتمام المصحح لها الاستيلاء من بعد خروج  
على الآخر والاستيلاء ينتشأ غالباً من المروءة بمعنى أن كثرة المروءة كانت  
حدثت سلطة له عليه كما في البحر والاشرفان اعلان الاستيلاء  
الى الشرف على الشرف باعتبار استيلاءه على الشرف دعوى الشرع لا ارادة محبة  
انه كلاً أراد ان يحدث خيراً اسقط من هذا الاستيلاء اتماماً من كثرة  
المروءة والآخر صدد عنه شتر مروة واحداً لا يوق له ابو البشر لانه قضية  
في ما تضمنه كذا الكلام والآخران من ان قوله ان عمل خير لا يوق له ابو  
الخير ما لم يوق له لم يثبت بحصوله الاستيلاء عليه وكذا لو اخلع وقد يكون  
استيلاء من مروة وت مروة لا يوق له بينهما كما يوق له من التفتيح به الذي  
ذهب في طريق مروة ماله ونفدت نفقة بن السبل ولو كان ذلك  
اول صدر فمقتضى ان يوق له السبل وحده كالغالب مع انه لم يكن ملازم  
للسفر وتارة يكون الملازمة شيئاً غير الاستيلاء كما في دليل الحاذق  
ان ينجدهما او يملك بالارض كانتا فانه ما طيس للمروءة من الاستيلاء  
والسلطة ولا يغلب ابو محمد فانه الدليل هو المسؤول عن الارز من الجا  
بها بل ارجحنا ما معنى اخرى كانتا فانه ما طيس للمروءة من الاستيلاء  
حذاه الاين في الدلالة على انه روى ابو عبد الله في قوله

وجهه والتمناه في جنسهم وبقا ابن السبيل لما في الطريق المسافر وطول ولولا يكن  
مستطاعا به ذاك ما كان له طريقا إلى المشاعر من بين السبيل أو لا يطلع في  
اللغة وأما تفسيره في القاموس بالمنقطع به فمذهبنا ننظره إلى نصير  
ما وقع في الآية من ابن السبيل في الآية الزكاة الذي هو من جملة اصناف  
الزكاة الثمانية هو المنقطع به وليس مقصود من الآية ان يقطع من أخوه في  
معاملة اللغة وبقا ابن السبيل الذي هو صاحب الزكاة ولو كان المحمود استلزام  
على أموال الدنيا القليل أو الدنيا كما قيل للعصرين الدنيا بأعصاب السبيل  
على الدنيا بطول عمره كأنه والدعاه وأبوها وأن تمكن القول بأن صاحب  
الزكاة معبر عن الدنيا ومخلوقها باعتبار ما استلزمه الزكاة من الإلزام  
والصوم والاسقام هو القوم هو من الجواد الكريم بما هو الجود أي ماله  
وليس النظر إلى الاستلزام والافضل أبو الجود لأنه مسئول على الجود بل إلى  
معنى عدم المنفعة أي الجود لا يفارق من لا يفارق الجود كما أن أحد  
الأخوين لا يفارق الآخر فهما اخوان في جبالان وقد افصح الله  
من نفسه بقوله أخيهما لما ينقضي أيامهما الغدا باسمه أي عز لا شرف  
وكن القول في أخيهما من الجود أي أنه لا يفسد الفضل والحرب  
منه من هذا إنما لا يفارق ماله ولا يفارقنا من هذا الباب كثيرة



افصح منها نحو ما التزموه من تنقضاء فعل من مجموع ما تقدم ان  
لفظ الابد الضيف كان له وجه الا ان كان بضم الفاء وان كان بفتحها  
الاسم له وجه والاولى لك اذا كان المضاف اليه اسما ملوكا في نحو  
لو اسحق ولي الغمام هذا في الحسن فان المراد من قوله هذا ان ذلك والاسحق  
ما جفت كما ان كان للشيء به ولد اسمه اسحق فكنى باسمه كما هو في العرب  
كابي الحمر وابي الحسين لو تفتلا لان بعض من يسمونه ولد يسمونه  
كما ان كان في رجلان وصغر الثاني بضم الفاء وولد من مفضل لا  
والصاحبة وذلك اذا كان المضاف اليه غريبا كان يكون اسم معه  
كل في ابي رجل او في الصفة بحيث قيل فلان ملا برثلثك الا ان كان  
كوملا بئس تلك الصفة وهو في بئس كما في ابي البقاء المراد من  
الاب المضاف ما ذكرنا من معنى الملا بئس فكانها لو اتي بغير رجل  
وفى ابي البقاء صاحب ونحو ما مر ولو باللام هو اذ اعيت من رجل  
على وجهين وبرا من في كل استعمال احد العينين فلا يجدان في ان  
الكثرة في اصطلاحهم هو المصدر بالباء المراد به المفعول في المضاف  
في العمل اما المصدر بالالف المضاف الى اسم المفعول والاولى هو المراد  
من مفعول الملا بئس يحتاج الى المضاف اليه في اللفظ لا في المعنى

صامد فلا بد الى الجمل والفضل عن الدلالة على المدح او الذم وقصد ما  
وقد عرفت قولي قول صاحب القاموس ان اما الصلابة لغت ضرورة  
ان الصلابة المجنون والحكمة لغت ابجد على ملاية اسمعيل بن  
سويد الصلابة والمجنون بالجنون والصلابة على الحكامه شيلا الالب على  
اسم فاما الصلابة الثابتة ملك هو ملك في الاصل فغلا عنه  
قول ما حدث التلخيص بالاصنام في الدين والقرن الرابع وسبب ان  
اكثر لما اقبلوا على الحكامه فموسى الدولة والحكماء في الدولة  
مستوفت موسى بن موسى الى تلك الاسماء على يدها بالاصنام  
الى امر الدين ثم في ذلك في اسرارهم على اسرارهم  
الذود والارباب للكتابة والجلال عن النسخ والاسم بالكتابة عنه  
ثم ترخوا عن الكنية الى الاقارب المحنة التي هي الصلابة بالكتابة  
هي صرة تعالى عنه وماه فروع فقل من الشاعرين في الحاشية والاسم  
من ليس لقبه لم ير الا اسما وكلها من العرب الجرم تجري في الحاشية  
والمكاشاة على ذلك من غير تكبير غير انها كانت على حاشية  
الموسى من ههنا فاما السخنة من لقب القلبي القاب للمعجزة  
ثم التفاضل في لقب القاصد والقلب المشعة والفرق التفرق

شرعا واحدا مكرره في العدد مبسوطا وذلك في العند في الملف  
 ليس من الدين في قبل ولا دين بحال الدين ونسبة السلام هو عربي  
 العنة التي لا تزل في كل وقتها افرته بسوا ما كان في النور مع  
 بعض العلماء المالكية من الاقل المصام الدين في حال ما يسر في صحة  
 من البدع الا سلام في الحافة للشرع المصام الدين في ما يري في تركه في مصر  
 للنور فيها و احاطت بها من القلب في صفة الايمان في صفة في مقام  
 ما رواه في صفة و عدم تكلمه في لغة معينة في حكمها في وقتها في  
 الملف و كونه في لغة معينة في صفة لان الاسماء في ذلك في لغة في  
 هو مصاف في لغة في الدين في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 الدين في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 عهد و قال في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 الصفة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 الحولا في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 المتقدمة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في  
 في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في لغة في

فتفت جعفر كرامته وقدرته المحرر ولد بنو الارسلها وعفها  
شالت به ما دخل بدن وانها وصل بها قلب بروكا وابضون  
مسه ملا مدحهم الخليفة بقوله : فونم ثم الانف والكتاب غيرهم  
بومر فتوى لانف كاتبة لندنا صلا القلب مدحا واللبه اليه النون  
واما ما نذا تكلت هو بالهرة اسم فاعل من فاد المرير عوده عباد  
لا مالها على ما غلب والمسخ المستخر ولقبه بقوله :  
ما بال مرصت فلما يتدبر ما نذا + بكم ونمر من كلكم ما عوده  
واند من مرصت على صندودكم + وصندود كلكم بل نذا  
سئل عن قول اعرابي ان الفروع على اقدم عليه الفاعل  
فكسر طاح فضا من قبل لا بل الفاعل فضا اليل اليل ميعا  
فعل على فذكر له اليه فاعل الامر ان فضا عا لعل به اليه فضا  
انما هذه الفاعل على ما نذا فاعل الامر فضا مع البحر من يربوب  
وما من سبب يناء مدبرة الفاعل على ما نذا فاعل الامر فضا  
الامر ان ولم يحق معناه فضا كذا الفاعل من الفاعل والفاوس  
والهياية فضا فضا فضا كان لمرى ما نذا ولم يعلو ولو كان  
له فاعل في الفاعل فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا

ذكر أصله من طين وطين مال، قلت الطين بمعنى فباء ما كثر الناس  
كالطين بالميم في ما في الطين من داء في الناس واعر من عليه مان  
ذكر الطين بالميم من الداء على وجه في اللغة فكان عليه ان يذكر في  
هذا القول المذكور في هذا الوجهين الاول انما لم يكن له معنى اخر  
الشيء ذكره مع مراد فذكر في هذا وما ذكره من ان كان  
انه يحمل يكون أصله الطين بدل بانزما فربما في المخرج فانها  
من الحروف الشفوية فليس هو أصلاً راسطاً لغنى في طين من غير ذكر  
مثلاً في هذا وعلى كل حال هو اسم جمع كالناس وطلح اي ملك و  
مضارع يطلح ويطلع وفيه تفصيل في كذا وفي حليفاً على شرح منكا  
الدين الشافعية وغاؤه بمعنى ترك فالتحليل في غير ما علم من غير  
استكناي لم يبق منها طبعاً والتشبه بالكسول لا لاسد وما ورد في  
الكونك انك لم تطلح على الاستغفار والتشبه في المال  
الاصيل من الناطق والشامت كالبحر والعتار والصيل وميطا  
من الامثلة في العمل لا زماً ومعدنا في الاملا على الاذن او ليعود  
على ونحوه وانزاله طاف به وفي اعطت عنه اذا تحفت عند الحق  
مرحل مات ورك ولما لم ياله فقال عليه السلام للولد بعداً لغيره

وَمُبْتَدَأٌ مَرْمُوزٌ وَلَا مَرْمُوزٌ يَكُونُ لِلْمَالِ لِجَمِيعِ الْأَرْوَاقِ وَالْأَشْيَاءِ  
مِثْرًا كَانَ أَمْثَالُ لِرَجْعًا مَعْدًا ثُمَّ بَيَّنَّ أَنْ سَبَبَ لِحِيلِ الْقُرْمَلِيَّةِ كَوْنُ  
أَنَّ مَدِينَةَ الْعِلْمِ وَعَلَى مَا بَيَّنَّا هُوَ مَعْرِفَةُ عَلَى مَا يَحْكُمُ لَا لِلْعَمَلِ نَظَرًا إِلَى كَثَرِ  
الْعَارِفِينَ بِاللُّغَاتِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى اخْتِلَافَاتِهَا فِي زَمَانِ مُسْلِمٍ أَوْ الْفَتْوَى لِحَاكِمِ  
نَظَرًا إِلَى أَنَّ حِلَّةَ الْحُكْمِ مُسْلِمٌ كَأَوَّلِهِ فَيَنْبَغِي أَنَّ هَذَا الْحَاكِمَ يَحْتَاجُ لِحِيلِهِ  
الْأَعْرَافِ بِغَيْرِ هَذَا الَّلَفْظِ كَانَ يَقُولُ مِنْ مَثَلِ ذَلِكَ وَلِذَا لَمْ يَنْبَغِ  
لِأَحَادٍ بَوَاقٍ الْمَالِ الْمَوْلُودِ حَارِجٍ مِنَ النُّوْلِ وَقَدْ أَضَعْنَا فِي مَعْلُومٍ آخَرَ  
بَعْدَ الْكَلَامِ فِي حَاجَةِ ضَعِيفِ الْفَرْدِ لِلذِّكْرِ الْمَاسِمِ الْجَمْعُ فَإِنَّ الْعَمَلِ عَلَى  
مَافِيهِ فِي الْعِلْمِ بِاسْمِ جَمْعٍ كَالنَّاسِ فَيَقُولُ لَمْ تَكُنْ مَتَانِي فِي زَمَانِ  
أَنَّ الْجَمْعُ هُوَ الْاسْمُ الْمَوْضُوعُ لِلْأَحَادِ الْمُخْتَفَةِ وَالْأَعْلِيَاءِ لَا وَتَكْرَارِ الْفَرْدِ  
بِالْعَطْفِ اسْمُ الْجَمْعِ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْجَمْعِ الْأَحَادِ وَالْأَعْلِيَاءِ لَا لِلْفَرْدِ  
عَلَى حِلَّةِ الْإِجْرَاءِ مِثْلًا بِذَلِكَ وَضَعِ الْجَمْعُ مِنْ مِلَاخِظَةِ الْأَقْرَاءِ مِثْلَ الْجَمْعِ  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعَ الْآخَرِ وَفِي ضَعِيفِ اسْمِ الْجَمْعِ مِنْ مِلَاخِظَةِ الْمُهَلِّهِ وَالْإِسْمَاءِ  
مِنْ انْتِخَامِ كُلِّ فَرْدٍ إِلَى الْآخَرِ عَلَى هَذَا فَتَجُوزُ فِي ضَعِيفِ الْأَقْرَاءِ نَظَرًا  
إِلَى الْمُهَلِّهِ الْأَجْنَائِيَّةِ الْوَحْدَانِيَّةِ فَكَانَ الْأَحَادُ وَالْكَثَرَاتُ جَعْدًا مِلَاخِظَةِ  
انْتِخَامِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ مِنْ وَاحِدٍ هُوَ مَرَجِعُ الضَّعِيفِ فَتَجُوزُ فِي ضَعِيفِ الْجَمْعِ



بملاحظة الكثيرات التي التفت اليها في الاجتماعات منهل وقد سمع  
الوجهين كثيرا شيئا من الثاني قوله قوم اذا التزأبدي فاحد به لاهم  
طاروا اليه زرافات ووحدانا فلا فلت لي بهم قوم اذا ركبوا  
شئوا الا غارة فرسانا وركبا ثا ومن الاول قوله على شطاح فغادر قوا  
وقع عميرة ان الركب ترشحمل وعمل تطيق فرائها الزجل  
فهمد مرشحمل عز علامة الجمع والثانيث ولما قبل مرشحمل لو مرشحملون  
وقوله تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه وقوله اليه يصعد الكلم الطيب  
ولما قبل الطيبات والطيرة وما قاله عصام الدين في تصحيح قوله الخضر  
من ان علماء التفسير والاصول والنحو حوا بان لام التعريف يطل معنى  
الجمع فلا يطل من معنى الجمعية لم يثبت فاعتر وكيف لا يكون معنى الجمعية  
عامة وكان لو كان باقيا لزم ان لا يصعد اليه الكلمة الطيبة الواحدة  
ما لا يصعد جماعة من الكلام انتهى مردود بان الجمع الذي بمعنى الجماعة له  
جمعية باعتبار لفظه اي لفظه لفظ الجمع وجمعية باعتبار معناه اي ان  
المراد به جماعة جماعة واداه الاستغراق لما دخلت عليه اطلت جمعية  
باعتبار معناه فصار الملمح به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة  
واما جمعية لفظه وكونه على ان الجمع هو لا يغيرها مفسر

والتوابع كالوصف والبدل انما هما انما يقع له مرجح اللفظ ولو  
كان الحال على ما قال لصح ان يقال جاء الرجال العالم مع انه غير  
ممنوع فما ذكره ممنوع والصواب ما ذكرناه من ان في الجمع ملائمة  
في ذكر ضميره بملاحظة الهيئة المجتمعة وثبت وجمع باعتبار الكثرات  
والوحدات التي التامة الهيئة منها وهذا التاويل الذي ذكرناه في ذكر  
الضمير توحيد اشمل من ان يقال ان التذكير باعتبار اللفظ والثاني  
باعتبار المعنى فان هذا انما يجري في مثل قوله الركب من تحمل ضرره ان  
لفظ ركب على وزن الاحاد كقوله ففتح القول بان افراد الضمير يذكره  
انما هو باعتبار لفظه واما اذا كان على وزن المجموع فلا ينافي في هذا  
التاويل وقد يلاحظ المجموع من حيث المجموع في الجمع انهم كما في لفظ الانفا  
جمع النعم فانه يذكر وثبت في فعال في موضع ما في يلوونه وفي مما في يلوونها  
فانهم فلهذا <sup>يخرج</sup> فلهذا ان في افراد الضمير يذكره في قوله جلس طاح فعاد  
وجوه الاول ان يكون ذلك بملاحظة الهيئة الاجتماعية للوحدات  
التي تحصل الافراد والاحاد بمنزلة امر واحد ان يكون ذلك  
باعتبار اللفظ فان لفظ جلس على وزن المفردات الثالث ان يكون  
في اطلاق لفظ جلس الموضوع للدلالة على اكثر من اثنين على حد وضع غيره

من اسماؤه المجموع على الواحد المردف كالنكرة فان المراد رجل مات كما تقدم  
فيكون افراد الضمير المذكور لهذا بر. **سُئِلْتُ** عما هو المحرر  
ومعنى النشأ الكائنين قد اشكل علينا قول الفهري هذا بادي ونحو الذين  
لنا في العلوم طوال الا يادى ويقال هما البناء عم لا حال وانما حاله  
لا عمه فنسلك ان تصرف الهمزة تصرف تلك الهمزة عن هذا الامة لانزل  
للمنون شروء حائل اجساد الفنون روحه اجب. **وهذه صورة**  
**ما كتبت** ما من الموضع من الفصل صغيرا او عظيما لا ترا الا فضلا كبيرا  
ما نقلته هو عبارة من في العم ولم يظهر فيها في الحال فانه قال وما بنا  
حالة ولا نقل البناءة والمقبول على ما في العم قال وما البناءة وما بنا  
وما بنا حال ولا يقال وما البناءة ولا البناءة ولا البناءة انتهى  
وقد سبق ما المجموع على اليها فانه قال في العم يقولها البناءة ولا نقل البناءة  
وضولها البناءة ولا نقلها البناءة انتهى القاموس من هذه العباد  
لأن الوجه في ذلك هو عدم السماع من العرب بالمراد لكن الحكم بعدم التماس  
يرجع لعمالة اللغات اليه لم يسمع شبه العم فيها اذا اضيف شق ابن  
اليه فلا يبنى البناءة بل يقال البناءة وما الى اللغات الى لم يسمع  
استعمال شق ابن فيما يكون اليه في غير من جهتين وسمع استعماله فيما يكون

من جهة واحدة ونقول في توضيح الأول لما كان كون أحد ابن عم  
لآخر مستلزما لكون الآخر ابن عم له وكذا كان كون أحد ابن عم الآخر  
مستلزما لكون الآخر ابن عم له صحف الأسماء المذكورة واغت عن شبهة  
لصانها إليه بخلاف ابن الخال والعممة فانه لا يمكن أحدهما مستلزما  
للآخر بل وقوعه في بعض المواد كما إذا تزوج عمر باخت زيد وزيد  
باخت عمر ولذلك كل منهما ولد فانه لا شبهة في انه يصير عمر خالا لزيد  
نزيه ونزيه خالا لابن عمر فيكون الولدان ابن خال وابن عم جميعا  
لا يقع الاصناف فهما إلى الفرد بل ارجع إلى شبهة الاصناف ليرى ان ابن عم  
عمر وابن عمه ابن ونقول بعد السبق في ذلك عوان المراد من قولهم  
عما الباع عم كون كل منهما ابن عم الآخر فيكون ابن عمي عمي لا عم مع انه  
قبل ابن عم لكن لما كان للغير جهة واحدة جامعة من الأخوة مستحقة  
لان يجعلهما واحدا كويند الولدان اليه فوقهما الباع عم ولما كان للغيرين  
جهة واحدة كل مستحقة لان يجعلهما عمه واحدا ويند ان الباع عمي  
ولم يقع هذا وكذا في لوجود البعير المستحق في الحالكين وعدم وجودها  
في الحالكين حتى يجعل المذكور والاسماء فيها ما دونها ونقول في توضيح  
الثاني كون أحد الولدين ابن عم للآخر من قبل الأوصاف والفتاوى

للتضائفة كالابوة والابوة فإذا انصف أحد الولدين به انصف الآخر  
لهضابه اذ يكفي في تحقق ذلك العنوان حصول النسبة من جهة واحدة بخلاف  
كون احدهما ابن خال لا غرضه ليس من التضائيف في شئ ولا يلزم من  
انصاف احدهما انصاف الاخر به ايضا لعدم كفاية النسبة من جهة واحدة  
في تحقق هذا العنوان بل لا بد في تحققه من حصول النسبة من جهتين مثلا  
اذا تزوج زيد بنت عمرو كان ابن عمرو ابن خال لابن زيد ثم لا يحصل  
هذه النسبة من طرف عمرو ايضا بان تزوج اخا زيدا يتحقق ذلك العنوان  
والا فلا يتحقق اهل اللقب بانما يتحقق النسبة انما يعمل فيها اذا كانت  
النسبة من جهة واحدة فلا يعمل فيها اذا كانت النسبة من جهتين وهكذا  
الكلام وايضا الخالة والعمة نفيًا واشباها حرفا بحرف فان زيدا اذا كان  
ابن خالة عمرو وكان عمرو ايضا ابن خالة زيد من جهة النسي كان زيد من تلك  
الجهة ابن خالة له بخلاف اذا كان ابن عمته له فانه من حيث كونه ابن عمته  
لعمره يكون عمرو ابن خالة له لا ابن عمته ولو كان ابن عمته له من جهة اخرى  
كأنه ليس له من جهة فلا ينفى فيها النسبة لعدم كون كل منهما ابن عمته  
للاخر من جهة النسي يكون الاخر ابن عمته بخلاف في العمرة فان احدهما اذا  
كان ابن عمه للاخر كان الآخر ابن عمه من تلك الجهة كالاخى من تلك الناحية

[illegible]



[illegible]

من الجارية وتعلقنا بالبحر ودعنا على السابعة مرادة نسبة ذلك الاول  
الى معنى موهبة انما قلنا قد علمنا جبريل في قوله مع اخفاء النكاح وان  
والنساء ونساء مشهور في البطن والفرج اشقوا من طاعة مع ذلك  
النكاح والذين من ذلك الذات الجسمانية بسهولة العباد مع الخلوة  
والجود والاموال خصوصاً مع اخلاء الامل والعيال ولا يشترط  
اولوية الامسب اصله لقوله في الفصل الاول الاموال امر ما ملكت ان يمسوا  
عندنا طاعة على الوجه الاثنى مع اننا نحن موهوبون لطلب الحق ما الى  
طاعة على الوجه الا سهل الجود بذلك من طاعة الله لان طاعة الله تعالى  
اخذها النكاح وحب النساء فان الجود المطلق مخصوص به نعمه بل كان  
لغاية من الجود من الذات الجسمانية يخرج طاعة الله تعالى عن الجود  
لكن على دينه وصاحبه الطرف فيكون المراد ان ذلك كان طلباً للذة  
الذات والشهوات فخلوا بها الكرماني الى ان يكملها الغنى والاف  
الامتل واهل هذا الوجه الا انه عليه السلام عليه السلام في ذلك خلاف  
الاول وهو ان طلب ما دون الجود من الجود مع بعضه في الجود  
فقد دوى انما يكون في ذلك الاكبر بل هو ما كان لا يلو كما جئنا  
للقاب لم يكتفوا في ذلك الا في ذلك من غير ان يكتبوا في القلب

الأوقات فقال يحيى عيسى مالى إرراك مناحكاً كانتك ميل وفاء عيسى  
له مالى إرراك غائب كانتك آبر فانتظر الوعد في ذلك فقل الوعد بان الطلاق  
البسام احبكم الى و على السلف و هو ان يكون ما بعد لولا بالهم فيه  
وجها الأول ان يكوننا قهر من الله ويجذف الباء اجزاء بالكسرة الدالة  
عليها ويكون غير راجعاً الى اعداى ان عيسى كان على الدين الحق الأول  
بالرب تعالى ولو كان على دين اللامى الذى هو المحمود بالرب وادعاء  
الألوهية لكنت انا عيسى على دين اللامى لكنت لم يكن على هذا الدين ولم يكن  
المحمود وانكار المعبود فاما على دين عيسى الذى هو الامر بالرب تعالى  
ان يكون عليه السلام فالله لبعض النصارى في مقام الاحتجاج عليه والزامه بان  
عيسى لم يكن الها فانه عليه السلام اذا وصل للنصارى ان عيسى تمرد عن دين ابيه  
وطاعته وكولا امتوه عن دينه لكنت لما على دين المبعوث عليه لم يلبس الا ان  
قالوا كيف يجوز ان يذهب اليه مع حبه في طاعة الله واجتهاده  
في دين الله فذكر عليهم عليه السلام بان عيسى لمكان الها فكيف عبيد غيري  
في طاعة الله وعبادته وانما الاله هو الذي يلبس بعبادة فيقطعون  
عن الكلام ويلتزمون بدين الاسلام ويكون هذا الخبر نظير ما في العيون  
من ان سيدنا ومولانا الله تعالى عليه السلام لم يلبس بانصراف واهتماما

لنؤمن بعيسى الذي آمن بجهنم وما تنعم على عيسى كرسبنا الاضعف وطنة  
صيامه وصلواته تلك الحائلي اقلدت واقر عليك وضعف الحركات وان  
ظننت الا انك على اهل الاسل قال الرضا عليه الصلوة والسلام وكيف ذلك  
فلك الحائلي من قولك ان عيسى كان ضعيفا قليل الصوم والصلوة وما  
أفطر عيسى يوما قط ولا نام بليل قط وما زال صائما الدهر قائم الليل  
قال الرضا فلن كان يصوم ويصلي فلك فخر الحائلي وانقطع فلك  
معان فخر للخبر وعلى الناظرين بدت سؤلت عز ولا لفت  
فولدتهم يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم  
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين على ما ذهب اليها الشيعة  
من مسح الرجلين وما يتعلق بالمقام من ذكر اذلة الفرقين وترجيح الحق  
من القولين احبب بان هذه الابه معزلة الشيعة والاشعة  
ومشقت فانا الامكار والاشعة وفهمنا سائر منوان اقدارهم اطلتوا  
كبت المقال في هذا المجال وكفونا مؤنة القيل والقال ونحن نلزم الى  
جواب الامثال نفص على مورد النول ونجمل الطرف في كلامك  
الاول الثامن ان يبدولنا بسنما تركوه للاوامر ففوق لسنا مقدا  
الاولى ان في قوله ارجلكم لرايات ثلث الاولى البحر وعرف ليرة

وابن كثير وابي عمرو وابي بكر عن عاصم الثانية نصب يحيى خزانة الكوفة  
وتابع وابن عامر وحضر عن عاصم الثالثة الرفع ذكره في كثير من العرفان مرة  
ولم يسمها الا فارقا لثانية اذا اختلفت الفرائض في الكتاب فان امكن  
ارجاع احداهما الى الاخرى بحسب المؤدى فيه وان كانت على وجهين  
مختلفين في المؤدى كما في قوله تعالى حتى يطهرن حيث قرأ بالتدريج  
من التطهر الظاهر في الاغتسال والتخفيف من الطهارة الظاهرة في التمسك  
من المحض فلا يخفى اما ان نقول بوجوب الفرائض كلها كما هو المشهور واما  
ان لا نقول كما هو مذهب جماعة فعلى الاول فها بمنزلة بين تغاضيا  
فلا بد من الجمع بينهما بحمل الظاهر على النص وعلى الاظهر ومع التكاثر يحكم  
بالوقوف الرجوع الى غيرهما وعلى الثاني فان ثبت جواز الاستدلال  
بكل قرينة كما ثبت بالإجماع جواز الفرائض بكل قرينة كان التحكم كما تقدم ولا  
فلا بد من الوقوف على محل التعارض والرجوع الى القواعد كذا افاد شيخنا  
العلامة الاصل في بعض زمره اذا عرفت ما قدمنا. فاعلم ان ما وصل  
اليه من المذاهب في هذه المسئلة اربعة الاول التحيز بين المصح والمقل  
وهو مذهب الحسن البصري وابن جرير وابي علي الجبائي ومثابغهم انما  
وجوب الجمع بينهما وهو مذهب امام المعتزلة واتباعه والظاهر ان نظر

اصحاب هذين القولين الى الجمع بين المراتين ضرورة ان ارجلكم على قرأتين  
التعب عطف على الايدي وعلى قرأتين التجر عطف على الرؤوس فخصية المرات  
الاولى وجوب غسل الارجل كالايدي وخصية الثانية وجوب مسحها  
كالرؤوس وثانيتها بما يجب المؤدى ظاهر في مجموعها باحدهما وجوب الاول  
وجوب الجمع بين الغسل والمسح جمعاً بين المراتين الثاني التخيير بين الغسل  
والمسح وسيظهر جلال هذين القولين على الامز يد عليه قياساً على قوله قد  
استقر الاجماع بعد موالاتي خلافتهم المذهب الثالث لما ركز اليه الفقهاء  
وهو وجوب الغسل واستدوا عليه بالادلة الثلاثة الاول الكتاب  
على قراءة النصب والاستدلال بها عند وجهين الاول ان يكون نصبه  
للمصطف على الوجه الاول اي الايدي الثلاثة ان يكون بفعل مقدم اي اغسلوا  
ارجلكم كقولهم علفها ثباً وماء اهرده اريد سقيها ماء بارداً او قوله  
منقلداً سيفاً وريحاً اي ومنقلداً ريحاً وقولهم ونزجهم بالحواشي العيون ما  
اي وكمل العيون وقولهم والذين نبوء والذين والايمان الى غير ذلك  
من الامثلة ثم وجوا قرأتين الرابع والتجربا رجعا الى قرأتين التمسك  
للقوى فحصل الارجل في قرأتين الرابع مستند محمد بن قيس والتجربا والتعب وركبكم  
مفسولاً واضطررنا في قراءة التجربا لم يرد في ذلك ثلثة لوجه الاول



ان الارجل معطوفة على الرؤس المسوح والمراة المسح على الخفين الثاني  
انها معطوفة على الوجوه المحسوسة اجرت بالجوار قالوا ونظروا كثير  
في القرآن كقولك تعالى عذاب يوم القيمة بالجوار مع كونها صفة  
العذاب حوير عين بالبحر في قرائة حمزة والكسائي على الجوار معطوفة  
على ولدان مخلدون لا على الكواب والبارق كما يصح في قوله محمد  
فتعزب قوله كبير انا من في مجاز من قبل وقوله لم يبق الا ايسر عي  
منفليث وموثيق في عقال الاسر مكبول في رواية من مروي موثيق  
بالبحر لجا ورة منفليث وحقة الرمح عطفا على اسير كل في الرواية القصص  
والنخاه بابا سعي ذلك التالك انها معطوفة على الرؤس للمسوحة  
لكن لا التمس وهذا الرمح شري في الكشاف جدا الغنا عطفا  
على الرؤس فان قلت فانما صنع بقرائة البحر ودخلها في هذا المسح  
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة لقوله فقل صبا الماء عليها امكان  
مظنة الاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على التالك المسوح لا التمس  
ولكن ليقع على وجوب الاقتصاف في صبا الماء عليها وقيل الى الكعبين فحقي  
بالغاية اما طر لظن طان يحبسها حتى لان المسح ليركبها غاية  
في الشريعة انتهى بلفظ اقول ومن المحكم المذكور غير حق على من

أحاط بالصريفة خبرا نارا ومع منها خبرا كما ما عطف الأرجل على الأيدي  
أو الوجه، فغير صحيح الوجه الأول حصول اللبس لعدم القرينة على ذلك  
كما لا يخفى الثاني وقوع الفصل الكثير بينهما كما ترى الثالث أن مثل  
هذا العطف لا يقع في كلام أحماد الناس فكيف القرآن العزيز الذي هو  
قرآن عربي غير ذي عوج وذلك لأن الجملة المأمور فيها بالتفعل انقضت  
وتم حكمها ظاهرا بالامر بالمع في الجملة الثانية ولا يجوز بعد انقطاع  
حكم الجملة الأولى أن يعطف عليها وهذا ذلك الأمثل قول القائل ضرب  
زيداً وعمراً وأكرمته خالداً وبكره بجمع بكر معطوفاً على زيد المضروب  
لغرض الإعلام بأنه مضروب لا مكرم ولا يخفى أن ذلك في غاية  
الاستحسان عند أهل اللغة المستقر عن طبعهم وتثبت عن ألسنة أعلامهم  
لأن الكلام إذا وجد فيه عاملاً عطف على الأقرب كما هو مذهب  
البصريين من قولهم مشهور خصوصاً مع عدم المانع كما في هذه  
الأمثلة فإن العطف على الرؤس لا مانع منه لغزوا ولا شعرا والجملة ما  
لأنه قال من جملة إلى أخرى قبل تمام الغرض من الأولى محل الفصاحة  
وأما نصيبها بفعل مقدّر سوى الفعلين المذكورين في الآية  
فأضعف من الأول أما قوله لا مثلاً لأنه قول مجرّد التثنية قد روي على

متعاهم والحال ان الأصل عدم التقدير وعدم الحذف لتمامية المعنى  
بدونها وأما ثانياً فلان ذلك إذا بانها متمايزتان بغير مع قيام القرينة  
وعدم التبرع والأصغر إلى التقدير لعدم إمكان حملها على اللفظ المذكور  
كما في الأمثلة المتقدمة فإن الله لا يعلف والرحم لا ينفلد والعبود  
لا تترجح فحذف الفعل لعدم الألباس وأما إذا عكس حملها على ظاهرها  
من التقدير مندوحة فلا كما هي أمثلة الأرجل تترجح كما فصلت إرادة السمع  
فلا ضرورة إلى تقدير اغسل وأما نصبها بالعطف على الحمل كما يجب من أمان  
حمل الأرجل في قراءة الرفع مبتدأ محذوف والتقدير بمسؤوله فبها  
أنه محتمل البطلان هنا أي وأرجلكم مسوغة بل هو أول القرب القرينة فأي ترجيح  
للتقدير بمسؤوله بل ما هو إلا كالمصادفة على المطلوب وأما وجوب الرجوع  
قراءة التجرع في قراءة النصب طلبة أمّا الأول وهو حمل الآية على السمع  
على التخفين فلان التخفين لم يجر لها ذكر ولا عليها دليل ولا إجماع وعدم  
لبسها مع الأقل خصوصاً في الجحائز فكيف تختص الآية بها وقد وردت لتعليم  
الكافرين جميعاً فليس التخفيف رجلاً أو تقدير محذوف غلطاً فاحش على أن  
الأية لا تدل على حمل الأرجل وإنما القيل بل ساكنة عن حكمها نيك فقال  
بأن حكمها القيل من الأصل على ذلك بالكاتب أمّا الثاني وهو الجمع

بالمجاورة فلو جوا الأول كانت مبنية على أن عطف الأهل على الأب  
أو الوجوه وقد بينا بطلان الشاقي أن البحر بالمجاورة في نفسه ضعيف  
وانكر أكثر أهل العربية والقائل به شاذ من الناس لا يعقب بهم فلا  
يخرج القرن عليه الثالث من جوده إنما جوزه بشرطين الأول  
عدم نادية إلى الألباس على السامع كما في الأمثلة المذكورة فإن  
الألباس هو العذب الخرب البحر لا للضب والزمل صفة لكبير أو لا  
للبحر الذي هو البساط لا أنه ينزل به الشاقي أن لا يكون مع حرف  
العطف مكان مقام في الفائدة الثانية من الباب الثامن من كتاب  
المغني والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما  
مثناه وفي التوكيد نادرا كقولهم لا يصاحح بلغ ذي الحكمة كلامهم  
أن ليس وعمل إذا نخلت غري الدنبة وقال الفراء إن شديرا  
البحر لا يخفض كلامه فقلت له لا قلت كلامه بضم بالتصغير هو  
خير من الذي قلت ما لم استثنى رأيا فأنشدي به بالخفض ولا يكون  
في السؤال لأن العاطف يمنع من التحليل انتهى في الآية كلا الطرفين <sup>بما</sup>  
أما الأول فلا لباس على الأهل بـ كما في احتمال البحر بالبحر المخفض  
لفعل والعطف على الأقرب وهو الرأس المخفض للبحر وأما الثاني

نظامه بان قلت ان قوله نعم وجوز عين مجزوء بالجو امر على ما عرفت مع وجود  
عطف العطف وليست معطوفه على الكواب اذ ليس المعنى ان الولدان  
يعطون عليهم بالجو بل معطوفه على ولدان لانهم طائعات بانفسهم وقد  
حاشا لصانفي قول الشاعر  
فهل انت ابن مائت امانك من الحيل  
الى الابطام بن قبر فخالط بسطف خالط على راحل وجره بجوار قبر فلا  
يتم ما فكرتم قلت الحكم يكون ان جوف وجوز عين بالجو امر بعد جذا وانما  
جره بالعطف على جنات في قوله اولئك فجنات على حذف معان اي هم  
فجنات وفاكهة ولحم طير وصاحبه وجوز عين او على الكواب باعتبار المعنى  
انما لان معنى يعطون عليهم ولدان فخلدون بالكواب ينعمون بالكواب ولا تها  
بطلان بالجو بنفسها عليهم مثل ما يحيا بسرايري الملوك عليهم على ما قاله في  
الحواشي وغيره ودعوى كونهم طائعات بانفسهم لا مطا فاهن بل مثبت  
بها وادانته لا يشهد لها امر ايروا اما البيت فبعد تسليم كونه من قصيد مجزوءة  
النوا في الانسلا كونها عطفه خالطه اسم فاعل ويجوز ان يكون فعل امراي  
فخالطني واخيني من سؤل سلمنا كونها اسم فاعل لكن يمنع كونها مجزوءة اعرا يا  
ويجوز ان تكون مرفوعة عطفه على راحل وابن من تغلبا صحيحا انها كذلك  
والاولا هو من تغلبا لروى بحركة مخالفة بحركة دوى اخرى في شعر العربي

كثير حتى قل أن يوجد لم يقبل في سلمه من صرح بذلك غير واحد من كثرنا  
محمدا بن الجوار لكن لا يلزم من وقوع جر الجوار مع العطف في الشعر أن يكون غير  
أن يكون في الشعر ضرورة الوزن أو العاقبة ما لا يجوز في غيره فلا يقاس عليه  
و بالجمله أجاز الجوار أن يفتح فيعتبر فيه الشيطان المفعولان في الآية كيف هو  
غير صحيح لم يقبل به إلا من ضعف في النحو ما ن قلت فما تصنع بالأمثلة المتقدمة  
قلت أما الأولى في قوله عذاب يوم أليم فوصف يوم كما يؤوم اليهم وعذاب  
اليوم وحشر اليهم أي هو له وذلك في كلام العرب من فصيح المجاز والطرفة واما  
هو من تقدم أن في جر ما وجر ما من العطف على حيثك النعم والعطف  
على الكاب باعتبار المعنى واما هذا فخر بخر بفعال ابن هشام أنه قول  
بعض الأكرار رفع و ما قول السهري وابن جني البحر على أنه مسند لخصب ثم  
قال السهري الأصل خرب البحر من بني غريب يرفع البحر ثم حذف الضمير للعلم  
به وقول الأستاذ في ضمير لخصب خفض البحر كقولهم مررت برجل حسن الوجه  
في الأضاف والأصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير البحر كانه تقدم ذكره واستند  
ذلك ابن جني الأصل خرب بحر ثم أتى بالضمير من الضمير فارتفع واستند  
فإن قلت يلزمها التمسك بالضمير مع جريان الصفة على غير من هو له وذلك  
لا يجوز وليس هذا مثل مررت برجل فأيما أبواه لا فاعلين لأن ذلك



انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول قلت هو ان ذلك من اللبس كما لا يخفى  
واقول له كبر الناس في بجلد من قتل فغير الوجها والاصل في بجلد من قتل الكبر  
منهم من و كبرهم واقولون في قمع منحة الرواية بالبحر يكون العطف  
على التوهم لان معنى الاسير غير اسير ومثله قوله بدل الى اني لست بدرا لعل  
قلا سابقا ثبثا اذا كان عائيا امكن يبو يني كتاب يجوز في قوله جاء القوم  
غير زيد وعمر او عمر بالنصب على التوهم لان غير زيد يقع في موقع الزمما  
وما نحو فيه على عكس ذلك فانهم واما كلام الزمخري في الوجه الثالث  
ففيه موافق للنظر لا بد من ذكر كل منفردا حتى يتبين الحال الاط قوله  
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة لقوله غسل الماء عليها الخ وقوله  
ان كل الاعضاء الثلاثة غسل بالماء عليها لان حقيقة الغسل  
الماء على المصول مع الجريان او غمر في الماء والارجل كغيرها من المصولات  
كما في النهر والحواس وكذلك باقى الاعضاء والقول بان غسل الأيدي  
والوجوه بحسب الدلت دون الارجل بل غسلها بالماء عليها فهذا  
معنى قوله الارجل من بين الاعضاء الثلاثة لقوله غسل بالماء عليها  
فانما لان غسل الوجوه والأيدي المأمور به في الآية معناه جريان الماء  
عليها حتى يسيل سواء كان ذلك صب الماء على العضو بغمره وهذا هو

الظاهر من لفظ الغسل وأما الدلت فغير ظاهري من عدم دخول مضمون  
و لو فرض أن قال به قائل فذلك لدليل خارج عن الآية ولا تدل الآية إلا  
على وجوب الغسل الذي هو عبارة عن إمرار الماء على العضو حتى يسيل  
في ذلك اليد والرجل والناحية قوله فكانت مظنة الإسراف المذموم  
المنهي عنه وفيه أن الإسراف في كل شيء مذموم والخصوصية له بالرجل  
ولا بالوضوء فلو كان كمر وماء قد يكون حراما كما إذا أدى إلى ضرر أو  
ضياع مال بل قد يكون للأسبغ المستحب عاين الوضوء الواجب حراما  
كما إذا أخرج إلى الماء لمحض الغرضية وهذه أمور مقررة بين أهل الإسلام  
وليست الآية مسوقة للعلم شيء من ذلك وتكلف ذلك لأجل إخراج الآية  
عن دلالتها على المسح غلط الثالث قوله سلف على الثالث بالمسح لا يخ  
وفي أن حقيقة العطف تقتضي أن يكون المعلوم في حكم المعلوم عليه  
في كل لغة فكيف يصح أن يكون الرجل مخطوفا على الرأس من الموضوعة  
وكون حكمها الغسل وليس بين الغسل والمسح تدويرا مع حقه بل استعمالهما  
لفظا متصفا في غيرهما بالتبني إلى الرأس والمسح والتبني إلى الرجل الغسل  
بل هما حقيقة مختلفة فان المسح أن يسيل الماء على غير أن يسيل  
والغسل إمرار الماء عليه حتى يسيل فكل بقى إلا القول بأنه تعالى أشعل لفظ

اصح او يولغوا واحدا في حقيقة بالنبة الى الرئوس وفي مجازها بالنبة الى  
الارجل وهو غلط برهن عليه في الاصول والحاصل كون المراد غسل الارجل  
حقيقة لا مجاز مع عطفها على الرئوس المسوحة ولا ينطبق مع العربية  
الراجح قوله ولكن لنبتة على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها وفيه  
وجها من النظر الاول ان القول بوجوب الاقتصار في غسل الرجلين  
من غير سرف لا قائل به ولا دليل عليه واي حديث عن رسول الله  
او اثر عن الصحابة او تابعيهم او من ائمة الفقهاء الاربعة لو غيرهم يدل على  
وجوب الاقتصار في صب الماء على الرجلين بل ورد في السنة استحباب  
الوضوء من الماء الغرة في الغسل تكريرا ولو كانت الارجل بافضل لكان  
ينبغي ان يكون الاسباع فيها رتبة في صب الماء عليها اكثر وافضل لانهما  
اكمل الاعضاء تعلقا بالروح وعرضة للنجاسة خصوصا في الحجارة للبسم  
الفعال العربية ولا تعجب السفل القدم اللامق بالارض ولا زود سخا  
ولا غبارا ولا تمنع نجاسة فكيف يجب الاقتصار في صب الماء عليها والحال ان  
الاسباع في الوضوء مستحب لجماعنا لما خلقت بالارجل في الحجارة لا بسرها  
العربية الثاني فاما سألنا وجوب الاقتصار في غسل الرجلين من غير سرف لكن  
منه ينقل الخطاب بعد عطفها على الرئوس المسوحة وجعلها معوية للفعل

المسح الى ان المراد غسلها غسلا يسيرا مشابها للمسح والعجب ان في اقول الا  
لا يخفى الامر على الوجوه النذوب تحترق من الالغامر والتعريف لا يخفى  
انها ما ذكره هنا استدراكا فكل ما كالمستأخر ولا يراد كل مرة من  
الفرق المتصلة ان يؤولوا الفران على ما يؤولون مد ما هم بمثل هذا التاويل  
بل بما هو اقرب اليهم ذلك خرج الفران عن كون دليل لا اهل التحرك  
لا يخفى الخامس لا يؤول الى الكعبين فجب الغاية اما ان يظن ان  
بحسب المسحوة ان السجدة ضرب بها في الشريعة وفيه اول اول  
المسألة ثانيا ان ضرب الغاية لا يدل على الغسل بوجوبه فانه لو ضرب  
الغاية في المسحوه لم يصح الجواب الى الكعبين لا ينكر وكان يجب المسح  
اليها فكذا اذا عطف على المسح وثالثا ان عطف المحدود على غير المحدود  
لا محذور فيه بل هو في هذه الآية اخص والمبلغ لا نفع في ان قالوا غسلوا  
وجوهكم يابنكم الى المرافق فغسلوا غسل المحدود وعلى غيره فالتاسعة  
الآية ان يعطف في المسح كذلك كتب الجملتان فيها فانهم الدليل الثاني  
من الأدلة الثلاثة التي استدلوا بها على وجوب غسل الرجلين انهم فروى  
محمد بن اسمعيل البخاري في صحيحه عن ابن عباس انهم اتوا الى ان قالوا اخذ  
عروة من ماء وقرش بها على رجله اليمنى ثم اخذ عروة اخرى فغسل بها رجله

البري ثم قال كذا رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يروي عن ابن شهاب  
بن عوف بن يزيد بن حنبل عن ابيه عن ابي عثمان بن عفان دعي باقائه فخرج على  
كفيه ثلاث مرات فسلها ثم ادخل بيته في الاثام فمضى واستنشق ثم  
غسل وجهه ثلاثا ولبس الى المرفقين ثلاث مرات ثم مسح برأسه ثم غسل  
رجليه ثلاث مرات الى الكعبين ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو  
ومنوف هذا ثم صلى ركعتين الا يحدث بهما نفسه فغفر الله ما تقدم من  
ذنبه وروى ابي بصير عن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قد عاتبوا من ماء فتوضاء لهم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل يد يده ثلاثا  
ثم ادخل يده في الثوب فمضى واستنشق واستنثر ثلاث غرات ثم  
ادخل يده فصل وجهه ثلاثا ثم ادخل يده فصل يده مرتين الى المرفقين  
ثم ادخل يده مسح برأسه فاقبل بها طويلا مرة واحدة ثم غسل رجليه الى  
الكعبين وروى عن عبد الله بن عمر قال تخلف النبي صلى الله عليه وسلم  
فأدركنا وفدا رهفة العصر فجلنا نتوضاء ونمسح على ارجلنا فتأدى  
على صوتي وبل الاعقاب من النار مرتين لو لمكانا وروى ابي بصير  
ابن حنبل ان كان يقول ان ابا القاسم ثم قال بل الاعقاب من النار  
والجواب اما عمار بن عباس فيقول قد فعل العلاء عنه

واشتهر ان مذهب الملح وان كان يقول في كتاب اقصا فلان ومكان  
ومن اجلني بالملح وكان يخرج بالاية على القائلين بالفضل فهدا الحديث  
مخرج دل على الاشياء واما در بيان الوضوء الكامل والامانة رواية  
مذهب واما عن الرواية الثانية والثالثة فبان ظاهرا موقفا ان غسل القدمين  
على سبيل التذلل لا بعد حديث عثمان انه افرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلها  
ثم ادخل يمينه في الاماء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا الخ ولا ريب  
ان غسل اليدين والمضمضة والاستنساخ وثلاث غسل متعقب كذا الحديث  
اثنان في ظاهرهما انهما وردا لبيان متعقب الوضوء ومكملاته ومنه غسل اليدين  
وركة بشا مع الرجلين لانه ليس فيه تكرار ولا اسلخ وهو مقدر بالايدي  
الى الكعبين فلا يحتلج بعد الاية الى يمينها واذا اعتل الحديث بشا وشيها اراد  
الاشياء بغسل الرجلين معط الاشد لان جماعا على الوجوب واما رواية  
بن عمرو قوله فجعلنا تنونا ونسج على ارجلنا فتادى باعل صوتهم وبل للاعتقاد  
من التارك رداء البخاري فهو دليل على وجوب الملح وبيان ذلك ان اصل  
الحجاء ليس هو اهم وليسهم النعال العربية كانت اعقابهم رعايتهم فوجدوا  
بالبول ويزعمون انه يزيل الشقاق ولهذا اشبههم بقولون لعراقي قوال  
على عقبه فربما تركوا غسلان بالانسان او نحو ذلك فوجدوا بالاعتقاد



من النار لينتبه على ان من قال على عبية يجب عليه ان يغسله لان البول انما كان  
على الاعقاب ولو كان المراد اجبار غسلها للوضوء لقال اغسلوا الرجلين ولم  
يات بلفظه صريح بها كون الغسل للعقب فقط لا لراية النجاسة وعلى الاقل ان  
للارجل او اغسلوا الرجلين على ان عبد الله بن عمرو والذين يوضون ومسحوا  
على الرجلين كانا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك انهم علموا منكم بين  
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفعوا في افعاله شيئا في الاسفل ولا اعد لهم  
معامل بينهم وواجباتهم ومنهم من يغير واسطة خصوصاً الضرورية  
للمكررة كالوضوء ولو لا علمهم بوجوب المسح لما مسحوا وما قولهم ويل  
للاعقاب من النار فقد ظهر وجهه والحاصل ان صريح الآية الكريمة على  
قراءة الجرح وظاهرها على قراءة النصب صريح حديث ابن عباس وصريح  
فعل عبد الله بن عمرو واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على وجوب المسح المكمل للشا  
من الاولة الثلاثة استدلوا بها على وجوب الغسل الاستحسان في المكثف  
ان الغسل يشمل على المسح دون العكس فالعمل به بطبيعة الاحتياط فيه  
ان الكل من المسح والغسل حقيقة ثابته حقيقة الآخر فلا يفرق بين مسح غسل  
ولا بين غسل مسح ولو جاز ذلك لجاز غسل الرأس ولو تحلى الناظر  
بمحلية الانصاف وتحلى عن التعصب بالاعتصاف لا مكثف له بما ذكرناه

حقيقة الأمر وأهتدى إليها ومزاجه فلفس من عو فعلها المذهب الرابع  
مع الرجلين ويومذهب أهل البيت وذهب اليهم من مجتهدى الصحابة  
عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وطائفة  
على من الصحابة كسلان الفارسي والمقداد وعمار بن ياسر وأبي ذر  
ومكن اليه من الفقهاء أبو العالية وعكرمة والشعبي وكان ابن عباس يقول  
في كتاب الله غلطانا وحنانا ومن باهلو باهله وذكر أنس قول  
الحجاج اغسلوا القدمين طاهرهما وباطنهما وغللوا بين الأصابع  
فقال أنس صدق الله وكذب الحجاج وقرأ الآية وكان أهل البيت عليهم  
السلام وابن عباس وأنس يحتجون بالآية على من يقول بالغسل وكان الشعبي  
يقول نزل القرآن بالمسح والغسل شتر وقد روى ابن عباس أنه قال سمعت رسول الله  
ومعه علي بن أبي طالب وروى أنس بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
أو بالمدينة فتوفوا ومعه علي بن أبي طالب ما روى عن أنس بن مالك ومعه  
المسح فكثير ودلالة الكتاب على ذلك ظاهرة أما على فرائض فليكون الأرجح  
مطلوقة على الرؤوس المسح فلهذا ما رآه أراكم أراكم وأما على فرائض  
النصب فلاها مطوقة على محل الرؤوس أو الخمار والخبر من جعل النصب على  
المفعولية كقولك مررت بزيد وعمر أو السلف على المحل ما أتى شائع وقد

ثبت بالآدم وصفاً للآكلين وشواهد في كلام العرب أكثر من أن تحصى  
وقد افردنا بحصنها باباً في كتبنا النحوية فراجعها وأما ما مثل به بعض المحققين  
شاهدنا على ذلك من قولهم لا معاوى اتنا بشر فأتبع ٨  
فلنا بالبحال ولا التحديد أحتمل أن يكون من قبيل العطف على التوهم  
على عكس قوله بدل أنى لست مدرك ما مضى من لسانه شيئاً إذا كان جازماً  
فإن خبر ليس ورد منصوباً ومجروراً بالباء الزائدة كغيره في قولهم فلنا  
بالبحال أنه منصوب فعطف عليه بالنصب وهم في قولهم لست مدرك أنه مجرور  
بالباء فعطف عليه بالجر ولتفيض عنان القلوب أن الأمر أوضح من أن يفتأ  
عليه البرهان أو يخلج إلى زيادة بناء واحد ضلالاً لعل ٩  
سُئِلَ من الفرق بين صيغ المبالغة كعلام وضارب ومضغ  
المنسوب كنبأ وتماز ونحوها الجب ١٠ فإن تحقيق الفرق بين  
الصفين يستدعي تقديم مقدمتين الأولى في شرح صيغ المبالغة  
فقول صيغ المبالغة محولة عن اسمها والفاعل ملحق للدلالة على المبالغة فرب  
مثلاً الصلة منارب تحول إلى فعال للدلالة على المبالغة في الضرب فإ  
لا يدل على المبالغة لا يكون محولاً عن اسم الفاعل وإن كان على وزن أحلة  
المبالغة سواء لم يكن هناك فاعل من لفظة كقواس لو كان كتماز فانه غير

محول عن ثامر بل كل منهما النسبة لكن الأول يقال لمن يزاوِل بيع الثمر والآخر  
لصاحب الثمر وهكذا الكلام في بعض أمثلة الصفة الشبهية كشرى فائدة  
للمرء بل على المبالغة لم يكن محولا عن فاعل وان كان على وزن فاعل  
بجلا فوجهه فانه محول عن راحم لمكان المبالغة فقد يظهر من قول ابن  
مألك في خلاصة فقال وفعال الوضوء في كثيره عن فاعل يدل  
ان صيغ المبالغة تماثل على الكثرة وعدمها وليس كذلك بل كما تدل  
عليها تدل على الشدة أيضا والفرق بين الكثرة والشدة كالفرق بين العظيم  
والكثير والتقليل والتخفيف ان الشدة والعظيم بحسب ارتفاع لسان  
وعلو الطبقة ووجههما الى الكيفية بخلاف الكثير والتقليل فانهما  
بحسب اعتبار الكمية حقيقة الوصف بل كما في المعدودات والموزونات  
والشبهات بهما فمن الأول فلهما اتصال فاشترى فانه يدل  
على انه يشرب العسل كثيرا ويشرب العسل كثيرا يكون على احد وجهين  
الأول ان يكون يشرب العسل جبا كثيرا بان يكون يشربه في كل  
يوم ولبلة مثلا وان كان العسل للشرب في كل مرة قليلا في نفسه  
الثاني ان يكون بحيث كلما اراد ان يشرب يشرب لا كثيرا وان كان  
العسل للشرب في كل يوم مثلا وكذا الأكل فانه يحسن كثيرا لا محلا

كان باكل في مجلس واحد اكلا كثيرا وكان باكل في كل ساعه من الساعات  
المكثرة وان كان في كل مرة باكل اكلا قليلا وهذا المرمر جبر الى العرف  
ومنه ايضا السجادة لقب على بن الحسن عم موسى بن كثره صحيح لما روى  
من ان كان يصلي في اليوم واليلة الف مرة ومن الثاني قوله تعالى  
وانزلنا من السماء ماء طهورا فانه صفة ماء الفة بمعنى الزائد في الطهارة  
والبلغ فيها مبلغا عظيما ولا يصح حمله على تكرار الصفة وتكرارها ضرورة  
ان كون الملة طاهرا ليس مما يتكرر ويكثر فلا بد من اعتبار زيادة الطهارة  
وشدةها وانما كدها قلنا الفة لتمام في زيادة المعنى المصدرى حذته  
و من اخرج علام فانه انما هو في مقام ارتفاع الشأن والعلو على الطبقة  
فيه وكونه بالغيا في العلو درجة القصوى وهكذا الكلام في كل ما يقبل  
الشدّة والضعف من الاوصاف ولا يكون مما يتكرر ويكثر كالاول والحبوب  
والحبوب البعض ونحوها كقوب شفاف اي البيل العرفي الشفوف والورق عكاش  
ما تحته غاية ويقترب اي زائدا يعرف شديد اللعنا وامانحو كوكب لمائع  
وسراج وقلاج ونحوه فانما يصح كون البالفة فيه على نحو الشدة والكل اللعنا  
والوقود ويصح كونها فيه باعتبار الكثرة على احد وجهين الاول ان تكون  
الكثرة فيه راجعة الى اشتقاقه من العلوم ان التبر كل الشدة فهو وقود

كثيرا شغره ويظهر من ذلك من انظر الى النهر المسوق شعاعا على  
نواحي الدنيا مع انها في الغلظت الى ايجد السراج الذي لا يتجاوز  
نوره وشعاعه من القدر القليل الشك في ان يوق كما ان السراج في شراب  
يتجدد انا فانا وينقطع فمن ثم كان لبالبه والتكثير كذلك المركب بهج  
اي يتجدد ثم ينقطع وقودا ثم بهج وينقطع لانه وهكذا الى ان ينصف بالكثر  
ولكن الكثرة في كل شيء بحسب كثرة محب كل جزء من اجزاء الزمان يتجدد متواليا  
ولكن لما كان الزمان سريع السير أي مجموع الاوقات الكثيرة المتحددة  
بحسب اجزاء الزمان الواحد ويتوهم ان جميع الانقادات الحاصلة بعضها  
غيب بعض من غير ملة وتراجع وقود واحد وليس كذلك وهذا كما اذا  
حركت النار حركة تدويرية فانما ترى دائرة متحركة وليست هناك  
دائرة في نفس الامر وانما الوجدت سرعة الحركة كون تلك دائرة متحركة  
ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم على القول بعدم بقاء الاكوان والماضي القول  
بقائهم فانك تورد واحد مبسط فيكون لبالب الغلبة باعتبار شدته وزيادته  
والحاصل ان لبالب الغلبة سواء ثبت من الحروف كالباء في حمري وبعدي  
وعاري ودايمي وداري ومن الاسماء كشواف وشراب ومن الافعال  
كطوف واجر ومارفك كون على نحو الشدة والتأكيد وقد يكون على نحو  
الكثرة والتكرير فطوف بمعنى اكثر الطواف واجر بمعنى اشددت حرمتي



ثم التكثير في الأوصاف على نحو التكثير في صيغة التفعيل قد يكون في الفعل  
اللزما أو متعديا بحسب الوضع والاشغال كقوله اما العسل فانا شارب العسل  
فقطا كقول فانه بحسب الوضع متعدي لعددته الاكل لكن حشا بحسب الاشغال  
اللزما فانه يعمل بمعنى كثير الاكل من غير ملاحظة المفعول وهو لما كول  
قد يكون في المفعول كقوله تعالى ان الله ليس بظلام للعبيد على وجهه فان كثرة  
العبيد تكثر كثرة الظلم فالحال ان الرجعة الى الكم ومع هذا يرد على الظلم  
لجنس العبيد وهو يلزم ان لا يظلم احدا فيفيد العموم وكقوله تعالى  
ملائكة يوم الدين على فرائد منقر وكفعال والمعنى انهم تعالى يملكون وملك  
يوم الدين كثير وكثرة المالكية باعتبار كثرة المالكين بناء على مفعول  
هذا كحذف المفدته الثانية في شرح بعض صيغ النسب فتقو  
اذا اريد نسبة الرجل الى عاتق او بصرة او مزاول الكساء الحق الى الشدة  
بمعنى الامعاء للدلالة على النسبة للراية لكن هذا بحسب الاصل قد يرد  
عوضا عن التشديد قبل ما قبل اليا الف كهيان وشام على منوال فاض  
مرام في النسبة الى من وشام وقد ينسب على غير هذا الوجه وهذا محل  
الكلام في نحيات وامر فاعل ان يجرى بعض ما على فعال وفاعل بمعنى  
كذا من غير ان يكون اسم فاعل او مبالغة فيه كما كان اسم الفاعل نحو فاض  
وبناء المبالغة في نحو غفار بمعنى ذى كذا الا ان فعالا لما كان فاعلا

لمبالغة الفاعل ففعال الذي بمعنى ذي كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء  
يزول ذلك الشيء وبها تجه ويدرأ من وجه من الوجوه أما من جهة البيع كذا  
أو من جهة القيام بحاله كالجوال والبعال أو باستعماله كالسافر وغير  
ذلك وفاعل يكون لصاحب الشيء من غير مبالغة وكلما هو على أن على  
اسم الفاعل وبناء مبالغة في لا بن لصاحب اللبن ولتان لمنهرا وله  
في البيع أو غيره وقد يعمل في الشيء الواحد للفظان جميعا كيا في نفسه  
وقد يعمل أحدهما دون صاحبه كقواس وقواس وقد يقوم أحدهما  
مقام الآخر فن قيام فعال مقام فاعل قوله نأل أي صاحب نأل  
هو ليس بذي مرج فطعنته به لا وليس بذي سيف ليس بئال  
أي بذي نأل بقرينة سابقه وعليه حمل بعضهم قوله تعالى وما تترك  
مظلام أي بذي ظلم ومن قيام فاعل مقام فعال قوله حالت في معنى  
حوالك لأن الحياكة من الحرف وقد يقوم غيرها مقامها قالوا امرئ موقعا  
أي ذلت عطره من جل طعم أي ذو طعام ورجل نهري ذو عمل من النهار  
قال ابن مالك وهذا كله لا يقاس عليه انتهى وهو من ذهب به قال  
لا تفل صاحب الدقوق وقاف ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب الشعر  
شعارد عن المبرد أن فاعلا بمعنى صاحب كذا قياس وفي شرح للفصل  
وكرر فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه وقيل فاعل فلا يمكن دعوى

القياس فيه لند ورو وقال الرفعي رضي الله عنه وقال في التفسير كثر استعمال  
من فاعل وها مع ذلك مسموعان ليسا بمطروحين فلا يوافق صاحب التبرير  
ولا صاحب الغلظة فكأن انتهى فإذا عرفت المقدمة بين بقول في النتيجة  
أن بين الصفتين فرقاً في المعنى وفي اللفظ أما في المعنى ففعال النسبة  
يدل على أن من وصفه بزلول لم يد له تساقط بحيث اتخذ صفته ليقول ذلك  
زيد مما يدل على أنه زاول جميع التمر حتى جعله حرفه نفسه وفعال المبالة كضراً  
يدل على أن الضرب كثير الوقوع من هو وصفه ولو في كل يوم مرة ومن العلوم  
أنه بمجرد كون الضرب كثير الوقوع منه لا يوافق أن زاول الضرب حتى جعله حرفه  
نفسه ففعال النسبة لا يمكن أن يكون قد صار من المزاولة حرفه وصفه له  
مختلف ففعال المبالة فانه يدل على حصول مبدئ كثر لمن غير أن يتخذ حرفه  
وصفه فعله فكل أن الكثرة في كل من الصفتين موجودة اتفاقاً في فعال المبالة  
فواجب وأما في النسبة فلا سلام المزاولة الكثرة لكن الكثرة الفعلية وفعال  
المبالة أكثر فانه للدلالة على صدور الحديث الذي يدل على الصفة من  
الفاعل كثر في الخارج وفعال النسبة للدلالة على أن الموصوف صاحب ملكة  
هذا الحديث وقد ظهر أن توجيه قوله فعال ليس بظلام للبعد بأن ظلاماً  
من صيغ النسب لا من أمثلة المبالة غير تام لما عرفت من دلالة فعال النسبة  
على المزاولة فالنقيض لطلوعها يلزم من ذلك ثبوت أصل الظل بل التوجه

التم ان يقال ان ظلاما من صيغ النسوب وصيغ النسوب يقع بعضها مقام  
بعض ولفظ ظلام من امثلة قيام فعال مقام فاعل و بالجملة مجرد جعله من  
صيغ النسوب لا يرفع السؤل بل لا بد من ختم حديث قيام بعضها مقام  
اليه كما تقدم واما في اللغة فمعرفا نه ليس من اسماء الفاعلين والمفعولين  
ولا من امثلة المباني فاما مور الاول ان لا يكون له فعل ولا مصدر  
كنا بل ونبال وكان اهل اى ذوا اهل الشا في ان يكون له فعل ومصدر  
لكنه ثبوت مجرد عن الشا كما نرى طالق وقالوا في نحو مريض ومطيل  
والتماء منقطر به انه على معنى النسبة لهذا الثالث ان يكون له فعل ومصدر  
لكنه بمعنى الفاعل كقوله سهل ففهم اى ذوا فقام وحجاب منور اى ذو  
منور يجوز ان يراد مبانيه انه حجاب من ذوا حجابا وحجاب منور  
بغير ذوا حجابا لان بصرفكيف يصير المحجب الرابع ان يكون له فعل  
ومصدر لكن بمعنى المفعول كما وافق وجعل الخليل منه عبثا راضية  
اى عبثا ذات مرضى على ان يكون المصدر بمعنى المجهول اى عبثا مرضية  
فان قلت لشكل هذا يدخل الشا فان هذا البناء ينوي فيه المذكور  
كما نرى كما مر انفا ولذا جعله المجهول من امثلة المحابة المفعول المستد في الوصف  
التي للفاعل المفعول به قلت يحمل ان يكون الشا للمباني لا للشا

فانهم انما سرك يكون له فعل ومصدر لكثرة يكون حلقا على ما انضمت  
على وجلب اللفظة نحو عز عزين وفل فل فل وشعر شاعر وموت موت  
ما صفت فجمع ذلك معنى اطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى باللفظة والعز  
والذل والشاعر والمات والمات صاحب الموت والذل والشعر والموت  
كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مثل الفاعل نحو رجل عدل وصوم ومنا  
غور وانما هو افعال وامر فاجعل الشعر كانه صاحب شعر اخر كماله المتقى  
وما انا رعدى قلت الشعر كله ولاكن لشعرى قلت في نفسه شعرا  
والموت كانه يشخص ما اخر والتعب كانه يشخص ما ليس هو شعرا  
واحد ولا الموت موتا واحدا ولا المزمع مزمعا واحدا بل كل منهما مضاف  
فكلمة المزمع في فعل اعتاد فرسان العرب ان يشقوا من لفظ الشيء الذي  
يريدون المبالغة في وصفه ما يشعرون به تأكيداً ويشهد على شاعره من  
ذلك قولهم ظل ظليل وداعية دعياء وشعر شاعر انتهى ومنه ليل اليل  
وقالوا لم شغل شغل فليس من هذا بل هو اسم فاعل من الشغل اي شغل  
يشغل الشغل به من كل شغل اخر ليعطوا لهم وثاملا ولا تنصر الفرق بين  
الصيغتين على ما ذكرنا من شغل من قول الغرض ابا دي  
وكيف يتوكل في هذا ان تقول كل الكيف والكيف بالجر والنصب

لَجِبْتُ **ب** ان معنى كلام الناظر انك كيف وجدت في قولنا  
من حيث المودة والمحبة معنى فكيف فضاء المحو المحيى اى كيف مراعاة بالنسبة الى  
في مراعاة المحرق وحفظه في غايته وقيامه بلوازم الصدقة ومعه المحو  
اى وجدته على امره ذلك فانما يلوازم صدقك حاشا المودة ذلك مراعاة  
لذلك فاضبا كالحاجات صادقا عليه كل كيف ولقفا كيف في الجواب  
اما محو مراعاة الكل البير ومنسوب على سبيل الحكاية من لفظا كيف فان  
قلت لفظا كيف معنى كل الفتح فالحكاية انما تكون للفتح فكان عليه ان يقول  
بمحو الفتح قلت بكم ان بقا اعرابه في هذا الوقت غير حركة الباء  
وحى الفتح لدخول الالف واللام التي هي من خواص المرباط عليه فلهذا قال  
بالنصب بل يقل بالفتح **سئل** عن الحال في قوله قوم ماء  
الصباح كيف نخب مشيدا قصد الينا بك ما فيها لجبنت  
بانه يجوز فيه وجهان الاول ان يكون بالباء المقولة بنقطتين تحت  
من الحى يعنى من طلب منك الرضا او قصدك لئلا المراد وسوق ذلك  
ان لا نخب الشك ان يكون بنقطتين واحدة من نصب اذ جاع فهو غلب  
اى جائع وهو وان كان يلازم الغاية التي قبلها من قوله ماء ما يراى والى  
بعد ما من قوله ما يراى ويناسب ما بعد من ذكر الختان والمحياض



والشرعيات الجوعان والظمان مزود واحداً لأن الأول أولى كماً  
على من ورد حياض الفصاحة فشرع فيها وجلس على مراد البلاغة فشرع  
فيها **سُئِلْتُ** من مؤلفه أن الغزاة من طول المدى عرفت  
فلا تفرق بين الجدي والحمل **جَبْتُ** بأن الشاعر صنف مريعاً بارداً  
بما أن كانوا أعدى من ملاءمة لشهر الزمان فأما من الحمل  
وكانون أول شهر الثناجب الزود وإراد بملاءمة الغنم والتلويح  
والأمطار وشهر أنزل راقول شهر الربيع والحمل مع الحمل هو نحو  
الأنهار والزمان والغزاة من أسماء الثمر والمدى بالغنم الزمان لا  
وعرفت بكسر الراء من الخوف بفتحها من خوفنا والعقل والجدي قول  
البروج الشوية تحل في الثمر في كانوا الأول والحمل أول البروج  
الربعية وتحل في الثمر في أنهار والمعنى كان الثمر من كبرها وظلال  
الزمان عليها فدل على أنزل في برّج الجدي في ذلك كان ينبغي  
لها أن تزل في برّج الحمل لا تفرق بينهما لما بينهما من الخوف والعلة  
**سُئِلْتُ** عن معنى شعره فحقيق حاله بحسب الشرع المقدسة  
وهو صوب وكذا التام من أن الأبياء وسبحان الزمان  
لقد هو بيت فصلا الألف والشاء المعدل عدل الألف

ان العبد بعد ما اطلع على جملة من بدائع كلماتكم وروائع افاداتكم  
وبعد ما اكثر من كنوز المعاني ومجرا كاعجاز السبع المثاني فعملت  
لديكم دواء دامة وعندكم شفاء وبلاء فانه قد اشد به عليه بعض الناس  
ولم يجد من ينفع بحكم الدلائل فمن جملتها معنى الشعر وحكمه بحسب الشريعة  
فاسئلت ان تعرف بهما البيان البديع بعرضه ليس في غنى الاثبات  
او يحصل الى الاتيان بشدا قد بينان البيان بوجود ذكره واما من  
على العالمين مسائل جوهرية اجبت بان الشعر يكون العين  
اما مفتوح او مكنون وخلف معناه ذلك كما قلنا في نظم الافعال  
لنبي الجسم يقال لها شعر والقول ذو الوزن بقصد  
في جمع اشعر يقال شعور لفصل عن الشعر في الشرح  
فالشعر مفتوح يكون وقد تحركت بقية الجسم مما ليس بصوف ولا قبح الجمع  
اشعار وشعور وشعاعا كما في الفلاس في اطلاق الكلام في الجمع  
الظاهر ان اشعار اجمع شعر بفصحين كقالب باب وشعور او شعاعا  
جمع اشعر بفصحين ويكون العين كفلوس وقلوس وكلاب وكلاب  
ان قبل ما الداعي لهذا التخصيص قد ورد جمع فليل بفصح الفاعل يكون  
العين على اتصال الشعر وانما قلت ذلك لانه محل كلامنا من الشعر

بالفتح لغة ما نهار انما هو جمع لا جمع نهر بالسكون وان قال يجمع لا  
كالخطا في معانيه شرح التخصيص غيره وقد نقر على ما ذكرنا القوي  
فقال الشعر يكون العين ويجمع على شعور مثل قلس وعلوق بفتحها  
يجمع على أشعار كيب أنساب وقل الشعر الماء الجاري المنبع والجمع نهر  
بضمين وأنهر والنهر بالفتح لغة والجمع أنهار مثل سدق سباب انتهى  
ان قبل ما جبر جمع الشعر من انه اسم جنس والحرفي يبرن لا يجمع قلت  
قال النهاب انما جمع ثبها لاسم الجذر بالمفرق كما قيل ايل وآبال مع  
ايل لاسم جنس ولنا في جمع اشعر في شعر معناه ان شعر بعضهم الكون  
جمع شعر كثر واعرفنا لرجل اشعري كثير شعر الجسد وقوم شعر هذا  
يجل ما يعلق بالشعر والشعر بالفتح والضم واما الشعر بكسر الاو فيكون  
الشاف فجمع اشعار كحل واحمال ومعناه في الاصل الخطا تلو العمل  
يقال شعر بكسر وكسر علم به وفطن وعقل وفي الحديث اشعري  
ما ضل فلان اي ليت علموا خيرا ومجربا ما صنع فحذف خبر ليت وهو  
كثير وفي دعاء الكليل فليث شعري يا سيدي اي علمي خطائني ولهذا قيل  
لعاظم الشاعر فانه عالم ومختل بالكلام المتخوم وجمع شعر اكصل الشعر  
وعائل وعلا ما كثر من شعره وليس بقياس انتهى لان القياس في الغافل

الوصفي ان يجمع على الفعل والفعول كما فعل فانه يجمع على مجمل ومجمل  
وقال ابن خالويه انما يجمع شاعر على شعراء لان من العرب من يقول  
شعر العظم ككرم فقيها سلبن يحيى الصفة منه على فعل نحو شرف فهو  
شريف وكرم فهو كريم فلو قيل كذلك لئس بن شعير هو الحب فلو لئسا  
ولم يوافق الجمع بناء الامل على واما نحو قلما وقلما فجمعاء عليهم وجعلتهم  
ولم يندفع فقال بعضهم هو لفظ موزون مقفول بدل على معنى فندع الرعية  
اشياء اللفظ والمعنى والوزن والفاصلة فاللفظ واحد هو الذي يقع  
فيه الاختلاف بين العرب والجم فان العرب ما في بلعربي والجم نحو  
فاما الثلاثة الاخرى فالأمر فيها على التساوي بين الأمم فالحاجة الأخرى  
لما هو ملنا نصيده على فاقية لا يفت عليها احد من الشعراء ما في ذلك  
مسا في الامثال غير ذلك لتلو انحرها معاني لا يفتونها اليها لما يكن  
بنائا من بل بعد ذلك من جملة الزايات وكذا للتوازن للتساوي في ذلك  
في معرفته والاحاطة بان التبيين اذا تواترا وليس كل احد على جهات  
على الآخر فقد عادل هذا ذلك ككيفية الميزان انتهى فلو صرح بقيد  
القصدي نظر الى معلومته وهكذا فعل الزمخشري فانه قال في الكشاف  
الشعر كلام موزون مقفول بدل على معنى ولم يذكر قيدا للقصدي صريحا لما

اشرا الى هذا لعل ذلك لانه بعد ذلك الكلام الذي هو ان يحى  
موزوناً من غير قصد من الغافل الى ذلك ولا التفات منه اليه كالواقع  
في كثير من انشادات الناس من خيلهم وويلاتهم ومجاولاتهم لا يميز  
شعراً ولا ينظر الى المتكلم ولا السامع ثم شعراً تلي ومخرج هذا  
القيد القوي منه قال الشعر العربي هو التظم للوزون وعدم ما تركب  
منه عندا وكان مقفى موزوناً مقصوداً به ذلك فاخذ من هذه  
القبول لو من بعضها فلا يمتحن شعراً ولا يمتحن فائلاً شاعراً ولهذا يكن  
شعرها ورد في الكتاب والتموزون ما لعدم الفصاحة والتفنية وكذلك  
ما يجري على ألسنة بعض الناس من غير قصد لانه مأخوذ من شعرت لذا  
قلت وقلت استقر شاعر الفطنة وعلمه به فانه لما قصد ما كان من  
به انتهى فقلت ان المعبر في هذا الشعر خمسة قبولاً احدها التركيب فقلت  
الكلمة الواحدة العامة عن التركيب شعراً هذا اذا كان المراد من التركيب  
المعبر في هذا الشعر ختم كلمة الى كلمة اخرى مثلاً والظاهر ان المراد  
من التركيب المذكور عند المروطين وهو ان يكون الكلام الموزون  
مركباً من الامور والاسباب والقواصل على سبيل منع الخلط بين  
ذلك بجزء يعمل عندهم مسدساً ومرتباً ومثلاً والآخر

والأخير كل مصرع منه مستفعل من مرة واحدة وهو قد لا يكون مركباً من  
كلمتين وعلى هذا فيكون قيد التركيب حراً في أن يكون مركباً من حركات  
اليد والقدم وغيرهما من الأعضاء والثالث أن يكون التركيب مستلزماً  
أي دالاً على المعنى فتركيب الهملائي لا يكون شعراً والثالث أن يكون مقتضى  
والرابع أن يكون موزوناً والفرق بين الغافية والوزن أن الغافية عتقت  
عن تولد الحلقى الغامضة بين وثاقها وبجنتها على حرف واحد سواء كان الكلام  
موزوناً أي معللاً أم لا والوزن عبارة عن اعتدال الجزاء الكلام سواء  
كان مقتضى أم لا ولا أنه قد يسمى الكلام الغير الموزون شعراً نظر إلى قصد القائل  
ودخول ما قبله في هذا الشعر كقول بعضهم «قلت ابن مروان ليلاً نية»  
وقارن قوله بجزء الوعيد «لكن شكرتم لا تزيدنكم»  
ولكن كفرتم أن عداؤي لشديده «فإن الشعر الأخير يسمى شعراً»  
وإن لم يكن موزوناً لأن صدوره على قصد الشعر ودخل في هذا الشعر ولم  
يُبالِ القائل بعدم موافقته لأن مقصوده عدم تغيير الإيوان التي كان يكون  
المقصود منه الشعرية فلا يكون إلا تعاقبات شعراً وهي كثيرة وأما في  
كلام الله وكلام رسوله وكلام الناس فلك في الكشاف ولو قلت  
في كل كلام لو حدث الواقع في وزن البحر غير عزير انتهى قالوا في



فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ ثُمَّ أَفْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ثُمَّ أَنْتُمْ جُنُودٌ لِقَائِهِ  
 فَاتَّبِعْلِي ذُرِّيَّتِي بِحُجْرَتِي وَمِنْ فَايِلَاتِي فَاغْلِبْنِي فَاغْلِبْنِي وَقَوْلُهُ  
 وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ وَقَوْلُهُ قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ  
 وَقَوْلُهُ بَصُرْتُ مِنْ أَفْجَاءِ فَخْرٍ قَرِيبٍ وَقَوْلُهُ إِنِّي أَنَا اللَّهُ فَاعْبُدُونِي  
 لَقَدْ شَكَرْنَا لَزِيدَكُمْ وَقَوْلُهُ فَاكْفُرْ كُلَّ نَبِيٍّ فَكُلُّهُمْ لِي فَاسْلُودُهُ فِي الزُّبُرِ وَقَوْلُهُ وَذُرِّيَّاتُنَا  
 سَكَدَ رَأْيُ دَوْلَةٍ بِمَنْ بَغَى الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَمِنْ ذَلِكَ تِمَالُودُكَ لِلزُّمَرِ الْأَطْلَابُ  
 فِي مَوْضِعٍ كَوْنُ هَذَا إِلَّا عَلَى أَوْزَانِ الْبُحُورِ لِتُحْصَالَ سَطَرُهَا كَمَا كَانَ يَقُولُ  
 قَالَ رَبُّكَ الْإِنْسَانُ فِي تَنْزِيلِهِ لَا تَنْزِيلُ لَنَا وَلَا لَكَ إِلَّا نَسْفَقُوا  
 وَيَقُولُ عِنْدِي نَاقُومٌ حَدِيثٌ مُجِيبٌ نَصْرٌ مِنْ أَفْجَاءِ فَخْرٍ قَرِيبٍ  
 وَيَقُولُ إِنِّي أَنَا يَوْمَ تَكُونُ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ لَا  
 وَمِنْ ذَلِكَ تِمَالُودُكَ لِلزُّمَرِ الْأَطْلَابُ فِي مَوْضِعٍ كَوْنُ هَذَا إِلَّا عَلَى أَوْزَانِ الْبُحُورِ  
 لِقَائِهِ فَاتَّبِعْلِي ذُرِّيَّتِي بِحُجْرَتِي وَمِنْ فَايِلَاتِي فَاغْلِبْنِي فَاغْلِبْنِي وَقَوْلُهُ  
 قُلِ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ وَقَوْلُهُ بَصُرْتُ مِنْ أَفْجَاءِ فَخْرٍ قَرِيبٍ وَقَوْلُهُ إِنِّي أَنَا اللَّهُ  
 فَاعْبُدُونِي لَقَدْ شَكَرْنَا لَزِيدَكُمْ وَقَوْلُهُ فَاكْفُرْ كُلَّ نَبِيٍّ فَكُلُّهُمْ لِي فَاسْلُودُهُ  
 فِي الزُّبُرِ وَقَوْلُهُ وَذُرِّيَّاتُنَا سَكَدَ رَأْيُ دَوْلَةٍ بِمَنْ بَغَى الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ  
 وَمِنْ ذَلِكَ تِمَالُودُكَ لِلزُّمَرِ الْأَطْلَابُ فِي مَوْضِعٍ كَوْنُ هَذَا إِلَّا عَلَى أَوْزَانِ الْبُحُورِ

وفي سبيل الله ما ألفيت هو الواقع في كلام الناس الكثر من ان يحصى كما  
لا يخفى على المتبحر في خطبهم وانما انما هم ورسائلهم ومجاهداتهم فلما  
لم يكن القصد من شعر في معرفة الكلام الموزون المفقول كان هذا المذكور  
من الالهي وغيره ما شعر كجميع انما الالهي شعر الالهي ما كيف فاعلمنا  
الشعر وما ينبغي ان ياعلمنا الشعر يعلم القرآن وما ينبغي ان يكون  
شعرا فان فخله ليس ينظم الشعر ما علمنا النبي قول الشعر وساعة الشعر اي  
ما اعطينا العلم بالشعر وانما ينبغي ان يقول الشعر من عند نفسه  
فالتفسير الاول صريح في ان الفرق بين شعر والتفسير الثاني شعر في ان النبي  
لا يعلم ساعة الشعر لا يقول الشعر فكيف يكون هذا المذكور ان شعرا  
بالجملة ان هذا القيد غير لفظي من سقطة فخطره الى ما اشتهر في العلم  
من ان العلم لا حاجة له الى البيان تبجيسة ما ذكرنا من معنى الشعر  
للشعر المعروف ويظهر من كلام بعض المفسرين ان الشعر هو ما هو  
الاولى الكلام الموزون والمراد بالوزن جهة باعتبار نظام ترتيب  
الحركات والسكنات ومناسبتها في العدد والحداد بحيث يحد الشعر من  
اصراكها الفقه مخصوصة يقال لها الذوق الثاني في الكلام شعر في الجملة  
من القضايا لا تدعى الشعر في المخرجات المرغوبة والنظر ونحوها

فما لا يصدق له ولا أصل وإنما هو نحو ينحصر سواء كان موزونا أو غير موزون  
فذلك عندنا أي لأن الشعر يعلق على المعنى جميعا عند القارئ مع أنه ليس  
بمفهوم كما موزون شعرا بل لا إطلاق الثاني هو الذي أراد به تعالى من قوله  
وما علمنا الشعر ما ينفع آل القوم قال كانت قريش تقول إن هذا الذي يقول  
محمد شعر فذا شعر وجل يلهم بقوله وما علمنا الشعر أي ليس ما أنزلنا  
عليه من صفة الشعر في أي مما يتوخاه الشعراء من الخيلات للرغبة والمنفعة  
أقول لـ لا إطلاق الثاني ظاهر في قول الرباب الميرزا القياس الخلف  
من الخيلات والقصايا التي لا تدع من النفس ما يقال له الشعر كما لا يخفى  
فصل فما ذكرنا أن شعره إطلاقا من ذي الآية الشريفة يمكن عمله على نحو واحد  
منها ولا يرد السؤال المتقدم وهو كيف التوفيق بين قوله تعالى وما علمنا الشعر  
وبين ما ورد من الكتاب والسنن موزونا أما على عمله من الكلام الشعر فيفتح  
إذا المراد مع ما علمنا الكلام الشعر المحرل وأما على عمله من الكلام الموزون  
فلا يسوق من أن القصد معبر فذ به هذا يجعل ما يعلق بالسؤال الأول  
وأما السؤال الثاني ويحتاج إلى ذكر الشعر على الشرعية فنقول في الجواب  
عنه لا يخفى على الرباب إلا الباب أن الشعر أي الكلام المنطوق به كالذي نقدره بما  
نظمه الوزن والغافية ليس ينقص في الكلام ولو كانا نفسا لما فيهما

امير المؤمنين عليه السلام والتلو وقد استغفنا عن هذه الابيات وتمثل  
بأشعار الغريب كثير من خطبة البليغ وكذا سائر الأئمة عليهم السلام قدّم  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجمع الشعر في بيت عليه  
وعن الخليل كان الشعر أحب إلى رسول الله من كثير من الكلام انما هو ما روي  
العامية من أنه كان يتمثل بالأبيات على فروعها النضر غير موزون  
كما روي عن عمار أنها قالت كان رسول الله يتمثل بيتا في بيت  
من بني النضير ما كنت جالسا ولا أرى بيتا إلا أخبرني به انزود  
فجعل يقول يا ليت غزلي انزود بالأخبار ويقول ابو بكر ليس هكذا  
يا رسول الله فيقول اني لث شاعر ما ينبغي لي وكان روي عن الحسن  
أن رسول الله كان يتمثل بهذا البيت كقول الاسلامي يا ليت غزلي  
فقال ابو بكر يا رسول الله انما هذا الشاعر كقول الشيبان الاسلامي يا ليت  
اشهد انك رسول الله وما علمك انك ما ينبغي لك ~~وكان~~ انك لا يثبت  
فان منعه فلهذا انما فعلت انك لا يثبت هو انك شاعر وان كلامه كلام أهل  
الشعر فكن الشعر اكثرا ما يذكرون ويحفظون الناس ولا يفتقرون شيئا  
من المنكر ولا يفتقرون ما يروون بالمعروف ولا يعملون ان قلت ان كان  
الشعر والكلام الموزون اللغوي احسن واعلى وان كان من الكلام

المشور العاري من ثوبه والتفتة ملابسه في الغزل عليه مع انه يحيا في كذا  
الجمادى صبيح لا يكون فيه كلام الصبح والمخ واحسن منه فليست  
له في الغزل عليه وجه الأول من الكلام للوردون القوي كنهها  
ملكه كذا بآوا صرح لا فكذب خبره والحقيل احسن الشعر اكرهه وعلما  
يوجد في نظره خال من الكذب بل لا يكاد يوجد في قول عليه الترقوا  
ان كسائر الانبياء في مثل هذا الكذب وهو على الاصل الاول لا يخفى ان  
هذا لا بد له من الكلام المشهور منعه مما يشا في نفسه ان ان  
من العلوم ان تليف الكلام الموروث في القوي لا يشانه استغناء  
الكلام المشور والاشيان به مما يشانه ان الكلام المشور بان يجعل من كان  
له خاتم العرش في الكلام المشهور لا يجد على تليفه ولا يشانه من الامور  
فالصحيح عليهم ودم من صميم ودفق من ريقهم وانكاهوا كذا في الله  
جل وعلا في الغزل من ذواتهم في مثل قولهم مع قوة فصاحتهم  
وكالجلال منهم قد عجزوا عن الاشيان ما به مثله مع ان الكلام المشور  
والكلام المشور سهل المألف فكيف ظلم لو كان كلاما مأمورا وتلك  
قائم به الحجة ان الكلام المشهور باعطي له نظره ووزنه وحقبه كالك  
مدوح بل لا ريب في انكروا فقد انكر العباد وكابر الحق وولما

[illegible]



البلد جميع الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين قروى جعفر بن محمد عن الصادق  
انه قال في امر حديث طويل كل من قال شعرا في غير بيتي الحديث هو وانك  
الناس فقد وجبت الجنة البتة وعز الباقين كان رسول الله في يوم فتح  
مكة وانما انفسنا انما جاء عند قوم قالوا لا ما لم نعلم انهم قالوا  
من اي طائفة هذا القوم فقالوا امر طائفة بكرين وابل فقال ما يقولون  
من قيس بن ساعد فقالوا المراد رسول الله قد وصل الى امره فقال  
الكون فيكم من يعمل شيئا من اشعار فقال احد منهم سمعت يقول لا  
في الاولين الذاهبين من القرون لنا ايضا بل ان رب مولود اللوح ابراهيم  
ثابت قوي نحو ما تحبب الاما غير الكتاب لا يرجع لما نجهل ولا من الباطن  
لا ايقن اني لا محالة تحبب القوم منا في

وفي الامالي من ليس بن قاصم الله قال وفدت مع جماعة من بني تميم  
الى ابو عبد الله عليه السلام فدخلت عند الصلصال بن الدخس  
فقلت يا بني الله عطف من عطفه تنفع بها فقال يا فاسد من مع العز لا  
وان مع الحق موتا وان مع الدنيا غرورا وان لكل شئ حبيب او على  
كل شئ رقيب وان لكل حسنة ثوابا وكل سيئة عذابا وكل عمل كفا  
وانه لا ياله الله يا قيس من امرين يدفن معك وروحى ودفن معه

وانت ميت فان كان كرميا اكرمك وان كان لهما اسلمك الى بعدك ثم  
لا يحضر الامم ولا تبع الامم ولا تسلك الامم فلا تجعل الامم الحما  
فانه ان صلح انت برؤوف فدل السوء من الامم هو فعلك فقال النبي  
احب ان يكون هذا الكلام في ابيات من الشعر فاذنوه فامر النبي ثم من رايته  
بحسن انك صبر فاقبلت امكن فيها الشبر هذه العظم من الشعر فاستب الى القول  
قبل مجيئنا فقلت يا رسول الله قد حضرني ابيات احبها لوالدي  
فقال النبي قل يا قيس فقال  
قمر بن لقيس في القبر ما كان  
اليوم ينادي للزوجه فيقبل  
ثعبان الذي برى من الله شغل  
ومن قبله الا الذي كان يعمل  
يقوم قليلا بينهم ثم يرحل  
فقال النبي قل يا قيس فقال  
قمر بن لقيس في القبر ما كان  
اليوم ينادي للزوجه فيقبل  
ثعبان الذي برى من الله شغل  
ومن قبله الا الذي كان يعمل  
يقوم قليلا بينهم ثم يرحل

لا احد ائتمنا عليهم السلام روى اصحابنا عن ابائكم ان انشاء الشعر في ليلة  
الجمعة والام شهر رمضان الى مكره وانما قصدت ان انشاء قصيدة  
في مرثية ابيات ثم وهذا شهر رمضان فقال ثم قل في مرثية ما قصدت  
في ليلة الجمعة وشهر رمضان وغير ذلك من الليالي المباركة والايام

[illegible]

الأهل زنده مصرحاً على ما ملأناه كنهه وهو كل شيء مما ذكرنا من ذلك  
على الدوام في غاية الطهور ولا يستأجر النقيمة بالقرينة في ضما مكره  
التي من ذلك ولموت مان باقاً تحت جناح له قبر أحب يكون  
تكلّم وإسبانت من الشعر وأمر أبي جعفر أن يبتدئ معروف من طريق  
ما عندنا وكان في محله الموضع لو وضع الذنوب لا يستحق الموت  
لو استحق الموت فمهرام فاشبهها العذراء الأخصاري من جهة فمهرام  
وإذا لم يشرع حوله تعالى ولا تركوا في الذين قتلوا فمهرام  
وغير النقيمة من علم صاحبها واحدة طمأني ونبأه الله الله عليه كما  
وغيره مع قرونه والنبي لا يعلم من النار وقته من مدح  
ما زالوا تحت شخصه لمعلمها ما كان من قبل النار ومفسر هذا  
منه المدح طمأني المدح ولما دفع شدة فهو واجب ومثل المسألة  
لا في عناق الزمن من الغاسق وغيره اللهم إلا أن يدخلها الغاسق  
في الشبه من المنكر بحيث يوفى به فيكون جوارح ازدهر  
ومن أجل هذا الشرع المذموم ذم لغيره فمهرام فمهرام  
الشرع يشعهم الغاصق ولا يجمعهم على كذبهم وإجلالهم وفصلهم  
وما علمهم من الجاهل ونزق في الأرض ومدح من لا يشرع المدح

الفاوون من الشفاء وان كان منقضا للشفاء فمما اشترطوا من اعراسهم دون  
انشائه الا ان يكون قصد للشفاء الثبوتية برغم هذه الصورة انشاء حرام ان يقع  
الثبوتية في الخارج والا فمكروه ان قلت ما معنى الشفاء الذي يحرم انشاء  
الشعر واسما عليه قلت كلام الامام صاحب منطوق في تعريفه والاشهر  
ان يرد اللفظ فاستحق فيه غناء بهر من ان لم يكن مطرا فانه في القاطبة  
صانعة من غوانته كدلت على القول محل اعرفه فمما ذكرنا من ان حكم الشعر  
بحسب عروق العوارض حكم النثر ان الكلام المنثور المنقصر للشفاء امر اثم  
استعاضوا العقول فافهم وان لم يكن منقضا للشفاء من ذلك فمكروه  
في الامكنة المباركة والايام السعيدة وكذلك في غيرها واقدر احد  
تكملة قال صلى الله عليه وآله وسلم يعلو على الرجل فمما اخبر من  
ان يعلو شعرا وذخيرة بعضهم محل الشعر على مطلق الحياء او مجاء الرسول  
ورقه في الفصول بانه لو كان كذلك لم يكن لذكر الامثلة معنى اذ يعلو  
وكثير سواء والصواب ان يوجه بان الامثلة من الشعر في قوة الشعر الكثير  
منقاد من الحديث مذمومة كثرة الشعر والمراد من الشعر الشعر الذي  
لم يكن منقضا للشفاء من المذكورات فانه الذي كثرة موهبة لا للمصنف بل  
المنجته وغيره فان كثرة ذلك عبادة ولا للضمير لمجرب من فان ذلك

وَمَعْنَى كَثْرَةِ الشَّعْرَانِ بِجَعْلِ الشَّاعِرِ مَعْنَى الشَّعْرِ بِشَيْءٍ  
وَلَا يَكُونُ لِغَيْرِ الشَّعْرِ شَيْءٌ وَيَكُونُ تَطَرُّفٌ إِلَى الشَّعْرِ فِي شَيْءٍ  
وَيُقْطَعُ فِي الشَّعْرِ وَيَقُودُ وَقِيَامٌ فِي الشَّعْرِ وَمَعْنَى الْكَثْرَةِ الْمَذْمُومَةُ  
الَّتِي أَمَرَ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَادَةُ الْوَسْوَءِ لَهَا فَعَلَّكَ كَثْرَةُ الشَّعْرِ عَادَةُ الْوَسْوَءِ  
وَأَنْ لِحْمَلْنَا مِنْ بَابِ التَّخْرَافَةِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ عَادَةُ لَهَا كَبَسِ الدَّالِ وَهَنْ  
الدَّالِ مِنَ الْعَادَةِ لَيْفَ يَكُونُ مَدْحًا لِلشَّعْرِ كَمَا لَا يَخْفَى سَلَّمَ  
عَنْ أَعْرَابٍ مَا وَدِدْتُ فِي زِيَارَتِ الْأُمَّةِ تَعْلِيمَهُمُ السَّلَامَ بِأَنْ يَأْتِيَهُمُ الزَّهْرَاءُ  
بِأَنَّ لَفْظَ الزَّهْرَاءِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ وَصْفًا كَالْحَشَاءِ أَوْ يَكُونَ عَلَى الْفَاعِلَةِ  
لِقَبَالِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الطَّرِيقُ حَيْثُ قَالَ وَالزَّهْرَاءُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ وَسَمِيَتْ  
بِذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا قَامَتْ فِي مَحَارِبِنَا زَهْرٌ نَوْرُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ كَمَا يَزْهَرُ نَوْرُ  
نُورِ الْكَوَاكِبِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ وَرَوَى أَنَّمَا سَمِيَتْ الزَّهْرَاءُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
خَلَقَهَا مِنْ نُورٍ عَظِيمٍ أَمَّا فِيهِ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ أَعْرَابُ لَفْظِ فَاعِلَةِ الْحِجَةِ  
بِالْفَتْحِ أَمَّا الْحِجَةُ فَلِأَنَّهَا مَصْنُوعَةٌ لَهَا مَا كَوْنُهُ بِالْفَتْحِ فَلِذَا كَانَتْ أَلْفًا  
وَالزَّهْرَاءُ نَعْتٌ وَأَعْرَابُ الْحِجَةِ بِالْكَسْرِ أَمَّا الْحِجَةُ فَلِأَنَّهَا نَعْتٌ لِلْحِجَةِ وَرَوَى مَا  
كَوْنُهُ بِالْكَسْرِ فَلِأَنَّهُ نَعْتٌ لِلزَّهْرَاءِ لَمْ يَكُنْ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ بِأَعْرَابِ الْفَاعِلَةِ  
وَيَجُوزُ أَيْضًا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى حَذْمِ مَا زَالَ النُّعُوتُ فَمِنْ ذَلِكَ



ثلاثة اوجه وعمل الثاني فكل كلام من قبل اجتماع الاسم واللقب المفرد به و  
قد اختلف في عمله ان فيثلاثة اوجه الاول جواز نصب اللقب بوجه  
على القطع وعليه فيكون اعراب فاعلمة البحر بالقصة كما تقدم واعراب  
الزمراء النصب بتقديم راء فتح والرفع بتقديم جيم وهذا وجهان  
الثاني اضافة الاسم الى اللقب نحو جاء سعيد كسر زيم يضم الكاف فيكون  
الراء اللهم المحاذق بناو بل الاسم بالمسحق واللقب بالاسم وعبارة اخرى  
بناو بل المضاف بالذات والمضاف اليه باللفظ اي جاتون بقلب هذا  
اللقب على هذا اعراب فاعلمة البحر بالكسرة نحو جيماء اعرابا غير المتصرف  
بامتناعها الى الزمراء واعراب الزمراء ايم البحر بالكسرة لانه مضاف اليه  
فان قلت قلت في التصريح عزاب في خروفاته اشترط في جواز الامتانة  
ان لا يكون اللقب صفة في الاصل مفروفا بال كرون الرشيد ومحمد  
الممدوح الا فلا يضاف الاول الى الثاني قلت هذا الشرط لا دليل  
عليه صناعته وسماعا امتناعه فلا ان لقرا في المضاف اليه بال لا يمنع  
من اضافة اللقب الا ان يتوان اللقب في كان وصفاته الاصل واقرن  
بال كان اقرانها بالاصل الذي هو وصف فيكون في ال اشعارا  
بان مدخله وصف لما قبله فتمنع الاضافة لان الوصف لا يضاف

الى الصفة وهو مع وضوح ضعفه لان الاشعار بالوصف لا يجعله صفا  
ان اضافة الصفة الى الموصوفات غير جائزة كسحب الجامع وجانب الغريب  
واما ما قلناه في عبد الله هذا ابن قيس الرقيات باضافة قيس  
الرقيات وهي جمع رقية كتمية والظاهر انها لقب قيس بن الرقيات  
من الاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما لان الرقيات لقب قيس  
كمنزله على ان الاضافة لا دون ملازمة لتكامل نسوة اسم كل منها رقية  
وقيل من جدانة وقيل شبيب بثلث كذلك قلت

قال ابن قيس اخي الرقيات معاصر العرف في المصنوعات  
لك انك لا تباع على ان اللقب عطف بيان لانه اشهر من نقله نعم الائمة  
عن الزجاج والغراء في باب الاضافة ظاهرا كلام البصريين انك  
اذ لم تقطع الثاني مفعلا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اورد الزجاج  
والفرق الى الانبعاث على انه عطف بيان ثم قال في الظاهر نحو جيان  
فهم قيس وملك في باب المجلد وهو الاول لما روى الغراء قيس فقيس  
عنان بالانبعاج رجل ضخيم الصدين وابن قيس الرقيات بنون قيس  
واجب الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات انتهى وعلى هذا  
فاعراب فاعلة البحر بالفصحى واعراب الزهر والجر بالكسرة فاعلة وجها

[illegible]

و لا سموا القلوب للمردن و جاء ملففها بالثمن و اما ان صرح و  
عوقط لم يرد هذا الباب لان الصريح و عوقف ابان هما من باب  
ما انشرب فهاذا انشربت ما انما صاحت من ربه و عوقفت من ربه  
و الكثرة وى الالوان فقلت انى و هذا هو الاسم و جاءنى و  
سوى انى صاعدا و اسم ذلك هو مري و و من عرب سوي  
انزما را بصرف ناه و معه من سويها و ليسوى و و من  
مهره و عوقف في شدة و اسوى و وكلاهما سوي و و الجمع و  
سوي و وكلاهما سوي و اما انى فقلت انى و اما انى  
من انشربها انى فقلت انى و اما انى فقلت انى  
للصد و فقلت انى فقلت انى فقلت انى فقلت انى  
مبا و لم يرد انى فقلت انى فقلت انى فقلت انى  
للحيا و عوقف انى فقلت انى فقلت انى فقلت انى  
من السائل و بينى و بين هذا السائل الفاصلة فقلت انى  
سئل و سئل و سئل و سئل و سئل و سئل و سئل و سئل  
لما السجادة بمعنى شدة القلب عند السائل فقلت انى فقلت انى  
كان السجادة و البراءة و انما عوقف و انما عوقف و انما عوقف

والعامة يفتون بها ومنها سريين لو سرقين قلت جركسرين كخندبل و  
يرطبل والعامة يفتون بها ومثله يلبذ فاته بالفتح من اطلاق العامة والصحيح المكسور  
يخيلد ومنها قولهم جاء القوم باجمعهم وما تخرج الهم غلطا والصواب يجمع  
الهم وهو جمع لغوات جمع على حد قلن وقلن والجمع جاءوا بجمعهم واغنا  
قلنا ان الفتح غلطا فان اجمع وما يتصرف منه في باب التوكيد بحرف مد  
عن ضمير التوكيد ومنها سر و آب فقلت جركسرين سر و آب اي ما بارد  
لان كان بعد تيريد الماء وهو قبل التعريب مفتوح الهم وبعد  
مكسورة والفتح خطأ الا على المحبة ومنها دستور قلت قياس كلام  
العرب ان يفتح سينه كخندبل ومثله يلبذ فاته بالفتح من اطلاق العامة والصحيح المكسور  
في كلامهم فقلت بفتح الفاء الاضعفوف وفرتوس يكون الامل لك  
لكن الظاهر ان دستور في الاصل مفتوح وفتح لما عتب وعليه لا يكون  
الفتح خطأ تنظر الى اصله لان العرب لم يقر به فده بما حقه فتح امثلة الكلمة  
ويندرج باسمها في عددا ما الاسماء العربية وهو فركيب فيه اسماء  
المخندوبين على بعض الابدان بل قبل التوصل معناه بالفارسية جوف  
هو اشق الطالع الشريفة الدسور معتم الدال فارسي معرب ومعناه  
الوزير الكبير الذي يرجع اليه في الامور واصله الدفتر الذي يجمع فيه

قوانين اللسان من ابطه فتوى به الوزير لان ما فيه معلوم له اولاً انه في  
الرجوع اليه اولاً في هذا اولاً لا يفتح الا عند انهاء و يطلق اليه على  
الآلاف الا حفات قبل الطامرة من خارج مما يرجع اليه لو من الابدان لما  
انتهى اذن المربع عند انهاء الابدان لا يفتح بعد ومنها الباس  
فعلت هو ككتاب قوله كسر والعامة تفتح ومنها لقب عموي بن عبد  
لك ان فعلت لقب كسر ففتحات ثلث متواليات والعامة تفتح منها  
لقب حذيفة بن ابي اسحق ففتحات ثلث متواليات ومنها  
العامة لما راوا رسم خطه بالياء قالوا انطلقوا وكسروا بعدها بالياء  
على بلد صاحب القاموس ففتح فروعاً بالياء يفتح الفاء اي عمارة فروعاً  
الاصناف في تلك التهمة العكس اي بلد عمرها فروعاً بالفتح على وزن فاعول  
وجوز فروعاً في وزن العربية واما ذنوبهم وذنوبهم فاعول  
واشكات العامة ففتح واذكرناه في علم هذا البلد هو الصحيح الصحيح وقد  
كسر ومنها اسم الذي ليس صحيح ففتح التفتح ففتح كسر في المكان  
مواضع منها اسم الذي ففتح ففتح هو المثلث في الموضع العامة ففتح  
بالنون واما اللسان في النون ففتح في الموضع بالزعرور ومنها  
اسم بفتح لا علمه بالمكان لان ففتح العامة فيقول البقال والصبي البقال



الدال لا يبيع البقل ومنها ما سيرة فقال هو الشد هو ام  
التخفيف قلت بالتخفيف فكر على وقال انما هو الشد هو فقلت للكارية  
بالشد هو القطاة المساء واما بنت كرم التي كان في قريتها ثمان  
كيطوق مما لم ير مثلهما قطا فقد نهما الى الكعبة وفي المثل خذ مالا  
بقر على ما يريه اي على كل حال فاسمها ما يريه تخفيف الباء وصاحبه  
وعنى حسان اسمها الحارث الا عرج يقول له لا  
يؤلا وجفنة حول قبر ابيهم لا قبر ابن مارية الكريمة المفضل  
ومنها النبة الى مدينة الرسول فقلت المدينة من مدن  
المكان اقام به او من ان اذا اطاع اذ يطاع السلطان بالمدينة  
لكناء بها وهو ابيات كثيرة تحاوي هذا القرى ولما لمع هذا المعنى  
وهو علم المدينة النبوية بحيث اذا اطلقت لا يبادر فيها ولا يعمل  
فيها الا معرفة والمنكحة اسم لكل مدينة والنبة الى الكل مدحني ولها  
مدح في فرقها بينها ومنها النبة الى البادية فقلت قال النبة الى افضله  
هذا الياء والهاء واذا كان للرجل فخره فرفه اخفقه وعلو هذا  
فالقاسر ان يقال هذا السائل يدعيه تكرر العامة بخلافه فيقول  
نويمة باثبات الياء ومنها النبة الى المرفق وقري

بغير الدال واخلاق فانكوت عليه لان المسنون له الدفري بالضم للمحد  
يقال له الدفري بالفتح قال فلان ما جعلاكم منى بال الدفري وم  
بما غير واني النكب قالو المنسوب الى الارض التمهله بفتح الهمزة  
و في المصباح يقال للرجل الذي يقول بقدام الدفري لا يؤمن بالبعث  
والخسر د فري بالفتح على القياس واما الرجل المسنون اذ ان له الدفري  
فهو فيه د فري على غير قياس لكن في القاموس ان الغامل بقاء الدفري  
الدفري بالفتح وضمة وفيه بعد فري بفتح اوله وادد و فري بضم  
واو قبله والدفري بالضم نسبة اليه على غير القياس ومنها لقب  
نافع النبي صلى الله عليه وآله فقلت لقبها عشاء بالعين المهملة والعاء  
ولا يسمي بالبحر ثم واما ولا يخفى ان العضباء في اللغة انما هي كذا  
الشاة المشقوقة الاذن واما نافع النبي صلى الله عليه وآله فقلت بعضا فانما  
كان ذلك لقبها لما لم تكن مشقوقة الاذن فحق للمصالح وكانت  
نافع النبي صلى الله عليه وآله فقلت بعضا لانها ابتداء الشاة بها انتهى وبها يخفى  
ان احد عضباء بغداد سئل بحضرة وزيرها عن قول الفريز بادي  
ولقب نافع النبي صلى الله عليه وآله فقلت بعضا انتهى قال فقلت فافترسنا  
اللقب اظهر من الشمس فكيف ينكر فاشترت ذلك وانكرته عليه ففترسنا

العاموس فكان كما يقول فلن اظن ان العبارة ساقطة الواو والصحيح  
والنضباء النافذة المشقوقة الأذن الخ ولقبنا في البيت ثم لم يكن عتباء  
والواو من قوله ولقبنا في البيت عطفت لقبنا في البيت ثم لم يكن عتباء  
الأذن فيكون لقبنا في البيت خبر للنضباء على زيد قائم وفاعله قوله  
لم يكن عتباء بالصحيح الواو اي لم يكن عتباء يعني ان قائم لم يكن  
مشقوقة الأذن لان لقبنا لم يكن عتباء فارتضى ما ذكرته وبعد ذلك  
راجعنا نسخا من العاموس فاذا كلها بالواو ومنها اسم الطائر  
الولود فعلت هو الخفاف الخفاف هو كرمقان والعامية لفتح الفاء  
وبالجحش لم ير يثلف من امثال ما ذكرناه مما اشتهر بين العامة على  
خلاف ما هو في اللغرة ان قلت لا يخفى ان لثبنا مفاد مضطربا  
لا يطبقه نطاق البيان الا ترى الى كسرهم فاذها بمصدر مذكور  
منفوخة واسكانهم العام من لفظ وهم والصلوات بها بالفتح مصدر وهم  
بوقم كقلط غلط غلط او كسرهم همزة الاسال مع انها منفوخة من قول  
اسل اسال مثل غم غم حارة حارة اصل او ثبت وريح اسلوا  
العين من العطر والصابون بها بالكسر كسرهم همزة الامارة بمعنى العلاء  
وانما هي منفوخة من الامارة بكسرهم مصدر امر علينا الاول وثاني

والأداة في قولهم لأداة الكذا والصواب أنه بالتخفيف فتح المعز قال  
تعالى وأداة إليه بلحسان وفي العاموس أذى يؤدى ناديه توالا  
الأداة في عملهم الضاد من التخرجين بمضات والتزجيق هو  
فيه التخرج هو غلط والصواب أنه بالضاد للجردين حرمة تحريصا  
حسنة وكتابهم لفظ التضافر للعلم في كلام الفقهاء كثير أقول لهم  
الأخبار المتضافرة ونحو ذلك بالظالم المالك والصحاح أنه بالضاد المحبة  
بوتظافروا على الأمرى نظاما وولضافر القوم منعا وبنا وصافرا  
ما ونه أي الأخبار المتضادة النظام على المدعى والغرض من هذا كله  
قولهم في الغم وأغنى ونحوها من الأسماء المنصورة التي هي على وزن  
أفعل أو مفعّل يفتح العين أنه بالكسر التعجب بالباء فاسقروا ويصح فتح  
سئلني من بعض العسائر والأشعار وبعض الكلمات المتداولة في الكلام  
فمنها قوله عليه السلام في كتابي الرعيل ابن أوطالب فقتلوا شيئا  
كل أولي أمست الظاهر أنها كلمة يقال لها بضم ونحوها في المعنى  
من أصل اللغة كلا أو ذاك في الصحاح ما قول الكتيبة  
يكلا وكذا الغيبة ثم محبة . لا تدعى حينئذ كان إلا التزم  
مفعول كان فيهم في القلة والسعة كقول القائل لا وذا انتهى

وقال ابن هانئ المغرب لا واسرع في العين من تحطيرة  
واقصر في الجمع من لا ود احرى بالجملة الاولى لفظان قصيران عند  
سرهما الانقطاع فكنتهما معا كان سرهما من الفعل المشابهة قصر  
الزمان بهما فقول على ميل التلاوة اي الجهر شيئا كلاً ولا اوشيا  
قليلاً وموضع كلاً ولا نصب لانه صفة شيئا ومنها قول الشاعر  
١ وصل الجحيان الخلد اسكنها ٢ وقبره الشار يصلون الناد  
٣ فالتعسر في القوس كمن يجهل ٤ ان لم يدر في الجوز ان يرا  
فكك مع البيت ان محبوبه اذا لم يدر مفليده في غاية طوله ولو ازاره  
قليله في غاية قصره فكنت يكون التعسر فائز في القوس عن غاية طول  
الليل لان ذلك لا يكون الا والتعسر بهذا البرج ويكوننا فائز في الجوز  
عن غاية قصره لان ذلك لا يكون الا والتعسر فيها لكن لا يتحقق اجتماع  
هذه الالفاظ في التعر كذا لتخوها في الالفاظ للعمود عند اهل  
العلوم والسنن انما في معانيها اللغوية معب عند  
الاولياء لان بناء التعر على اللفظ والعرف العام وهذا المعنى المصطلح  
لا يفهمها احد من تلك الالفاظ الا من تصدى للاصطلاح ولقد  
فرشت في تاريخ الخطيب بنو محمد اسحق بن منصور البغدادي قال

لما قبلها من الكلام أي ليس لم الأمر كما قالوا ثم أبدع فقال وجعلهم النار  
و من هنا قولهم علم جزأه علم أصله علم يخرج إليهم بمعنى تعالى يشعري فيه  
الواحد والجمع والتأنيث في لغة أهل الحجاز قال تعالى والعالمين الرحمن  
علم الباء ومن الخطأ أن أصله من لا الله تعالى جمع كانه أراد  
ختم نفسك بالباء بالقرب منها وهما اللبنة وإنما حذف الفاء لكثرة الاستعمال  
وجعلها اسماء واحدا وقيل أصله علم أي علم لك فيكون الأمر أي قصد  
فركبت الكلمتان فتقبل فكم ولا يخفى ضعفه وبعضهم فرق بين علم  
بصيغة المفرد وعلموا بصيغة الجمع بأن لفظاً فكم خطاب لمن يصلح أن  
يجيب أن لم يكن حاضراً ولقضاء علم من معنى الموجودين الحاضرين و  
يفسر الحديث علم إلى الجمع علم إلى الجمع فلو نادى فكم إلى الجمع يحج  
بمثل أن كان أنتما مخلوقاً قاله في جمع البحرين وخلق أن ابتداء  
هذا الفرق إنما هو لتعريب هذا الحديث والافتراق بينهما في أصل  
اللغة فالتجمع ما هو من المفرد فإذا كان المفرد معناه الدعاء من يصلح  
أن يجيب أن لم يكن حاضراً فكذا الجمع وأما ما ورد من أمر أو بعض  
الجمع مع مفرداتها بغير فرق فإثبات ذلك من الاستعمال وإن استعملت  
العربية الجمع في الخبر من مفرد ولو الأعم منه ولم يثبت ذلك هنا



ومنها قولهم زهد لا محالة فاقم فقلت لا محالة مصدر من يحسن  
القول من حال الى كذا اي يتحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجودة  
والجمله معترضه بين المبتدأ والخبر مفيدة لتأكيد الحكم ومنها قولهم ولما  
هذا اكثر من ان يحصى قالوا عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مجزئاً  
عليه اذ ليس مشاركالاً لما قبله في الكثرة التي هي اصل الفعل قلت يجاب  
عنه بوجهين الاول ان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سويح في  
العبارة اعتداد اعم من ظهور المراد الشا في ان كلمة من متعلق بفعل شغف  
اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء لا يتي ان من ذلك ان  
تفضيلية فقال لعمل افضل التفضيل بين الاشياء الثلاثة ولا شك  
ان التفضيل مراد لا فاقول بذكر القول بان من التفضيلية محذوفة  
كقوله تعالى يعمل السرا يخفي اي اكثر من خلافتنا فامل ومنها  
قولهم كل فرد فرد فقلت يحتمل ان يكون من قبل العطف محذوف  
الواو والغاء او من قبل التأكيد للفظ او من قبل وصف الشيء  
فمثل الكمال والمراد كل فرد منفرد من الاخر والمراد ان الحكم  
للفرد يتعلق بكل فرد على سبيل التفضيل والافتراء دون و  
قد ذكرت لفظ كل في مثل في بعض العبارات مع ان العموم مراد والمطم

فذهب المصنف بمساعدة أو اشتروا بدنياً فاشترى بشرى فلا  
قالوا البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الغاء انتهى فقلت  
الرضى والجاء على ما حملوه على ما حملوه ولم يحلوه على كون الأخذ بدرياً  
وان لم يكن ذا أجزاء قلت لرعاية ظاهر الغاء لأنه لا يعطف بعض الثمن  
على بعض بالغاء ضرورة قائلها من نوعه للعطف كالتقدم لبعض أجزاء الثمن  
على بعضه لئلا يبق تشبيه بدرياً فتنصف فلا بد من جعل الثمن في الأجزاء  
كما ذكرنا ولا يجعلها صريح كلام هو لا أن الغاء للعطف بل صرح الرضي  
بقسامتهم مقامها كما ضعف في حاجة إلى تقدير شرط لكن تقدير  
الشرط في أكثر المواضع كأنه أول واظهر والتقدير في الحديث وان شاء  
فيصعد صاعداً أو في المثال الشرية بدرياً فان لم يكن بدرياً فذهب  
مساعدة أي يكون زائداً عليه ولا يمتثل التقيصه وكذا الكلام في غيره  
بدرياً المثالان تكون الغاء غاطفة ولكن العطف على محل بدرياً  
ويكون الغاء إشارة إلى ما ذكرنا من أخذ بالتدريج وكان الوجه في  
إلى الخالية من وجه إلى الخالية على العطف على محل الغائبة فقلت  
من وجه أجماع المحركات الأربع في نحو ضرة ثمانية الغائبة مع صريح  
أنه التقيص بعدد جوارق إليها الجبش

وهو معناه والاقوي من الجز من الكلمة المعنى اللام هو في الامر من ماضي كالحركة  
منها ومن غير العامل ولا بعد الحذف ولا اللام ولا قبل مع الفتح ولا  
قوله نحو ولا عشا ولا وحشا ولا وكذا وانما كيد لم يخلو من انفسه  
ما على ما ترون انما مع الضمير انما كيد لم يخلو من انفسه  
من الحركة وهذا المثال ونحو ما هو في جاري وهو العامل  
منه كلمة مستقلة من الفعل فعليا ما انما كيد لم يخلو من انفسه  
لهذا لا اتحاد اللام ولا يقال دعاء النساء وجميع ذلك علم فسر  
اذا خفت حمزة ما دخلت منه حمزة الحركة بعد لام التعريف انما كيد  
كالامر والاشعاع والاسم والامر فقام مرة الوصل كثر من حذفها  
واحد في حذفها انتهى كلامهم ووضح هذا المثال مرة في حذف اللام  
اذا خفت بحذفها بعد كل حركة في اللام والامر والاشعاع في الوصل  
وهو ينطوي في الرفع في الاستقلال ونحو حركة اللام انما كيد لم يخلو من انفسه  
فان عند حركة اللام حذف حمزة الوصل والاشعاع معها بحركة بعد  
المعنى بها يقال في الامر والاشعاع في الرفع قليل فاية فقد ومنه قوله وقد  
كنت تحفوت ثم اتيته فخرج لان فيها الذي انشأ في الوصل  
الامر وهو اسم الوقت الذي انشأ في حركته الحركة الأصلية الى الرفع

فانه قال في الفصل المنصوب للعقود انه من الوصل بعد ذكر الاسماء المشرقة وما اشبه  
بكون تلك الهزات للوصل انه اذا اتصل باللام التعريف الواقعة في الدرج  
سقطت تلك الهزات وكسر اللام لدفع القاء الساكنين وان حذف حرفا  
قبل اللام لكونه وسكون اللام يجوز ان يعاد ذلك الحرف ح ناسا قليلا  
وقد تعالى من الاسم الفسوق في سورة النجم بحذف الهزتين وكسر اللام الآ  
ونحو في الاتصال وعلى الاتصال والى الاستخراج وامثال ذلك وحذف  
الهزة وكسر اللام وان شئت فعداه في والفعل على قياسه على مود  
باء سبعين والفتان وهذا ما لا يفرع على الاذان الا على اقل قليل فاذا  
سمعوه اخروا عن سواه السبل وقد ذكرت هذا الجمع مرورا على العلوم العربية  
اول مندبل طويل عريض وذوي قبضة اثواب حنيفة فأكروا واحترروا على وجوب  
ذكر تلك الهزة في تلك الحال ولما بدروا انهم كالضلال المصل والمزلازال  
عدوا لما جعلوا انتهى وينظر من وجهين الاول في قوله يجوز ان يعاد  
ذلك الحرف ح قياسا على قوله لا قياس هناك فيضحي عادية بل قياس عدم <sup>عادية</sup>  
بالعامة فيضحي عدم عادية وقد تم تفصيل ذلك الثاني في قوله قياسا على  
مود بباء سبعين وجوان هذا القياس مع العارضة فان الحركة في سبعين عرضت  
بسبب امر الخلق وموضعها جزء من اجزاء الكلمة وليست الحركة في نحو الاتصال

التي سماها هو بل هي الثانية انما تصور في خط النسخ في بعض حركاتها  
كثيرا ما يكتب غيره مثل هذا اسم ليس ونحو ذلك وتختلف المثلث فانه هكذا  
كلامه وتختلف الحروف وما في الخطوط ويجاب عن التعليل الاول بان هذا الخط  
المستطيل الذي من جهة وقوعه بعد ثلثا السبعين يكون له كثر القامدة  
المحلية لا يتلخص رسم السبع المتصل بحرف هذا القدر من الطول بسم

بل المتداول بين ارباب الخط انهم يكتوبونه منفصلا عن الحرف المتصل به بادل  
خط الحسن ويفصل احد الحروف عن الآخر لتسهيل قراءة الكلمة للفاصلين  
مثل هذا سئل فلا يكون عند الكلمة هكذا سئل ولا هكذا سئل  
بل كما كتبنا فعل هذا فيمكن السبعين من البسطة هكذا بسم لا هكذا

سئل هو الاكثر الاشهر ولا يكتبونها

بغير هذا الطريق الا لدواع كسب المقام بسبب وقوعها في اخر سطرا وفي شكل  
صغير لو نحو ذلك مثلا اذا اريد رسم البسطة في شكل صغير فلا بدح من رسم

سبعين غير مطولة مثل هذا بسم الجم فاذا اعملنا هذا القدر من الطول

ليس من السبعين فعملنا من طول السبعين الذي كان له حاله الاتصال فانه

يرسم في حاله الاتصال مطولا هكذا بسم ومن المعلوم ان هناك طول السبعين

في حاله الاتصال لا يكون هذا القدر في عملنا الزائد على ذلك عن غير العمل

لخطوط أمان في النسخ فليخرج من قولنا ان كثيرا ما يكتب بسبب الخسائر ان يكون دعوى الكثرة  
يرسله نعم تليلا ما يكتب هكذا بسبب كذا اما الجمل بالعواطف وعدم الاطلاع على الخط  
لولا ان لم يذكرنا ما ذكرنا واذا في الثالث فبيان برسم هكذا بسم  
وعكنا في الكوفي دسار الخطوط ونحو لا تشغل بتفصيل ذلك ما تراه على من له  
أو في جبهة هذا بحث نشرنا في بيان خطنا الكلام ولم يقع من احد  
لولا انكار ربط في المقام سئل عن وجه التذكير في قوله  
نعم في سورة يوسف قلت كتب من الخطاطين مع ان الخطاب ليلجأ والوجه  
من الخطاطات في سورة الطلاق وكانت من القاسين مع ان المدح لم يرد  
ابن عمران والقياس من القاسات أجبت ان في ذلك  
أوجها أو جمعا انه من قبل الغلب أي عند الذكر على الالات وهو الجواب القصة  
صفة مشتركة المعنى بين الذكر والالات عليهم جميعا على طريقة الجواب على الذكر  
خاصة فان الخطاط والقول ما يوصف بالذكور والالات لكن لفظا خاصين  
وقاسين انما يجري على الذكر فقط وهذا الوجه للرجحان في اتباعه فان  
الكشاف وانما تلك من الخطاطين بلفظ الذكر تغليب للذكر على الالات  
وانما ان التذكير لا شعرا بان طاعة من يملأ قصر طاعة الرجال الكمالين  
المطيعين حتى ملئت من جلالهم وكذا سعيته من الرجال قصر من معصية الرجال



العامة حتى عدت من جملة ما تفصيل القولان في التعبير باليد كما مر في  
كمال الخطاء الصادرة من الجهل والطاعة الصادرة من صميم وبياد ذلك بل قد  
مرهم مقدما في الأول ان النساء فاقعن العقل لذاتهن في الحديث لا يؤخذ  
النساء بقولها اي اذا صدر منهن قول مدعوم في الشريعة لا يؤخذ بكون  
فوق العقل لا شعور لهن بقولهن كما لا يؤخذ بالجانين بقولهم بل لا بانفعالها  
وما صدر منهن من الامور المحالفة للشرع لعدم شعورهم بما يصدر منهم فيقع  
الامام عليه السلام بهذا معشاهدة امرأتين بشهادة رجل فقصا عنهن  
ودين معاشرة النساء خلقن ناقصا العقل فاحذر من الغلط في الشهادة  
فان الله يستعلم ثواب المحققين والمحققات في الشهادة انتهى موضع الاستدلال  
ويذكر في كتابنا انهم يعبرون عنها بما الموضوع عن غير العقل كالا لا يخفى  
على الناظر في الايات الكريمة والاشعار القديمة كقولهم فانكروا ما طاب لكم  
من النساء ونحو ذلك الثانية ان المزيثاب على قدر علمه وعقله لا على قدر  
علمه فكلما كان العقل كاملا كانت الامانة كاملة فيثاب المعابد على قدر  
العبادة الكاملة الثانية من العقل الكامل فالعبادة بغير علم وعقل لا تنفع  
والكامل على غير صيغة كانتا على غير طريق لا تزيد كثرة قسرية الا بعد كونه  
على ذلك تحصيله بظاهرة واما في كثره فانكروا ما طاب لكم

فكأنه عز وجل مخاطب للعقل أما إذا قال آمروا بالكفر وأتوا الكفر  
وأتوا الكفر انتهى فحصر الثواب العقاب في العقل باعتبار أنه بذلته ووجده  
قوة ودوته فهو مثلنا للطاعة والعرفان ومبدئ المعصية والخطيئة في مواد  
الأنس ومستحق لها في ضمن تلك المواد فلا بد أن الحديث على شئونها مجرد  
عنها ففصل آخر أن يدل على نفي المعاش بحسب ما ذكرت إنما يدور في أقوالها يوم القيمة  
في الحساب على قدر ما أتاهم من العقول في الدنيا انتهى فان للعقل مراتب متفاوتة  
في القوة والضعف كما أن النفس المرساة العليا للأنبيا والاولياء  
عليهم السلام والمرتبة السفلى لمن يهتدون عن سائر الجملات الخارجية عن مرتبة  
التكليف والمتوسلات من كثرتها مستوحاة والمداقة والحساب بحسب تلك المراتب  
فحساب من في الدرجة الوسطى أشد دقة من حساب من في الدرجة السفلى وأخف  
من حساب من في الدرجة العليا وذلك لأن الحساب على حسب التكليف والتكاليف  
متفاوتة على حسب تفاوت العقول إذ الأقوى عقله أشد تكليفاً من الأضعف وذلك  
لأنه في العقل لا يوجد قوتان بل كما دلت عليه من معانيه ودرجاته وتفاوته فكيف  
عقله فكل لا أمر به فقال إن الثواب على قدر العقل أي ما كان العقل كاملاً كان  
الثواب كاملاً وإن كان ناقصاً كان ما نقصاً لأن زيادة الثواب بحسب كمال العبادات وكمالها  
بعمارة العبادة ولا يحصل ذلك إلا بزيادة العقل والعلمة ومن زيادة الثواب على قدر

العقل كما ان زيادة العقاب على قدر القول الصادق ثم يغفر للجاهل سبعون  
ذنباً قبل ان يغفر للعالم فنتج عدم تذكركم بعد قوله الثواب على قدر العقل  
قصته رجل غاب عن نوح اسرائيل فملك بعد ما اياه في صوراً انشور وقال  
ان سكان تلك الارض الا لصلح الا لصلح فان لمكاناً بعد ما عجباً انفساً لربنا بهيمة فلو كان  
لهم ارباباً فاحتمل الملك انما كثر على قدر عقله والقصته تمامها  
الكان وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ بلغكم من رجل من رجال  
من فعل الصلوة والزكاة والصيا والنج والصدقات وغيرها من الاعمال الدينية  
والدينية فانظروا في حسن عقله فانه انما يحازي بعقله انتهى اي في مكانه فان وجد  
عقله على وجه الكمال فاعلم ان اعماله على وجه الكمال وان ثوابه على وجه  
على وجه الكمال وان وجد ثم عقله خاصاً فاعلم ان جميع ذلك ما حصل لا تغروا  
اعماله وافعاله واستقامته احواله طاهره ولا تخشوا بجزء ذلك على صفة عقيدته  
وسلامته قلبه كمال عمله وثوابه بل انظر في الوكلاء الى حسن عقله وكما ارجو من انما  
يحازي بعقله اي على قدره في الحقيقة ان الاخبار الدالة على ما ذكرناه كثيرة يمكن  
من احصائها ومن عمل من انفسنا انما في ذلك كفاية لمن له دراية بالآلة  
ان العباد على تلك الامام الاول عباد العبيد وهي الخوف من الضرب  
والتهديد فان من العلوم ان عباد العبد لولا اوطاعه اياه وامثاله

لأنهم وكف النفس عن منافعها لئلا يكون الخوف من قولها بل منافعها من كان  
مستغنياً عنه لا يبرح ولا يبدل ولا يعاقب على تركه عبادة ربك عبد ولكل حال  
وهذا ظاهر الثاني عبادة الأجر ثم هو مما يكون طمعاً منهم للأجرة فلا يخلو  
أو ظناً بأنه للأجرة لهم في هذه العبادة ولا نعمة ترتب عليها إلا تركها والآن  
عبادة المقرين وهو عبادة لا تكون للخوف من الزجر والعذاب ولا الطمع للأجر  
والثواب كعبادة الأنبياء والمرسلين ولا نعمة الظاهر من صلواتهم وسلامتهم  
عليهم بل محض رغبة في العبادة وإن لم يكن ينظر إلى الزجر والثواب لكنه  
يثاب عليها غاية الأجر والثواب فإذا تمهدت هذه المقدمة فاعلم أن أحد فرق  
لوحدة المقادير بلغة الثاني في كل النعمان يؤتمن أن منهم من جبرتها  
من النساء تكون بمقتضى المقدمة الأولى فافهم العقل فكون بمقتضى المقدمة  
الثانية ومما كان كمال الأعمال ما أثر من كمال العقل عبادة بها غير ما يكون  
من جهة النفس الأولى من أقسام العبادة المذكورة والمقدمة الثالثة فيكون  
الثواب المرتب على عبادتها فافهم الآن زيادة الثواب بكمال العبادة وكما  
العبادة بمعرفة المعبود وصفاته واسمها للعبادة ولا تحصل تلك الزيادة  
العقل فاعلم كما مر من أن قد وقع أحد فرق صلواته ذلك النعم بقوله تعالى  
بصفته التذكير وأشهر أن طاعتها وعبادتها لا تنحصر من طاعة الرجال

لا يعرف من قوم ولا نساء من فناء ويراها ان مرادها كانت لا بد بالغا  
فانما نفوح منها رائحة النشوة والتوليد فسمى بين النشوة والتوليدية واما  
تخلو منها ما كان في محض سر من البصرة الى الكوفة فان معنى من في هذا المثال  
ومثله عالية من معنى النشوة فاما من رائحة التوليد والاولى كما تقول بنات  
رسول الله من خديجة بنت خويلد وابنة منها ومنه قوله تعالى ورايتكم  
الان في محراب من نساء الان دخلتم بين علي كونه من نساءكم متعلقا بها  
والمنع من موت عليكم رايكم ان ناس من نساءكم المدعول بين ايها واحلك  
اذا لم يكونوا دخلتم بين وهذا معنى قول الرضي في كتابه اذا قلت ورايتكم  
من نساءكم الان دخلتم بين فالتحصيل من لا بد الغاية كما تقول بنات رسول الله  
من خديجة بنت خويلد والحاصل ان من في المثال المذكور وفي الآية على الوجه المعلوم  
نشوة وتوليدية لو صوح ما بينهما من رائحة النشوة والتوليد فيمكن ان يكون من  
في الآية من هذا القبيل او نشوة وتوليدية فيكون الصفة بحال الفعل الموصوف  
والمنع كانت ناس من تولد من القوم الغائبين فيكون من مدح الان ان  
منه وقربا من قول الله اشهد انك كنت نبيا وقد اكد انك الشاخرة والارحام  
المطهرة فانه مدح لهم على التمسك بورد في صلبهم من غيرهم مطهرة ومثل ذلك  
كثير ان قلت هذا انما يتم لو كان لها قوم وعشيرة جليل القدر وعظيم

النزلة والثاني قلت وهو كذلك فانها من اعقاب مروجي موسى وجلالة  
قدرهم جليلة ورفعة شانهم من الدنيا غنية فانهم اهل بيت عصمة وطاعة فهذا  
ايضا توجه وجهه حاله من التحلل الكرم ليس فيه التصريح بدمج مريم بانها كانت من  
الطبيعة الاولى من تعريف قومها بالقنوت وتوضيغها بالاطاعة كونها ايضا  
مطهرة مثلام وهذا يخالف الغرض من السورة الاية وهو مدحها بانها صنعت فرجا  
من دلس المعصية ومذقت بشرائع ربها وكلما اندكبت النزلة على انبيائه وكانت  
من جملة الطبيعة الاولى والواظبة على اطاعتها كالانحسار في الانبياء ووجوها  
اخر تطلب من حفظه كحكاية الخزانة اسرارها وما قد سطرنا عليها في بعض النسخ  
**سُكِّنَتْ** عن قول سيدنا ابي بن وهب عن ابن عمر بن الخطاب  
عليه السلام صلوات الله عليه وعلى آله ابينا في دعائه عند الصباح  
والساء يودج كل واحد منهما في صاحبه ويودج صاحبه فيه فقلت معنونه  
الفقرة الشريفة انتم بدع كل واحد من الليل والنهار في الاخر ابرز قلبه  
بعض اجزاء الليل لظلمة باجزاء النهار البهجة ويدخله فيه وبالعكس فيكون قد  
تفرغ من احدهما شيئا او زاده في الاخر كقصص الليل الصيف وزيادة نهاره  
في زيادة ليل الشتاء وقصص النهار في الصيف بقا من قوله يودج كل واحد  
منهما صاحبه فائدة في قوله يودج صاحبه فيه **جِبَتْ** بان المراد



التبعية بالواو الحالية على امر منفرد من حصول الزيادة والتفصيلا معاً وكل  
من قبل النهار في آخره فدل على كمال طردته تعالى حيث حل الليل  
في النهار من ادخال النهار فيه فيكون زيادة النهار ونقصانه واقعين في  
وقت واحد كذلك زيادة الليل ونقصانه فلولما ذكر قولاً من لسان صاحب  
فيه لم يحصل الاشعار بذلك والتبعية عليه بل كان الظاهر كلامه وقوع زيادة  
النهار في وقت نقصانه في وقت آخر وكذا الليل كما هو محسوس من تغير الليل والنهار  
انهم كل يوم من يومنا الى بعض النهار في وقت واحد ليس في شرح السيد الزمادارة  
حشره عند مع اجداؤه الامجاد وورد عليه ان الجملة الواقعة في موضع الحال  
اذا كانت فعلية مصدرية بمضارع مثبت تحذف على غير ما ندر على صاحب الحال  
وتحذف من الواو ونحوها ان زيداً يمشي لانه بمنزلة المفرد قبل المضارع يركب لا  
يدخل الواو على المفرد ونحوها ان زيداً يمشي كما فكذلك لا يدخل على ما اشبهه من  
المضارع ما كان مائلاً وذلك عليه بمضارع مثبت حيث ضمير من الواو ملك  
ينبغي ان يقول هو لي صاحب فيه بلا واو وبما فيه بان الجملة الحالية للبدن  
بالمضارع للثبوت فلهذا لا يتعد برتبة هذا الواو وجعل المضارع خبراً عنه  
في الجملة اسما في القدر كما ورد في اصلك عندي وما اصلك اي  
اخره قال ابن مالك وذلك واو بعدها انما يتدلى للمضارع جعل مبتدأ

لفعل ذلك كله كل في الجزء الأول ولولا اتصاله بوجه كل منهما في الآخر لما كانا قورين  
النهار في الليل مما جال به وهذا ظاهرا في مخرجها بالعرصة غير مختصا بالثانية  
فان الجمع المحزن بعد فعل قوله تعالى بوجه الليل في النهار بوجه النهار في الليل  
وبينما معناه ان قيل ما فائدة التكرار جيب التبيين على امر متعريف ساق  
المجوز في ذلك الاخر ولا يخفى ان هذا وهم شدة لاذ التكرار ظاهر انما هو في مخرج  
الصيغة لا في الالية الشريفة فان قوله تعالى بوجه الليل في النهار معناه التبريد  
الليل في النهار ولا يدل الامر بجاء ولا معناه على انه يدخل النهار في الليل  
فنه عليه بقوله بوجه النهار في النهار ليل فليس فيه تكرار يحتاج في تخرجه  
الى اخراج الواو من العطف وجعلها الحال مع دخولها على الجملة الفعلية اللهم  
الا ان يقول ما ذكرتم لانه بوجه الليل في النهار بقدرته الكاملة علم من علمنا  
بوجه النهار في الليل لانه قاصر على ذلك فلا ينصرف على البلاغ الليل في النهار  
بل بوجه النهار في الليل ايضا فاذا علم ذلك ختمنا فيكون قوله ما نهار بوجه النهار  
في الليل تكرارا وهذا ضعيفا فلا يلزم ان يفصل ما رتقا على كلام القدرة  
عليه فانه على كل شئ قد يكون فلا يعم ختمنا من قوله بوجه الليل في النهار  
انه بوجه النهار في الليل ايضا ليجوز التكرار المذكور فافهم **مسألة**  
من توجب كلام البوطي في شرحه على الالفية وهذه سور في سائل

انه ماخوذ من احد وعليه الكوفيين والبحوري قال في الصحاح لا تخطوا  
من الاخذ الا انتم ادعوا بعد تبيين المعنى وابدال الالف ثم لاكثر استعماله  
على لفظ الافعال وهو ان الفاء اصلية فنوا منه قيل يفعل و قالوا  
اتخذ يتخذ وفرد بعضهم لتخذي عليه جزا انتهى قال السيد الداماد تعليقا  
على الصحيفة الشريفة ليس يعجب الا ما ذهب اليه البحوري وضعفتمكم عليه  
غير حق لان المزة انما يمنع ادغامها في الفاء ما دامت همزة البحوري والهمزة  
لا بد غونها الا بعد الابدال كما ذكر انهم التحقيق عنده ان القول ان الفاء  
هو الصواب لان المتخذ لو كان ماخوذا من اخذ فيكون في الاصل اء يتخذ  
بهمزة مكسورة بعدها همزة ساكنة مفتوحة والبحوري ادعوا بعد تبيين المعنى  
وابدال الالف ان اراد به انهم ليسوا همزة بل همزة ياء فصار يتخذ ثم ابدلوا  
الفاء بياء ثم ادغموا فصارت فخذ فغير حان الياء التقلبية من همزة  
لانبدال الفاء كالياء الاصلية الغير التقلبية عن شئ فلا بد في اشكال الاصل  
ان اشكل اشكل ولا في ايترا ترر كما يقال في ايترا ترر والفارق بينهما  
امر في الاول ان الفاء في اشكل عارضة غير مستمرة وزول عند الابدال  
فان همزة الوصل لا تلزم فاذا قلت قال اشكل نزلت الياء وقادت همزة  
بجلافت الياء في ايترا ترر فاما اصلية مستمرة لا تزول عند الوصل فابدل

من الأصل وانجر من الجبر وانحل من الاكل واقر من الاثر وانجر من  
التخاضير لعل من روى بالابد والاد فاما ما التوا بالاشابه من  
ما تسكن من اقدم بامرنا فاحضن ان الزمر بجملة مفروضة فان  
ما للطرزى وازمنا هو المحدثين بغيره من روى بالاشابه وان  
منه ولا وعلل العربة لانه من الامر فانه من ساكنه بعد من  
للصاحبة المصنوعة التي في الدنيا الفاعل كونهما وعللها  
والحاصل ان كل ذلك مثل المعروف لا يقاس عليه حكم من الجدل  
انهم جادوا بالابدال في الزمر وروى جازة غير مجازة واما ان اخذ  
ما هو من اخذ فسل قولكم من الجاهل ان يكون اخذ من الاخذ مقول  
مع مقصود البر على الزمر جلا لاصال التي كسبه اخذ وانخذ اي هو هذا  
فانما يريد ان اخذ قبل الفعل بالانفعال من جملة افعال الصبر  
وبعد الفعل به كذا ولا يخرج من الفعل لانفعال من كونه من جملة تلك  
الافعال طالع في فاعل ان يمثل ما بين مثالا للزمر ومثالا للزمر  
مثلا للزمر في فعله في حال واتخذ فاعله في جملة لا وروى كونه في حال  
حالا في حال من اجل ان كونه في جملة لا لانه اخذ في حال كونه  
على ان خيلا الا يكون فضلا لعله فاعله كونه في حال كونه

ومثل للهمزة مفتوحة فتقول فتحدث عليه حرفا ثم ترفع به مفتوحا  
المفتوحة وكسر الحاء وتكون الالف اللحمية وذلك كما جعلت ان يكون عليه مفتوحا لا  
بواسطة كيان المفعولات الى معول واحد هو ابداء مع فان العديتين والقروا  
بحسب المعنى فان معنى الفعل بالعاملة حذو حيث لم يتوقف وهو فعل متعلق  
لانها هي مكان حيث يتوقف فعل متعلق هو متعذر وكل واحد منهما على نفسه  
اما الاول فلا كما ان يتم معناه عاملا في حد ذاته لا يحتاج الى سلف  
على ما ملأتم لغز اوله الاول كما يجب وان كان كذلك رددت مرورا صلف  
خالد ويكر واما الثاني فلامه اما ان يتوقف وهو فعل متعلق واحدا كزودا  
امكان متعلق الوقوف عليه فانه متعين هو فعل متعين لان التقادير الى المتعذر  
ان ان ما ان يكون على معنى حرف من الحروف الحجازية بحسب المعنى هو دون ذلك  
الحرف لا النسب المتوقف به فلامه الاول كما اصله لا يتوقف المتعذر الثاني  
على مضاف ومثل مثله فانه يحتاج الى احد معولين على معنى من حيث المتعلق  
بما في تلك السلسلة فلو كان التعمير بمقتضى المعنى استلزمه فتوبوا ان كان  
كلمة متبركة فذلك كما انها لا يتوقف المتعذر الثاني ويتوقف في معناتها على الاطلاق  
معنى حرف لا يتوقف على معول من دون الأشخاص بحسب ما يتوقف على ذلك  
فانما وميزة ثانيا ومعناها ثلثا ثم اخر بطلب من سائر الحروف والاشياء

[illegible]



الأشياء ونحوه فلا يزال ترجع إليه ما يجرى منه ويصير به يرجع إليه ما يرجع  
إليه من مودع ما من غير ما لم يزل على لغة الاختلاف من ألب وزيد بن ثاب  
فولن عمل عند الآخر جعل عامه بدلاً من الثاني لاجتماعهما في المعنى وانما  
من حروف الزيادة ولذلك أثبت من ثاء الثابتات متفرقة مثل  
من معنى قوله عليه السلام من بكى أو أبكى أو نياكى حيث له الجنة فقلت  
لا يصلح نياكى من معان ثما مل الالكلف وبه مخرج العبر من زياد حتى  
قال الثباكي تكلف البكاء وهذا الجمع نياكى الرجل تكلف البكاء ومنه ان تجل  
البكاء نياكاو وبه شكال وبيان اهل التصريف ذكر وان الفرق بين  
هذا الباب تكلف فعل ان المصروف في فعل ما منه ذلك الفعل لحصل  
كعلم زيد فانما تكلف في صير حليما وفعاعل ان يظهر الفاعل الفعل ومن  
على علامة لا انفصاله في يظهر انما عليه وابس به فالتكليف في معنى  
فشرح قول ابن الحاجب في معنى فاعل ليدل على ان الفاعل اظهر ان اصله  
حاصل له وهو متف ما نصه معنى فاعل ان اظهرت من معنى الفعل التي  
هو اصل فاعل ففاعل من هذا الابهام ان لا يراد من تكلف في معنى  
ما ليس فيك منه شيء اصل او اما الفعل في معنى التكلف في علم ونحو  
فعله في هذا الا مشاحبة تكلف اصل ذلك الفعل ويراد حصوله في حقيقة

أو تكون كذا المتكلم الذي فاعله في تعامله فانه اعم من غيره وليس له  
أن يكون تعامله المقيد للشك كذا ذكرنا فلا يكون الفعل مقصورا على عامل  
ومراده فيكامة يحصل له حقيقة ولا يقصد لها رتبة لها ما على غيره  
فذلك هو يدل عليه كلام الصريحين كما لا يخفى على من يرجع كذا  
أنه كذا الجيب ثم بعد ذلك رجع كذا مرجعهما على كذا  
ما نلاحظ في الخلق روى وسمي بالكلمة معناه أن الله على كذا  
وكان الفعل يحصل معاملة كذا في كذا معناه أن العمل النجاسة وكذا  
العمل النجاسة وكذا كان هذا مثلا معاملة رجب كل رتبة ما غير  
لمرسل في رتبة ما رتبته العمل معاملة العمل النجاسة وكذا  
العمل النجاسة بل فلا يتصل بل يظهر أنه عليه فإن العامل في العمل  
يطلب لمور حله في العامل في تعامله رتبة طلبه يكون حاصلا  
أنه فاعله ومعامله العمل النجاسة بل لا يتصل بل  
يظهر أنه عليه صريح فإن العامل في العامل لا يملك العمل في معناه  
مع هذا الشك في ما أوفاه رتبة رتبة في حال البر فيها وإن  
إذا تجارعت وفاء من غير وأمر رتبة العمل مع معناه وكذا  
منه في رتبة العمل وفاء في العمل معناه لا يملك الأمر من

كث وحلفه والدي والناس يقرنون عليه فوقف عليه شات وقال  
واسيدي بيان من الشعر لراهم معاهما وما وصل الجذب بين فقال له  
هذا من على النجوم لا من على الأدب انتهى وشك كذا على الفضائل لا على قوله  
أن الغزاة من طول السرى عرفتة كذا لا تفرق بين الجدي والحمل  
ونحو ذلك مما السمل فيه الألفاظ للصطلحة والكحل معب عنها وله  
يكفراؤا الحثا فلن لو تحبها هـ حثا وقبها انه لدميم  
ما كفتك فالتدت واهلت فقال احث واجلت التدت  
هذا البيت من ادب الادعيا وانشد بالذال المجرى من ذمهم مع ان الوجود  
لا يثبت بالذم وانما هو بالذال المملة فالتصاحح الذمهم الضم والضم  
ان الضم فلان ان وجه الحثاء دميم اي قبح ومنها قول الفرزدق  
فك حالي لو كنت في القوم حاتميا على جوده ما جاد بالماء حاتم  
ما كفتك فقلت ان سلك من حركة حاتم فهو الكسر على وزن  
فاعل والفتح من اعلاط العامة وان سلك من خفضه مع انه يحجب الظاهر  
فاعل جاد فقلت يقال ان خفضه على البدل من الماء في جوده فاعل جاد  
غير مشرفه لرجع الى حاتم والضم واهل البيت امرى ما بالقوم يفتش  
شد يد لا يسوق بعضهم بعضا حفظا لغير خوف من الملالة بحيث كان

حاتم في الغوم لما جاد بالماء على حاتم بن شري مع كونه خائفاً من ضرب يرمى له  
و منسأ قولهم ربيع بن زياد لا فذلك يمكن الوجوه فستر  
ما ليوم عهد بدون النظار فالك عود من بالهفوا ام بدون بالها  
قامت انما هو يدون بالوار لا نه فافس بالوار من بدأ بيد وهذا  
هذا البيت من مراد الحواسر وقيل من كان مسروراً لم يقبل ما للثلا  
فليات نوناً بوجه نهاره يجمع النساء حواسر بيد منه لا  
بالصريح قبل تلج الاسحار وعجب على قوله فليات نوناً لا ترد ان ارد  
المصنف الحنفى الا ان اتيان النساء عندهم كناية عن وفاء من وجماعه من  
حاراً قدر الشغل في قوله تعالى فان امرتكم في نفوسكم هذا من الكتابات الصيغة  
والفرصيات المنعوم هذا واشباهها في كلام الله تعالى اذ اوصى من على المؤمنين  
ان يتعلموا ما يدبرون لعلهم يتعلموا في محاوراتهم وكان ثباتهم مثلها انتهى  
وفي قوله بالصريح الخ قد اي بالاسحار قبل تلج الصريح وقد سرت الايد  
في صناعتهم صنفهم الا مزيد عليه فراجع ومنسأ قولهم  
لا لو طاب تولد كل حي مثله لا لا ولد النساء وما لم ينزل  
لا لو طاب بالكرم الجحش بيا نعمة لا لتدوت به ذكر ام اني الحامل  
وقوله الطيبات وامساك طيبة لا والماء انما اذ غسلك طيباً

فقلت أما قوله لو طاب مولد كل حجت مسلمة فخطا صرا فان طيب المولد وكذا  
طهارة المولد وقد تكون كناية عن كون المولد عن نكاح صحيح ما قيل يرد  
طيب المولد وطاهر المولد فالجواب انه عن نكاح صحيح ليس بولد فريضة ولا ولد  
بهيضة ولا من مثاله الا لسبب جهالة حاله وقد تكفى من سهولة الولادة والخطا  
من النجاس والشر من دم الفاس والقضاء من الاضرار وغير ذلك مما  
لا يخلو هذه النساء عند الولادة ومن ثم احتجنا الى قبل الولد يخلق  
عند ولادته من يخلق فان الاحتياج الى القابلة انما هو لتعريف الحامل  
على الوضع وتلقى الولد وتولي ما يتعلق به من غسل وتطهير وحفظه  
وسريته وما يشر ما يتعلق بالام من تطهيرها من الاضرار وغسل خرقها  
وتدبيرها ونحو ذلك فحق الاحتياج الى القوابل من قصصهم وجهين الاول  
ما علم من انه فرع عدم الخطا في عدم الشر والقضاء الشا في انه مسلم  
لا اطلاع القابلة على معرفة الحامل فلو طاب مولد الولد اي كان طاهر  
المولد بالمصلحة الثانية لما احتاجت الى عند ولادتها الى القابلة والمردح كان  
كذلك واما قوله لو بان بالكرم الجنتين بانهما فغير جمان الاول  
ان يكون بانهما بالتوث بعد البناء ويكون بدل بعض من الجنتين اي لو كان بانهما  
الجنتين بالكرم للمصلحة الثالثة الجنتين انه ذكر لهما ضرورة ان الانثى

لا توصف عندهم بالكرم وإنما الموصوف الذكور خاصة قال  
الجوزي نحو مثل الشيخ في الرجل : ملو بان بيان الجنين بالكرم لعلمه بذكر  
المقصود أن المدوح كرم منذ نشأ وتصوف في الرحم وكان جيبا فلو كان  
بين بيان الجنين بالكرم مدح كرمه ووصوف في الرحم لدبرث الحامل به بكرمه  
وإذا دبرث بكرمه علمت أنه ذكر لكن بيان الجنين لا يبين بالكرم فلما دبرث حاملة  
بكرمه فلما علم أنه ذكر أم افترق الثاني أن يكون بيانه بالياء مفعولا مطلقا  
لقوله بان فيكون المعنى أن المدوح بان بالكرم ما لكونه في الرحم فلو بان  
جنين بالكرم مثل بيان المدوح لدبرث الحامل بذلك الجنين أنه ذكر أو أُنثى  
لكن لم يبين بالكرم جنين ليكون سببا لدبرث الحامل بذلك كونه ذكر أو أنثى  
فانتر بان بالكرم ما لكونه جيبا وعلمت حاملة أنه ذكر وأما قوله الطيب الطيب  
فالتعدير بالطيب إذا صابك فانه طيب والمراد بالاعطس تبرقا الفاسل له  
ومنهنا قوله لا جرم فقلت هي كلمة كانت في الأصل منزلة الأبد والاحالة  
فجرت إلى ذلك ذكر حتى تحولت إلى معنى القيد وصارت بمنزلة حقا لمذلت  
بحباب عن باللام كما يحجاب باللام عن القسم إلا أنهم يقولون لا جرم لا ينزلت  
مثل في الغاموس لا جرم أي لا بدأ وحقا ولا محالة انتهى وقال بعضهم قوله  
تعال لا جرم أن لهم النار جرم بمعنى وجب أي وجب لهم النار ولا رد



والألف من أصل اللغة وأما الحديث فغير وجوب نفوذها بالذكري  
منها **ان** على بصيرة المفرد يصلح ان يكون خطابا بالجنس الواحد  
مخلوفا على بصيرة الجمع الموصوف بالذكري على الأفراد للجنس فانها  
لا تصلح لذلك لان الجنس واحد مطلقا على كل حال كان امرا لافراد الموجود  
الحاضرين بالجمع ولهذا فالتصريح بوشد الامر كان انسيا مخلوفا لما امر  
من ان يخلو امر صيغ الجمع الموصوف للأفراد وأما قوله على بصيرة الوا  
فخطاب للوجودين الحاضرين والآتين بعد حين بمعنى ان الخطاب  
انما هو للجنس الشامل للوجودين وغيرهم فكانه ما علم انهما الا ان كان هذا  
ظاهرا هذا ما يخلو بطلان ما جازا فيه وجها الاول ما ذكر  
الى المفضل والى جواز امثال العرب معنا حال على منكم كما يسهل  
عليكم واسلم من الجوفى والسوق وسوا ذلك انك الا بل والضم من على سها  
وانصا بجر على الحال عند الكسر بين دو على الصدر عند الكوفيين  
لان في على معنى حر وانتهى الشاكي ان يكون من جوارى التحمل اجزاء  
معتبرة فكل جزءا معنا اسدالة الامر وانصا به من كان ذلك عام  
كنا او على جوا الى اليوم وفي اليوم له بل منذ قبض الله عليه وعلى  
جزا من هذا الذين على اولاد الاعاجم واسلم من الجوارى فندرك

[illegible]

[illegible]

المتعلقة بالحركة كثيرة لوصولها في بعض كتابنا الى ثلثين مثلاً منها  
انها تحدث بعد الحرف وقبله او معه ومنها ان الحرف هل هو مجتمع من حركات  
او لا ومنها ان الحركات هل هي التوقي في ابدى التاس في ظاهر الامر اهل  
الغنة والكسرة في الغنة ام اكثر ومنها ان الحركة الاعرابية اقوى مع كونها  
طابرية من البناءية مع كونها لائمة ومنها انهم يقولون في حركات الاعراب  
سريع وجر ونصب في حركات البناء مضم وكسر وفتح ومنها ان حركة الاعراب  
هل هي اصل الحركة البناء ام بالعكس ام كل منهما اصل في موضع ومنها ان الحركة  
هل هي كائنة بالحرف واللمح الحرف ام اللهمزة الحرف ومنها ان الحركة هل تقوم  
الحرف ام لا ومنها انهم ما يقولون بقولهم الحركة تنقل في الوفا بربهم وان حركة  
الاعراب في مرتبة يكون هذا كبر صارت في الحروف اذ يريدون انها مثلها في  
غير ذلك من المسائل التي تعلق بها السؤال وقد اشبعنا جميع ذلك للقال  
في مطاوي كتبنا لثنا بنت صفنا ومن جملة تلك المسائل بقية الحركة التي هي  
اسلية وفارسية وتحقق القول في ترتيبها من حيث التوالى بتوقف على ترتيب هذه  
المسئلة في جميع اقسام الحركة فتقول الحركة خمسة اقسام معلومة في قول  
الحركة الاسلية وهي التي تكون مع الحرف في ابدا الوضع لو الاستفان الاول  
كحركة الفاء والهمزة من الفتح مصدر فيج ما ان الواضع لما وضع مصدر هكذا

اي تحريك الفاء والعين والثاني في حركة العين من تصرفا ثم لما الشوق من الجدة  
حركة عين من دون فاعبر وذا ظاهرا من حرك هذه الحركة ان تغلب الواو  
معها الفاء كما في اصل قول دبر ومعها الفاء المحذوف لا لغاء الكين  
ولا يجوز ان يجتمع مع تلكه اخرى مثلها الا مع الفاعل الى غير ذلك من الأحكام  
العلم الثاني في الحركة الطارئة اي العارضة وهي التي يمكن في الكلمة لكنها  
طربت بسبب من الدواعي مثل الغاء الساكنين ونحوه وهذا على اربعة اقسام  
لانها إما ان تطرب بسبب امر داخل او خارجي وكل منهما لا يخلو من قسمين لان  
مفره لقائهم يكون جزء من اجزاء الكلمة او لا ثم ان يقسمان احران والمجروح  
اربعة اقسام بعضها الى القسم الاول ثم العدد المدعو القسم الاول  
من اقسام الحركة العارضة ان تكون الحركة قد عرضت بسبب امر داخل من ضمنها  
جزء من اجزاء الكلمة والامر الداخل شيان احدهما الضمير المرفوع المتصل  
هو كجزء من الفعل والثاني نون التاكيد المتصل بفعل مجيء يرتبط  
فصل الاعضاء ولا تغدبر او حرك هذه القسم من الحركة حرك الحركة الاصلية من  
رذ المحذوف عنها كذمه مع ما نحو قولهم فانها في الاصل قل عذف  
العين لا لغاء الساكنين ولما اتصل به الالف والتون تحركت اللام منه  
بالضمة فهو طربت بسبب امر داخل هو الالف في الاول ونون التاكيد في الثاني

ومفرها من الحلة وهو اللام فوق العين المحذوف والالف الساكنة  
ان قلت لم تدل اللام في اخواتها من الواو واللام والهمزة ولم تد  
اتصل بها ضمير الفاعل قلت اعيدت اللام اولاً وقبل الخشوع والهمزة  
لكنه وجد قياس اخر اخص حذف اللام فانها في المثال تحرك وتفتح ما قبلها  
فحذف الفاء وحذف الالف واللام الساكنة وفي المثال الثاني فعلت  
المضمة عليها فحذفت فالتوسكان فحذف اللام ووضوح ذلك في الجمع من الجوف  
نحو قولوا فانه في الاصل على ما اتصل ضمير الفاعل وهو كالحز من الفعل  
العين وقيل قولوا ولم يجد بعده لت قياسه حذف العين فقلت  
ظاهر ان قلت لم كان هذان الثنيان امرين داخلين قلت  
اما ضمير الفاعل فواضح لا تدخل في اجزاء الفعل ومحكوم عليه بحكم الحذف  
الا ترى انه لا يسطف عليه كما لا يسطف على جزء الكلمة فلا يبال ضربه وزيد  
بل ضربهما وزيد واما نون التاكيد فلا تدخل في اجزاء الفعل قطاً  
ومعنى ما ثبت في هذا الا ان ضمير الفاعل المتصل فتركت منزلة ما عند  
بالحركة الظاهرة معها كما عند ما طرئت مع ضمير الفاعل فاعيد معها  
الحرف المحذوف ولا يتحقق هذا التثنية انما يتحقق في غير البارزة لا في اصل  
بها وبرز الفعل بخلاف اذا كان الضمير بارزاً كما في الجمع والمفعول المتأخر



فإن فصل بين الفعل والنون فلا ينحصر الاتحاد للفعل فلا يشبه ضمير الفاعل  
المفصل فلا يعاد المحذوف معه ولذلك لم ينحشرون ولا ينحشرون وارضون ولا ين  
لا ينحشرون ولا ينحشرون باقاة اللام القسم الثاني ان تكون الحركة عارضة  
بسبب لعل ولا يكون موضعها جزء من اجزاء الكلمة وهذه الاحكامها ووجودها  
كعدمها فيجتمع ثلث حركات في الفصل ولا يعاد معها الحروف المحذوفة في المقام  
الساكنين نحو ضربتا ورميتا فانها في الاصل ضربت ورميت بتا الثانية  
التي هي عارضة من الكلمة وليست كالجزء منها على اتصالها بالالف المثنى المعاكس لها  
فحركة التاء بالفتحة لا اجل الالف فحركة التاء في المثالين عارضة بسبب لعل  
وهو ضمير الفاعل لكن ليس موضعها جزء من اجزاء الكلمة فلعل يحد بها ولذلك  
لم يبالوا باجتماع اربع حركات متواليات في ضربتا ولم يردوا اللام المحذوفة  
ورميتا ولم يقولوا رميتا لان التاء في حكم الساكن لان حركتها في حكم تكون  
نعم في اللغات الغندرية يقولون علينا زمنا ما با غادا بالالف نظر الى  
الحركة الصورية ان قلت قلت امر القيس لا لما كنت خطا ما كسما  
البقل ما يدية غمرة والمثنان جنبنا الظير واكتب مطاوع كبري الغاء  
على وجهه ولما عد معلوم وخطانا ما كسما خطت بنو خطا الحمد يخطو خطوا  
كسما اكثر ما غادا اللام المحذوفة في المفرد وهو الصريح الشعر اقلت

اثبات اللام للضرورة وقد شاع ان في الضرورة شراح الحذف وان على  
انه يحتمل ان يكون قد اخطأ اثنان فيكون اسما شق حذف نونه للضرورة كما  
قال يفتت ثمان ويصفي مثنى والاصل ثمان والخطاة المكثرة هو كل  
شيء ان طلب فعل ما ذكرتم وجوانب لا بعد هذه الحركة بل في النقاء  
التاكيد في ضرب ثمان والهاء والفاء الغير طلبت الحركة ثمانا اعتبارا ان  
اعتبار مد منها حكا واعتبار وجودها القطا فاعتبر مد منها مع ما قبلها العدد  
الاحتياج اليها اذ يجوز حذف ما قبلها واعتبر وجودها مع ما بعد الاربعة  
اليها الامتناع حذف واحد منهما اذ الشا علامة للتانيث والالف ضمير الفاعل  
و ما يجمل الاعيان خارجا الا اذا انقضت الضرورة اعتبارا كما في مد  
الحركة بالنظر الى ضمير الفاعل فان اعتبار صورها لأجل الضرورة كما لا يخفى  
القسم الثالث ان تكون الحركة عارضا بام خارجي ومحلها جزء من  
اجزاء الكلمة او كالجزم منها والقسم الرابع ان يكون عرضها لا  
خارجي لم يكن محلها جزء من الكلمة وعلى التقديرين لا عبرة بملو ليس لها حكم  
الحركة الأصلية فلا يجاد معها الحرف المحذوف فالأول يخرج الفرع  
وقل الحذف والخشون واخشين فان الحركة في هذه الأمثلة قد عرضت بام  
خارجي منفصل عن المفعول في المثالين الأولين ووزن التاكيد في الآخرين

ثم حذف حمزة التحويلة لللام وار لم يثبت بها المرض بها واللام في ذلك  
فصل الحذف في حمزة الوصل لكونها سادها في حركاتها كمن لعدد الهمزة  
الحركة فهو حمزة الوصلية مع اللام المحركة وهذا الكثرة لا في الهمزة وحدها  
للفهار لان الفهارس لا كلامهم عدم الاعداد الخارجية ولذا لم يردوا  
الواو المحذوف من كل نحو فانهم مع حصول الحركة من الالف الساكنة عينا  
الحركة والفتحة بمرحلة الوصول للام المقنونة في الاول المكسور وفي الثاني  
فلا في الثالث في النسخة وعلو هذا الاكثر في من يحررون في النسخة  
من تحرر فتح التحويلة لللام وفهم كسر الفاء ورفع اللام لفتح حمزة  
الوصل به وان يكون حركة فلا م وحركة لعدم الاعداد بهاء الفاء  
الهاء من في التون من من الساكنين مع اللام المتحركة بطلت الحركة في  
حركاتها الساكنة فترك التون بالفتح وحذف هاء في كل فهارس الفاء  
الساكنة وقد بطلت الكلام في هذا المقام في ما تركت لعلها  
ان جميع ذلك ما مر في المقام فكل ما في الاول المقام هو حمزة  
تفصر من اسفها في الاشخاص في مقام الرفع والحذف لوان ملك في الارض  
من نحو فلا هو المحرر من بعد سبعة عشر ففصل على وجهه على يد  
ان ليدل على هذا المقام في نحو العاشية على السبيل الذي هو في

وأنه من فصل في تلك البضعة على أن الوجود على عودنا، بمعنى لو جئت بعد ما  
ولم يجز لنا حذفها بوجه كافٍ، بمعنى أن اللازم باطل فإن إعادة جازة  
كما صرح هو أن تلك بقوله يجوز أن يعاد ذلك الحرف مع قياساً فذكر  
**سُئِلْتُ** عن معنى الحديث الشريف الذي نقله صاحب كثر الدقائق  
ونصره هذا في أصول الكافي عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن محمد  
بن علي عن الحسن بن علي عن يوسف بن عبد السلام عن سيف بن عمرو بن مولى آل  
جعفر قال قال أبو عبد الله عليه السلام أكب بسم الله الرحمن الرحيم من أجود  
كتاب ولا تمدي الباء عن رفع السين انمى **أَجَبْتُ**  
أن البسطة كانت رسم في الصحاح العثمانية هكذا **بسم** بدل الباء  
وطولها قبل السين فهي عليه السلام عن الرسم كذلك وفيها **بسم** ما لا يجره  
ولا تطول قبل حتى رفع السين وتكبره فإذا رفعت السين وأظهرت اسم الله  
مذالباء بعد ذلك وطولها في رسم هكذا **بسم** وهذا معنى الحديث  
من أن الممد من الخط المطول في قول المفسر من حذف الحزة من بسم الله وطول  
الباء مع أنها الخط المسطيل إلى الميم كما هو رسم الباء عن هذا  
كما احتلنا ما علق في هذا الكتاب قبل أن نطلع على هذا الحديث فبرر  
عليه وجهنا من النظر فعدنا **الأول** أن هذا الخط ليس خط الباء بل خطا

فكذلك الخط المسطوح هو السين وذلك هو الباء وذلك الآخر هو من الغمزة  
فمن جهة اليمين ثم ان تلك هي الباء وقيل ان طول الباء ومقدارها وخط الباء من جهة  
واليمين وتفصيل القول ان يفتقروا ان يسموا الباء هكذا بسم  
قبل السين او احوال الباء وخط بعد السين اذ الحق السين تفلكم ورد انتهى عن  
الرسم كلك ولا امر طالة الباء بعد كتب السين فيفتقروا ان يسموا بعد هذا هكذا  
بسم بخط طويل في الجملة بعد السين حتى يكون النصف الاول من هذا  
الخط السين عملا بالقانون الذي ذكرناه والنصف الآخر من الباء عملا بالحد  
الذي سطرناه لكن طول ذلك النصف الذي للباء في الجملة عوضا من الغمزة  
وهذا معنى قولهم طول الباء عوضا عن الغمزة فحصل خط طويل ثلثة الاول  
السين وثلثة الثاني الباء وثلثة الثالث للهمزة فالسين اسم له حق من هذا الخط  
لكنه الثلث الاول فانه الواقع بعد ما نزل ان قلت اجعل الثلث الثاني للباء  
والثلث الثالث للهمزة وقل طولك السين عوضا عن الغمزة قلت ذلك لا يصح  
لان الغمزة انما حذفت من بعد الباء وموضعها بعد خطا حذفت طولك  
الباء عوضا عن موضعها هكذا بسم ولما ورد انتهى عن الرسم كلك  
آخر هذا القول بعد ما نزل السين وطوله فانضم الى طول السين القليل فصارت  
هكذا بسم ح قد ير وعز النظر الثاني بانها تصغر في جميع

اولا العقل في كمال قدر عباد كماله فاشته عن عقلها الكامل فترتب عليها  
كمال الاجر واعلاؤه وزيادة الثواب فيها وتكون من القسم الثالث مراقبات  
العبادة و يدل على ان مرهم كامل في ما روي عن النبي في ان سوال كل من الرجال  
كثروا لم يكمل النساء الا السبعة آسية امرأة فرعون و مرتبة بنت عمران و خديجة  
بنت خويلد و آمنة بنت محمد صلى الله عليه و آله و آله و انهم قد اطلعت بحقيقة كلامه  
المجيد و قال لها ان يقدم مصروف عام للذكور و الاثبات مذكر اللفظ كالمجموع  
الفرج اي كانت من الجمع و الفرج الغائبين اي بعضهم و مثله من قول الامام  
الثالث كلمة من البحر لا ابتداء الغاية و قد بدل الموصوف العام و لم يعل  
و الملاكة جند في ظاهري و في فوج ظهور و الشاعرة اما في الاثبات و ان ملائكة  
ان لقوا ذل السنك بامير اي ليس له فوج لم يروى في و اما في الجمع ما الى  
تعدد الموصوف العام من جهة الاختيار و الامير و الظاهر المفرد من الجمع و الملائكة  
و غيرهم و ان اولادهم ان في الاثبات و في الجمع و المفرد و المذكور و المورث  
لما احتج احد القدر و على هذه الارجاء لكلمة من البحر لا ابتداء الغاية  
و ذلك ظاهر و انما تعدد الموصوف لغيره لانه لا يتم التسمية اذ قيل انه الرجال  
لانها منهم و قد استشهد فيهم في قوله في قوله و ما روي و سوف  
أحال فيهم و انهم الحصر و ناد لمقابل الموصوف في قوله و ما روي و



والحال والمقام كذلك فالقدير هو الراجح ومنها لت وعبر ذكر بعض  
من هذا الفصل هو ان المراد بالحد لا بالاجب انما لكل عقيب الاخر واعتبار ذلك  
في كانه وبالاجل ايج الآخر الزيادة والنقصان كما مر وقد قسم بعضهم قولهم في  
الليل في النهار هو الراجح في الليل بالانكشاف عما في كان الاخر في النسخ هو  
على الجمع اليك في اول الامر قبل في معناه ولان احدهما ان معناه  
ينقص من الليل فيحصل ذلك نقصا في زيادة في النهار وينقص من النهار فيحصل ذلك  
النقصان زيادة في الليل على طول النهار ونقص من ابرز عيار والحسب مما احد  
ومائة الفسرين وثانيهما ان معناه انما هو في الاخر باتساعه بدلا من كانه  
من كمال بن الجبال انتهى معنى الراجح في اصل اللغة الادخال يقال ادخل في  
ولو جاء محله وانقص الزمخشري في كتابه على المعنى الاخر في ذكره انما  
قد مر في الباعث بذكر حال الليل والنهار في المعاقبة بينهما وذلك الجنا والراجح  
الليل والنهار ادخال احدهما في الاخر بالتعقيب بالزيادة والنقصان انتهى  
فكانت ثم قصد المعنيين معان فان حملت الراجح في الفقرة الاولى على معنى الزيادة  
والنقصان كان في الفقرة الثانية بمعنى المعاقبة والافعال العكس فيكون المستفاد  
من الجملة المخطوطة غير ما استفاد من الجملة المخطوطة في انما واقترا على العمل ان  
على هذا الوجه ولو لم يخطف وهو الظاهر المشابه كما لا يخفى فاشد

الأولى قال بعض الأفاضل في وجه الفقرة الشرعية ما حاصله لو أعطى  
زيد عمراً وادماً ولم يعط عمر وزياد ذلك لكان زيد هو المعطى بالكلية وعمر  
هو المعطى بالفتح فلو ادعت أن ثبوت الأمر على الثاني مع قصد ذلك أن تحتوى المعطى  
من المعطى لقلت زيد وعمر يعطى أحدهما صاحبه وادماً فقد أهدمت المعطى  
واخفيت المحل في قولك ذلك فإن المعلوم من مرجح أحدهما لا يفي بمعطى  
والأمر معطى فلا يفي به من أن كلا منهما معطى ومعطى فلو ادعت بيان ذلك  
لقلت بعد ذلك ما طفا ويعطى صاحبه آية. وعكس الحال في قوله فإن  
المفهوم مرجحاً من قوله ويرجى كل واحد منهما في صاحبه أنه تعالى ويرجى أحدهما  
لا يفسر في الأمر أي ويرجى أما الليل في النهار وأما النهار في الليل فإدراك  
أن بين أنتم يدعل هذا في ذلك ويدعل ذلك في هذا على حد قوله تعالى  
ويرجى الليل في النهار ويرجى النهار في الليل فذكر الفقرة الثانية وهي  
ويرجى صاحبه انتهى ولا يخفى على التبليغ فرق بين قولنا زيد وعمر  
يعطى كل منهما صاحبه وبين قولنا زيد وعمر يعطى أحدهما صاحبه فإن المعنى  
الأول لهما كلاً كلاً أي كل واحد يعطى صاحبه زيد يعطى عمر وعمر يعطى زيد  
ومعنى الثاني فقد أنشأنا أحدهما هو المعطى وكلامه من قبيل الأول أن  
نعم هذا الوجه من حيث قوله تعالى ويرجى الليل في النهار ويرجى النهار في الليل

مولاى مثل السوطى لئلا يتخذ بمعنى الناصب لمفعولين بقولهم لا تتخذت عليه  
ومن الجواز ان يكون المتخذ من الاخذ وانما يتخذ ان يكون امر مفعول له عليه  
مفعول له واسطة كتابا في المنعقدات الى مفعول واحد مولاى كان من المتخذ واحد  
فترجع بعد المتخذات ترجيح بلا مرجح ومثل اين لا تتخذ بقوله نعم المتخذ ارجح  
جليلا مع محو الاحتمالين هنا فكون المتخذ من متخذ او غلبا احلا اسوا كان  
المتخذ من متخذ او واحد والجواب بانه قال المتخذ غير مفيد بكونه من احد هما  
يظهر فساد بلوى فاما مل في التوجيه الوجهة السلام عليكم لحيث  
بان في المتخذ ثلث اقوال الاول انه ماخوذ من وهذا الواو في التصريح  
ودخل بعضهم الى ان المتخذ مما ابدل فانه ما لان فيه لغزو وهو هذا الواو  
انتهى هذا قول غير معروف والثاني انه ماخوذ من متخذ بالهاء بمعنى اخذ  
كما تبع من تبع فادع على احدى البائنين في الامور وعلى الجسرون وابر الابر  
والزعمري قال في الكشاف انه في متخذ اصل كاف تتبع واتخذ ففعل منه  
كاتب من تبع وليس من الاخذ في بني انتهى و اخذ من المتخذ في فعال  
في شرح تصريف الرجباني واما المتخذ فليس من اخذ بل من متخذ بمعنى اخذ انتهى  
فالهاء على هذا القول اصلية وانما انفوا كونه ماخوذا من اخذ بالالف لان الالف  
منه متخذ بالياء لان فانه حمزة والهمزة لا تدخل في الشاء والثالث

[illegible]

والأصل في الاستغناء عن المرأة اختلافاً واجباً لا أنه قد اجتمع الميراثان  
فإن حكمه أن الحكم بالانكاح لا يفسد بالجماع بل هو أصل الميراث والفكر ما  
من عدم لزوم المرأة الأصل إذا كانت تقول لا أنكح فترجع المرأة إلى أصلها  
أنها لا تستغنى عن المرأة لا يجوز قطبها ما لا بد من ذكرها وقد تبطل الفسار في  
والزوجين الحاجة إلى عشاء وشام من كل ما لها ما في أصلها من غير أن  
علا الفسار الأولي استغناءً في غير أصلها من غير أن  
في أصلها ما لا يقبل فإما أنه من غير أن تستغنى المرأة في أصلها إذا ابتدئ  
لأنها ما قبلت من أنكح وأصلها من كل ما في أصلها من غير أن تستغنى  
فيها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن  
أصلها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن  
فإن في عشاء وشام من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى من أصلها  
ما لا مغاير في الأصل لا أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى من أصلها  
الميراث في الأصل من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل  
من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى  
علاها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن تستغنى من أصلها من غير أن  
الميراث من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل من الأصل



انما يتعلق بهذا القسم الأخير وهو ما يتوقف وهو على يتعلق بان لا على معنى حرف  
فمقول ليس كذلك احد مفعول به من ان يجازي كما كانت تلك الحالة متعلقا بما  
سند وهو بان كان ذلك العامل المقدرة في مفعول به مثلا اذا قلت زيد على الفرس  
ثم اذنتك على الساجع ذلك ذلك زيد على الفرس فزيد مفعول الاول ذلك  
وعلى الفرس مفعول الثاني لانه انما يتعدى بنفسه الى مفعولين بل يتعلق بهما  
مقدر هو المفعول الثاني والقدر ذلك زيد كاشا في الدار فلا فرق لجهة  
ذلك زيد اما انما كانا على حقيقة الحال وهذا المثال اشبه بالحال وانزع  
الاشكال فان قلت في كلامه الحال في مفعول يتخذ ليرد قولكم عليه  
هو اسقطوا مفعول الثاني للتعدي الى مفعول واحد بل هو مفعول واحد  
معدود يكون مفعولا كاشا الذي يحسنه من المجرى واقدر اهل وان شئت لمحت  
وصيرت اجزا كاشا على هو كقولك صيرت زيدا راكبا على الفرس وهذا  
لا يحتاج الى ان يحدد شيئا وقد اختلفت المسئلة الى ان كان مرادنا  
قلبي الماشي وذلك المدا من الجوزان والقلبي من الجوزان  
من ومن اعطى المفعولين **اجبت** بامثلة قلبي لان اصله  
ما فوقه او طغيته على انكلمه واستعمل قلبك ما فساها **المراد** ما  
فما انما هو من الكا من الشيطان وكل من في الشيطان يكون حيا



ولا يقصد الظاهرة فلهذا ما على غير وان ذلك فيكون في تعامل الاربع ذلك  
الاصول حقيقة ولا يقصد حصوله بل هو من الناس ان ذلك في غير لغرض له انتهى  
وهذا المعنى لا يحرم ما اذا التباكي بل المحرم يطلب العمل بالفعل ويحصل  
فيه حقيقة ولا يقصد الظاهرة فلهذا ما على غير وان ذلك في غير لغرض له وهكذا  
القول في الروايات الدالة على استحباب التباكي في الصلوة والامرة كذكر الجنة  
والنار ودرجات المقربين الى صفة ودرجات المبعدين عن رحمة الله واية  
التمذيب فالقول لا يبعد اذ لم يتباكي الرجل في الصلوة فقال يخ  
ولو مشدرا الى الزباب و رواية الفقيه ثلث الصادق من الرجل يتباكي  
في الصلوة للفرض حتى يبكى فقال مرة عن واقعه و قال ان كان ذلك فذكره  
عنده الى غير ذلك من الروايات التي فيها القضاة التباكي للمفسر كلف الجاهل لا يقدر  
عليه فان ذلك المعنى لا يمتنع في جميع ذلك **باب** الفرق  
بين تكلف التباين في التعامل في الفعل لا بد ان يظهر ما ليس فيه بكلفة ويحتمل  
بخلاف في تعامل فانه يرى ما ليس فيه لكن لا يلزم الا بحجة وان لا يكون مراد  
بل كونه كذلك هو الا قلب الاكثر في قوله كونه كلف كالحدوث ومترابيع  
شاعر ما ظهر من نفسه قول الشعر بكلفة مع انه متضمنه وليس شاعر فان  
الشاعر انما يطلب ان يكون شاعرا كالتصالح فالذي ذكره في فعل لا يلزم

فما لم يفرق بين نفعات ما ليس فيه من نفع أصله إلا أن يقال ولا يريد ذلك  
الاصول حقيقة ولا يقصد حصوله بل هو من الناس أن ذلك فيه نفع غير له انتهى  
فعدم خبره إلى أن به عبارة بمجلة محملة على مفعاله الحب لكن بعدد لا حصة للزوج  
ونفسه لما تكون على خلافه ما لم يفرق ما لم يدل على أن العامل الظاهر أن أصله  
حاصل له وهو متفق نحو تعاملت في تعاملت انتهى على من يريد ما أراد ذلك حصل  
وعدم قصد حصوله وإن كان بمجلة تعاملت في تعاملت قد يصير ذلك اجتماعا  
قوله نحو أي مثل هذا المثالين ومعلوم أن العامل فيما لا يريد أصل الفصل  
ولا يقصد حصوله إلا أن خبره بالأطلس انتهى نحو ما يكون نشاطا على أن القائل  
لأن العامل الظاهر من فعله الجكا والعر مع أنه متفق على أنه فافهم وقد  
خطوا بالنال في جواب السؤال من خطا الغرض الأول أن كلية ما قالوا في  
ففاعل الجكا فعله الجكا مع أنها جكا قالوا وإن المساكين بهم الأمر على غير  
أبومحمد أنه لم يفرق من فعله الجكا وهو ليس فيه أصل ولا يريد أن يحصله ولا  
يقصد حصوله ليقع ذلك وجب له الحجة كراهة التحسين على الجكا  
لا يحب الجكا ولا يريد حقيقة لكن لما اقتبها لقوم الباكين حيث ظهر من نفسه  
الغرض وإنما الجكا منهم بمقتضى ما ورد من أن من شبه يقوم فهو منهم حيث  
للحجة كما هي في هذا كما هو من أن امرأة نصرانية مغلقة في الرقيم فيها